٤١٥

هـ ٠ ز (الهندي في شرح الكافية) ، تأليف شهاب الدين بن
شمس الدين بن عمر ، الدولة آبادي ، الهندي
٨ ؛ ٤٢ (-٨٤٩هـ) ٠ كتبت سنة ١٠٨٣هـ ٠
١٩٢+٣ ق ٢١ س ٢٠٫٥×١٣ سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، المتن فوقه خط بالحمرة ،
الظاهرية (نحو) : ٥٥١ ، معجم المؤلفين ٤ : ٣٠٩
١- النحو ، اللغة العربية أ- الزاولي ، شهاب الدين
ابن شمس الدين -٨٤٩هـ ب- تاريخ النسخ
جـ - شرح الكافية ٠

Copyright © King Saud University

کتاب اهدی

خلق ایچنده معتبر نسنه یوق دولت کبی   او هم دولت جهانده بر نفس صحت کبی

سلطنت دیدکلری انجق جهان غوغاسیدر   اولمیه بخت سعادت دنیاده وحدت کبی

اللهم لا یاتی بالحسنات الا انت
ولا یدفع السیئات الا انت
ولا حول ولا قوة الا بالله

حدیث قدسی
انا عند ظن
عبدی بی

ثم دخل فی نوبة الفقیر الیه المعین
عیسی زاده السید محمد سعد الدین
غفر له امین

١٢٥٥

قال النبي عليه السلام من قرئ هذا الدعاء قبل الدرس يكون عالما البتة
ولى من تشاء وقد كفر دعا بودر اللهم اخرجني من ظلمات الوهم
واكرمنا بنور الفهم اللهم افتح علينا ابواب رحمتك ويسر علينا
خزائن فضلك برحمتك يا ارحم الراحمين

حديث شريفده وارد اولدیکه
بر مؤمن قرنداشك وفاتی خبرین اشتدکده بو دعاء اوقسه اكر قبل السؤال
اوقرسه سؤال اولنمز واكر بعد السؤال اوقرسه عذاب قبر اول میتدن رفع اوله
بامر الله تعالى اللهم اني اسئلك واتوسل اليك بجاه نبيك محمد
صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة وبترابه الطيب الطاهر وما فيه ان لا تعذب هذا
الميت في قبره وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين

نقل من سنن ابي داود
رحمه الله عليه

رب الناس واشف انت الشافي لا شفاء الا شفاؤك شفاء لا يغادر سقما

بر كشي يا دوغی وقت بو ایتی اوقیه
بر من دوش كورمیه بسم الله الرحمن الرحيم
وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ
هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا
آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ

هذا دعاء حديث شريفده وارد اولمشدر
یاتجق وقتده بو دعائی اوقیه
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين امين يا معين
رب قني عذابك يوم تبعث عبادك اللهم
اني اسلمت اليك ووجهت وجهي اليك

قليل عمرنا في دار دنيا
راجعا الى دار التراب

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
الرقم ٤٢١٨ ف ٢/٨٨٥
العنوان [الهندي في شرح الكافية]
المؤلف شهاب الدين احمد بن شمس الدين عمر الزاولي
تاريخ النسخ ١٠٨٣ هـ
اسم الناسخ
عدد الأوراق ٢٠٦ ق ١٩ س ١٤×٢٠ سم
ملاحظات
٤١٥

ماء حرفك بش معناسي وار مصدريه نافيه كافه نعجبيه زائده

ماء اسمينك التي معناسي وار موصوله موصوفه استفهاميه شرطيه

تامه صفت اداة الاستثنا اون بر الاغير خلا عدا

ماخلا ماعدا ليس لا يكون سوى سواء بيد

واوك سكز معناسي وار عاطفه ابتدائيه استعنافيه

اعتراضيه قسميه حاليه بمعنى مع وثمانيه

فانك اون معناسي وار تفسيريه تفصيليه فصيحه

نتيجه تفريعيه جزائيه جوابيه تضمنيه تعليليه

سببيه عاطفه

وتكسر ان في هذه المواضع عند الابتداء ان الذين آمنوا
وبعد القسم والعصر ان الانسان وبعد القول قال انه يقول انها
وبعد النداء يا لوط انا ارسلنا وبعد ثم ثم ان علينا حسابهم
وبعد كلا كلا انهم عن ربهم وبعد النهي لا تحزن ان الله معنا
وبعد الامر ذق انك وبعد الدعاء ربنا انك وبعد دخول لام
الابتداء في خبرها والله يعلم انك لرسوله

Gramer

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله نحو الائه الوافية ونشكره لنوال نعمائه الكافية
ونصلي على نبيه المرتضى محمد الرافع مناصب الهداية لاولي الالباب
بكلمته الباهرة وآله واصحابه المتعلقين من شهاب صحبته الفاخرة
والحاجبين عاديه اعداء الله ببوارق السيوف المهندة القاطعة
قد صنف طبقات الادباء والكتاب تصانيف في علم الاعراب
بحسب قوتهم في البيان وسهمتهم في بلاغة الخاطر والبيان
لكن الشيخ الامام قدوة الانام وحيد العصر فريد الدهر
افضل المدققين برهان المحققين ابا المفاخر شهاب الدين
عمر التروالي الدولتابادي نزيل الهندي اكرم الله مآبه
واجزل ثوابه قد عمل حواشي على الرسالة المنهوة في الاعراب
شيخ الصناعة قدوة الائمة المشتهر في المشارق والمغارب
العلامة ابن الحاجب اسكنه الله الفراديس واناله وحده
التقدير قد جاءت مع الصغر سمينها وجازت في الفصل جميعها
من حيث نشأت نبعتها وتفرعت دوحتها موشات الفاظ
الساحرة ومفشات بحلل المعاني الزاهرة حل عقد البيان
بما قيده وبيض وجه البلاغة بما سوده ولعمري هذه التي
تقتضي الادباء التخلد وابتحير معالها اقلامهم ويحللوا
بتقدير مساعيها كلامهم ولو ادركها الماضون من اربا
التصانيف لحدثتهم انفسهم بان يعتذروا ببعدها الفجر
عن كنه مدايحها وتعدادا صغر منا يحها اعتذار ابي نواس

بقوله

بقوله اشعرا اذا نحن اثنينا عليك بصالح فانت كما نثني
وفوق الذي نثني ولما كانت عقدا اقدا نفسهم فتناثرت لاليه ودرر فضة
دخلت اسافله فاعاليه وكانت كافية وشافية ومن وراء
الاقناع والاشباع ايه اردت ان امتع المحصلين بها بنظم منثورها
وجمع ماثورها ليتخذوا سميرا على السهر وانيسا في المقام والسفر
وعلى الله التوكل في الامال واليه المرجع والمال فاقول ناقلا كلامه
وبالله التوفيق لا تمامه انما ابتداء الشيخ رحمة الله عليه
هذه الرسالة بحمد الله هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا ليس
ككتب السلف حتى يبتدأ على سننها وليس ذا بال حتى يكون بتركه الحمد
اقطع وابتداء بذكر الكلمة والكلام لكونهما موضوع علم النحو
من حيث يبحث فيه عن احوالهما من الاعراب والبناء وما يتعلق
بهما ولما كانت الكلمة جزء الكلام ويرجع الاعراب اليها بالذات
قدمها عليه فقال الكلمة اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية
او الفردية والكلمة الواحدة كلية مفهوما وان كانت جزئية
فيما صدقت عليه والتعريف باعتبار المفهوم وعلى هذا لا تنافي الا
الاستغراق ايضا كما في كل فرد فرد كل واحد لكن محل التعريف يأباه
اذ التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يقصد بيان الحد
لا التعريف واما حمل اللام على العهد الذهني فيوجب جهالة
المحدود الا ان يعتبر التعيين باعتبار المقام والاولى ان يحمل
على الجنس والعهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
قيل بتجريد التاء عن معنى الوحدة واثباتها للتحرز عن الوقوع

قوله علم النحو النحو في اللغة بمعنى القصد وفي العرف علم باحوال اواخر الكلم والكلام من جهة الاعراب والبناء لحاشيه

على الثلث فصاعدًا كما هو حكم المجرد عنها وفيه ان الاسم المجرد
يصح تجريده عن معنى الوحدة فيحيد لا يوجد في الاستعمال
لكونه نصًا في الوحدة والكلم المجرد عن التاء جنس لا جمع كما قيل
بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وتصغيره على كليم
وقولنا احد عشر كلما وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا
او الكلم الطيب مأول ببعض الكلم الطيب والاخبار ممنوعان
لفظ وهو في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اى رميتها في الاصطلاح صوت يعتمد على المخارج من حرف
فصاعدًا وقيل الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدًا
وقيل ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدًا وفي كل وجه من النظر
فتامل فتعرف واحترز به عن الدوال الاربع وانما لم يقل
لفظة لان الوحدة غير مراد والمطابقة غير لازمة لعدم الا
الاشتقاق مع كون اللفظ اخص واللفظ اعم من ان يكون
حقيقة او حكما كالمنوي في زيد ضرب واضرب حيث يصدق
عليه تعريف اللفظ اعتبارًا او حكما لا حقيقة اذ ليس من
مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ انما عبّر
عنه باستعارة لفظ المنفصل له نحو هو وانت واجروا عليه
احكام اللفظ فكان لفظا حكمًا لهذا الاعتبار والمحذوف
لفظ حقيقة يصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة
ما يتلفظ به الانسان وصدق الماهية لا يستدعي الوجود
فالمحذوف لا ينافيه وضع الوضع تعيين اللفظ لمعنى اولا

وقيل

وقيل تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقيل تخصيص الشيء
بالشيء متى اطلق او احس فهم المختص به ويخرج من الاول
المشترك باعتبار المعنى الثاني المنقولات الا ان يراد الاولية
عند الوضع ويخرج الدوال الاربع فيراد تعريف النوع لا الجنس
ويخرج من الثاني الحرف لاحتياجه الى الضميمة واجيب بان المحتاج
اليه الدلالة لا التعيين ويدخل في الثلث المحرفات الان ع
فيهم والمنقولات الا ان يراد التخصيص الاول او يعرف بالوضع
ويخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضميمة تخصيص صحيح واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ويخرج من جميع التعريفات
حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب الالفاظ دون المعنى
فيراد تعريف نوع وانما ترك قيد الدلالة لاندراجها في الوضع
وما يقال تركه لئلا يخرج الحرف قبل ضم ضميمة ففيه ان المراد الدلالة
بالقوة فلا يخرج وفيه ويحترز بقوله وضع عن المحرفات والاصوات
والمهملات وما يدل بالعقل والطبع لمعنى مفعول به باللام وفيه
احتراز عن حروف الهجاء مفرد وهو ما لا ينقسم عليه لفظ
بخلاف المركب كمعنى الرجل وضربت وقائمة وتضرب وبصري مركبات
والا لزم في حسنة توالي اربع حركات في كلمة واحدة وفي غازية
ابدال الواو في الوسط ولا يلزم بالتركيب اجتماع التذكير والتانيث
في قائمة ولو لزم يلزم في الرجل اجتماع التعريف والتنكير وليس
فليس وقوله مفرد بالرفع صفة اللفظ وبالجر صفة معنى وبالنصب حال

مبحث وضع

من ضمير وضع وهي اسم وفعل وحرف اي الكلمة صادقة
على هذه الاقسام والا فالكلمة من حيث هي ليست باسم
ولا فعل ولا حرف ومنقسمة الى هذه الاقسام الثلث في
انقسام الكلي الى الجزئيات لا انقسام الكل الى الاجزاء
والاسم ماخوذ من السمو بدليل امثلة اشتقاقه من نحو
سمي يسمي واسماء وسمي وقيل من الوسم لتناسبهما في معنى
كون كل واحد منهما علامة للمسمى والامثلة محمولة على القلب
وسمي الفعل فعلا لتضمنه الفعل وهو المصدر والحرف
في اللغة الطرف سمي به لانه يكون في طرف من الاسم والفعل
واللام في قوله لانها يتعلق بمفهوم الكلام حيث يفهم دعوى الحصر
بالسكوت في معرض البيان اي انحصرت على هذه الثلثة لانها
اما ان تدل اي لان حالها اما دلالة او عدم دلالة
او لانها اما ذات دلالة او لانها اما دلالتها على كذا ثابتة
فيكون قوله اما ان تدل مبتدأ محذوف الجزء والجملة خبر ان
ويمكن ان يؤل المصدر باسم الفاعل اي لانها اما دالة فلا يرد
امتناع حمل الدلالة على الكلمة ودلالة اللفظ كونه
بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى
منه عند اطلاقه او تخيله او احساسه وهذا تعريف
بالعلامة والاثر والا فالفهم الذي هو صفة السامع او صفة المعنى
كيف يعرف به الدلالة التي هي صفة الكلمة ويمكن ان يقال
انه تعريف لصفة الشيء بصفته السببية اصطلاحا ومسامحة لا حاجة فيه

والمراد

والمراد اما ان تدل وضعا فلا يرد ما خرج من الاستقبال من الاسماء
كالموصولات ونحوها على معنى مفعول به لتدل وجره تقديري
كحصا في نفسها في بمعنى الباء اي بنفسها لا بضم ضميمة ويحتمل
ان يكون صفة معنى اي حاصل في نفس الكلمة اي مدلول لها بخلاف
الحرف فانه يدل على تعريف نفسه الاسم ولم دالة على نفي تضمنه الفعل
وعلى هذا فقس وفي بعض النسخ في نفسه اي معنى حاصل بنفسه
اي بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ اخر من اسم
او فعل بخلاف الحرف او لا عطف على يدل على معنى في نفسها فان قيل
العدم لا يكون مقوما للماهية قيل هذا التعريف اسمي للماهية
مع ان العدم المضاف الى الوجود قد يعرف به قالوا العمى عدم البصر
عما من شانه البصر والموت عدم الحيوة عما من شانه الحيوة
الثاني اي ما لا يدل على يدل في نفسها الحرف الجملة مستانفة لانه
لما قال اما كذا او كذا فكان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال
الثاني كذا وانما قدم في الدليل وان كان اخره في الدعوى لانه في اللغة
الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في طرف اخر ولان الشروع في البيان
من القريب اولى ولعدم التقسيم فيه ولانه عدمي والعدم
العدم مقدم والاول اي ما يدل على معنى في نفسها اما ان يقترن
خبر الاول بحذف المضاف منه اي من المبتداء او مبتداء محذوف
الخبر او مبتدأ ويله بالصفة على طريقة اما ان تدل والمراد
ان يقترن وضعا فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس
وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران في الاستعمال

ولا طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الان او غدا
مما اقترن بالعارض باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال
والاستقبال وتقييد الاقتران باحد الازمنة يمنع خروج
الصبوح والغبوق والسّري والتأويب عن حد الاسم ودخوله
في حد الفعل والمضارع مقترن باحدها عند الواضع او يقال
ما اقترن بن ما بين يصدق عليه ان اقترن باحد الازمنة
لوجود الواحد في الاثنين لكنه لا يصدق عليه انه يقترن
باحدها فقط والمراد الاقتران ان لا يقيد فقط ولا يشترط
التعيين وعدمه فلا يخرج المضارع الغير العين والماضي المعين
ولا يرد لفظ الماضي والمستقبل لان المراد بالاقتران الاقتران
بالصيغة وليس فيهما صيغة اقترنت ولانه ان اريد بهما
الفعلان المعهودان فمعناهما غير مقترن وانما اقترن معض
معناهما وان اريد بهما الزمان فمعناهما الزمان لا لشيء
اخر يقترن به وفيه فيه او لا اي او لا يقترن باحد الازمنة
الثلثة الثاني اي ما لا يقترن باحد الازمنة الثلثة
الاسم الجملة مستانفة الاول الفعل اعلم ان الدليل
عقلي المقدمات اصطلاحية نقلية فلا يرد ما قيل من ان
العقل لا يحكم بالحصر لاحتمال القسم الاول وكل قسم
من قسمي قسمه الثاني التقسيم وان الدليل من اقتران
الشرطيات ووجه الحصر ان هذه القسمة دائرة بين
النفي والاثبات فتوجب الحصر والزم ارتفاع النقيضين

او اجتماعهما

او اجتماعهما لاختصاص كل صوت من الاقتران
وعدمه بقسم فلم يبق لفرايد الا شمول العدم فيلزم
ارتفاع النقيضين او شمول الوجود فيلزم اجتماعهما وقد علم
الواو عاطفة على المحذوف اي قد بين وقد علم او اعتراضية
لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب او لرد من ظن ان
هذا حصر بدون تعريف الاقسام او لتنبيه من لا يكتفي
بالاشارة ولله در المص اشار الى الحدود في ضمن الدليل
ثم نبه بقوله وقد علم صريح بعد بناء على اختلاف مراتب الطبايع
وقد اما للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال
العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات بذلك اي بالدليل
المذكور والباء للاستعانة وانما وضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن في الذهن واختار ذلك دون هذا
للتعظيم كما في قوله الم ذلك حد كل واحد منها اي من المذكورات الثلثة صح
مفعول ما لم يسم فاعله واريد بالحد المعرف للشيء
الجامع المانع وفي تعيين حرف الاضافة هنا نوع صعوبة
اذ اللام يقتضي المغايرة ومن يقتضي صحة الحمل الا ان
يقال كل للاحاطة جزئيات كل اضيف هو اليه ومفهوم
قوله واحد منها كلي يصدق على الاسم والفعل والحرف
واضافة الجزئي الى الكل بمعنى اللام لكنها يمتنع اظهارها
الا بعد التأويل بالجزئيات او الافراد ونحو ذلك
والا يلزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز والمعنى

وقد علم حد جزئيات لهذا الكلي وقوله منها اى من
الانواع الثلثة صفة واحدة الكلام لم يعطف على قوله
الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لعدم قصد الربط
وعده كخطبة بعد خطبة وفصل وكتاب بعد كتاب ما تضمن
اثر تضمن على تركب لانه الاخص لاستغنائه عن صلة من
ولصدقه على اضرب حقيقة دون تركب وفيه ان المصطلح عليه
فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون التضمن والاولى التلفظ
بالمصطلح وايضا ان قوله تركب اخص لصحة الاكتفاء عن قوله
كلمتين رأسا بان يقول ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن
وايضا ان جعل اضرب متضمنا لكلمتين حقيقة محل تامل
كلمتين يشتمل التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي
والامتزاجي وغيرها ولا يرد نحو زيد ابوه قائم مما تضمن
اكثر من كلمتين لانه لما صدق انه تضمن كلمتين لوجودهما
فيه واعلم ان زيدا قائم بهيئة المجموعية متضمن
لزيد قائم بهيئتهما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن
والمتضمن وفيه انه يصح ان يقول ما تضمن الاسناد
اذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين وهو اخص لترك من
وكلمتين والباء لكنه يتوهم صدقه على الجزء بالاسناد
الباء للاستعانة او للالصاق او للسببية او للمصاحبة
وهي متعلقة بتضمن او صفة مصدر محذوف
اى تضمنا ملتبسا او صفة كلمتين اى كلمتين ملتبستين

واحترز

واحترز عما وراء التركيب الاسنادي والمراد من الاسنادي
هو الاسناد الاصل المقصود لذاته وهو النسبة المفيدة
فائدة تامة وقيل هو الحكم المفيد باحد جزئي المركب
على الاخر والاسناد اعم من الاخبار واختار لتناول
الانشاء ايضا فان قيل يصدق هذا الحد على نحو رجل
قائم ابوه والذي قام ابوه لتحقق الاسناد بين قام
وابوه بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانها
صدقت على قام ابوه مثلا ولم تصدق على ما تضمنه
وكذا كلام المص يشير الى ضربت زيدا قائما بمجموعه
كلام لانه متضمن لكلمتين بالاسناد وكلام المفصل
يشير الى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه
قيل واعلم انه لو قال الكلام ما فيه الاسناد كان
اخص لكنه يتوهم صدقه على الجزء ايضا لان الاسناد
صفة يتعلق بكل جزء وقيل يلزم الاقتصار على الفضل
وفيه ولا يتأتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام او ما تضمن
كلمتين بالاسناد او التضمن المذكور او الاسناد الاصلي
المقصود لذاته وعلى الاولين يشكل الظرفية فيجاب
بان الكلام كلي يصلح مظروفا للجزئي وانما اخر المسند اليه
بناء على مقتضى الظاهر لان السامع خالي الذهن
فلا يحتاج الى التقوى وقدمه صاحب المفصل فقال

ذلك لا يتاتي اخراجًا لا على مقتضى الظاهر لتنزيل غير الوجه
لتقديم ما يلوح مثله بحكم الخبر وهو قيد الاسناد فقدمه
للتقوي الا في اسمين اي لا يحصل في تركيب الا في احد
هذين التركيبين لامتناع الاسناد في غيره وفي بمعنى من اسمين
فلا يكون الظرف والمظروف شيئًا واحدًا وقدم المركب من اسمين
لاستحقاق جزئيه التقديم او اسم وفعل قدم الاسم
لما تقدم من الاستحقاق وفي بعض النسخ او فعل واسم ووجهه
ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر
في نحو يا زيد بتقدير ادعو زيدًا فلم يكن من تركيب الحروف
والاسم ونحو ان تكرمني اكرمك وان كان مركبا من الجملتين
لكن المعتبر في الكلام هو الثانية والشرط قيد فان قيل
ما باله صرح في تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح في الكلمة
قيل التركيب العقلي ترتقي الى ستة فاحتاج الى الحصر ولو قال
الكلام ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان
اخصر لكن ما ذكره اصوب واوضح الاسم لم يعطف
على ما سبق لعدم قصد الربط كما مر ما دل اي كلمة دل فما
موصولة او موصوفة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم
الاقتصار على الفصل والمراد الدلالة الاولية فلا يرد
اسماء الافعال فان قيل ان اريد بالدلالة الدلالة
المطابقي دخل الفعل في حد الاسم لانه مدلوله المطابقي
غير مقترن والالتزام اقتران الزمان بالزمان وان اريد بها

دلالة

دلالة التضمن خرج الاسماء البسايط قيل واعلم ان الثاني
الواقع في المراد به الاستمرار على معنى في نفسه اي نفس
الكلمة لا بضم ضميمة كل الحرف فعلى هذا اللفظة في بمعنى الباء
متعلقة بدل والضمير عايد الى لفظة ما ويحتمل ان يكون
الضمير عايد الى ما ويكون في نفسها صفة معنى اي كلمة
دلت على معنى حاصل في نفسها ومعنى حصوله في الكلمة كونه
مدلولا لها وليس بتكرار اذ الكلمة قد تدل على معنى هو
مدلولها وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل
على معنى هو مدلول لفظ اخر تضمنا او التزاما او مطابقة
كاللام في الرجل يدل على معنى يدل عليه الاسم الواقع بعدها
تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكذا في سرت من البصرة يدل
على ابتداء تضمنه البصرة باعتبار تركيب مع من بناء على الوضع
التركيب ونعم يدل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها
مطابقة والياء والهاء والكاف والتاء في اياي واياه واياك
وانت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات اللازمة
التي تضمنا والتنوين يدل على صفات لازمة يدل عليها اللفظ
التزاما فقوله في نفسه متعلق بدل او صفة معنى او حال
او خبر مبتداء محذوف والجملة حال او صفة وضميره عائد
الى اللفظ والمعنى واحترز به عن الحرف فانه ليس في نفسه
معنى بل هو علامة لحصوله معنى في لفظ اخر وعلى الاخير
في بمعنى الباء وعلى الاول يحتمل الوجهين غير بالجر صفة

معنى

معنى وبالنصب حال وبالرفع خبر محذوف المبتداء والجملة
حال او صفة مقترن اى غير مقترن جزء فلا يدخل
الفعل لان الجزء مقترن ولا يخرج البسايط لصدق سلب
اقتران الجزء عند عدمه او السلب قد يكون عند عدم الموضوع
فاندفع ما قيل ما دل عليه الفعل مطابقة غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة اذا اقترن الكل بالجزء يستلزم اقتران
الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق
فاقتران المعنى المطابقي بالزمان في الفعل على وجه التسامح
والمراد باقتران المنفي الاقتران وضعًا فلا يرد على عكسه نحو
اسم الفاعل واخواته واسماء الافعال وعلى طرده نحو نعم
وبئس باحد الازمنة الثلثة لا بشرط التعيين سواء
كان معينا او لا فلا يرد المضارع وقوله الثلثة صفة الازمنة
ومن خواصه جمع خاصة وهي ما يوجد في المخصوص له
دون غيره وقد ترسم بانها كلية مقولة على افراد حقيقة
واحدة فقط قولا عرضيًا وانما لم يقل من خصايصه اختيارا
للفظ المصطلح فيما بين الباء حشيئ عن الحد والخاصة
دخول اللام قدم العلامة اللفظية لانها في الدلالة
اظهر ثم قدم ما يدخل في الاول وهو اللام واخر
ما يلحق الاخر وهو الجر والتوين ثم قدم الجر
لان التنوين تبع الحركات وجودا فكذا ذكرا ثم قدم من
المعنوية الاضافة لتضمنها العلامة اللفظية ايضا

وهو

هو الجر او حرف الجر وانما خصت اللام بالاسم لانها وضعها التعريف
المختص به وحملت على اللام المعرفة اللام الزائدة للتحسين
وفيه والجر انما خص به لكونه علم المضاف اليه المختص به
وفيه وقيل لكونه اثر حرف الجر وفيه ايضا قيل انما لم يدخل
الفعل لانه لما حط اعراب الفرع لجعل ما هو الاصل في البناء
اعرابا فيه وهو الجزم منع الجر لئلا يزاد اعرابه على الثلث
ولانه اريد حط الفرع عن رتبة الاصل بمنع شيء مما هو الاصل
في الاعراب فيه وخصت الجر لتوسط رتبته توفيقا للا
للاعتبارين والتنوين اى الذي لم يختص بالقافيه وفيه
احتراز عن تنوين الترنم والغالي وانما خص ما سواه
لا يجاب الانقطاع عما بعد وايجاب الفعل الاتصال بالفاعل
فيتنافيان واقتضاء الصفات الفاعل فرع له فلا يعتد به
لاختصاص كل من الامكنه والعوضيه عن المضاف اليه
والفرق بين المعرفة والنكرة ومقابلة نون الجمع بالاسم
واما ما هو عوض عن حرف العلة في نحو جوار فمحمول على ما
هو عوض عن المضاف اليه طردًا للباب والاضافة اى كونه
مضاف بتقدير حرف الجر لاستلزامه معاقبة التنوين او ما في
حكمه وقد عرفت اختصاصهما به ولاختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص بحذف ما ذكر من التنوين ومقام
مقامه والتخفيف في نحو الحسن الوجه محمول عليه طردا للباب
والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص

باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة
من اليه المختصة به عقلا فيفيد الجر فاعرف وانما خص به
لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل
مسندا اليه يلزم خلاف وضعه وانما اختار هذه الخمسة
لكونها من معظمات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة
اذ اختصاص اللام يتضمن انواع التعريفات واصناف اللام والميم
ويتضمن الجر اختصاص حرف الجر واختصاص اصنافها ومعانيها
والاضافة اختصاص كونه مضافا ومضافا اليه واختصاص
التعريف والتخصيص والتخفيف لما ذكر ونحو ذلك والاسناد اليه
اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا ونحو ذلك
واصناف المسند اليه على ما عرف فالحري ان يؤثرها بالذكر
وهو معرب الاعراب في اللغة الاظهار وازالة الفساد والمعرب
مظهر فيه اى محل اظهار المعاني ومزال فساده ومبني
ماخوذ من البناء المقصود به القرار وعدم التغيير وهذا
تقسيم الكلي الى الجزئيات فالمعرب الفاء للتفسير المركب
اي الذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا وفيه وقيل اى
الذي ركب مع عامله وفيه ايضا وهو كالجنس يشمل كل
مركب وخرج به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الف وبا
وزيد وعمرو وبكر الذي لم يشبه لم يناسب مبني الاصل
اي الماضي والامر بغير اللام والحرف وقوله الذي
الخ كالفصل حيث خرج عنه ما ناسب مبني الاصل والمراد

بمبني

بمبني الاصل مبني هو اصل المبنيات فالاضافة بيانية وليس
معناه مبني اصله ولا في اصله ولا مبني القانون ونحو ذلك
فان في كل ذلك كلاما من ذلك وهنا لا يخفى ولا يرد مبني الاصل
حيث مركب غير مناسب مبني الاصل اذ الشيء لا يشبه
نفسه لان المراد الاسم المركب ولانه خارج دلالة ولان كلا
من مبنيات الاصل يشبه صاحبه فلم يصدق عليه
وقوله لم يشبه مبني الاصل واما مناسبة اسم الفاعل
الذي بمعنى الماضي ومناسبة غير المنصرف الماضي والامر في
الفرعيين ومناسبة سقيا سقاك الله ومناسبة غير
بمعنى الحرف ومناسبة المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة
ومناسبة اخر اللام او مين ومناسبة اى حرف الشرط والاستفهام
وتضمن المثنى والمجموع حرف العطف وغير ذلك مما لم يؤثر في
الاعراب فمناسبات غير معتبرة لضعف او معارض وفيه
ولو استدل على عدم مناسبتها باعرابها كان دورا وايضا المناسبة
مجهول وارادة القوية لكون القوة والضعف نسبيين
لا يخرجها عن الجهالة معا فيه وحكمه اى خاصته واثره
الثابت به او حكم وقع فيه فالاضافة للملابسة ان يختلف
بالقوة اخره اى صفة اخره ولا دور لو جعل هذا الحكم
حدا له لامكان معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيدا وبالاستدلال
بالواحد كجرجي او بالجمع كحبلي واضافته الى العامل للمدارية
وعدمها في هذان واللذان بناء على الواحد والجمع لا على البناء

معافيه لاختلاف اللام للوقت او للعلة العوامل
اللام للجنس واحترز به عن اختلاف اخر غلامي بالياء
وعن اختلاف اخر من في من الرجل ومن ابنك ومن زيد
وفيه فان قيل جاءني زيد مثلا اذا وقع في الاول لم يختلف
فيه العوامل وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف
الاخر على حصول اختلاف العوامل او يراد حصول الاختلاف
بالفعل ويحمل على كون الخاصة معا دفة او يراد بالاختلاف
الوجود للملازمة والمش كالة وبالعوامل الجنس فيكون المعنى
اختلاف صفة الاخر لوجود العامل لفظا او تقديرا
متصل لاختلاف الاخر اي اختلافا ملفوظا او مقدرا او
لاختلاف العوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة
والجملة من باب التنزيل الاعراب عند البعض عبارة عن الاختلاف
ويعضده ان الاعراب ضد البناء ليس بواقع على الحركات بل الحركات ما به
البناء فكذا الاعراب ولما كانت اتفاقهم على تنويع الاعراب على الرفع
والنصب والجر يعضد ان الاعراب ما به الاختلاف قال المص
ما اي حركة او حرف فلا يرد العامل والمقتضي والاسناد
اختلف اخره اي صفة اخر الاسم او المعرب انما جعل الاعراب
في الاخر لانه دال على الوصف اي كونه عمدة او فضلة والدال
على الوصف الموصوف به اي بالحركة او بالحرف فهو عايد
الى ما فان قيل اختلاف اخر المعرب لا يتحقق الا بحركتين
فالحركة الواحدة ينبغي ان لا يكون اعرابا قيل المراد السبب

القريب الغير التام اي ما له نوع تأثير في المسبب لا التأثير
التام فيخرج العامل لانه سبب بعيد ويدخل الحركة الاولى
والثانية لان الثانية لا توجب الاختلاف الا بعد الاولى
ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما يترتب عليه
الاختلاف فيصدق عليها انها مما يختلف به اخر المعرب لان
الاسم معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل اختلف بها
اخره من السكون الى الحركة وان لم يكن في حال الاعراب كما يقال
ارضعت هذه المرأة لهذا الشاب ليدخل الاختلاف او ما به
الاختلاف وهو علة غائية للاختلاف وقد خرج بها حركة
نحو يا غلامي لانها مما اختلف به اخر المعرب لان غلامي معرب
على اختيار المص لكنها لا تدل على معنى من المعاني المعتورة
وان جعلت العلة خارجة عن الحد يخرج حركة نحو يا غلامي
باعتبار الحيثية فانها ليست مما جيء به من حيث انها يختلف بها
اخر المعرب بل من حيث انها يوافق الياء على المعاني اي الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة عليه اي على ذلك المعرب
والاسم ويقال اعتور الشيء وتعاوروه اي تداولوه وعلى
هذا يكون المعتورة على صيغة اسم المفعول لان المعاني متداولة
لا متداولة وان ثبت الرواية بكسر الواو ويحمل على المجاز
العقلي نحو عيشة راضية فيكون المعنى على المعاني المعتورة
مظهرها اياها عليه وانواعه اي انواع اعراب الاسم
بالاستقراء وانما قال هنا انواعه وفي المبنيات القابه لان

كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من المعاني
فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها انواعا بخلاف
المبنيات لان كل واحد من علامة البنائية يدل على امر
واحد وهو البناء رفع يسمى رفعا لارتفاع الشفة السفلى
عند التلفظ به ولرفعة مرتبته بين اخويه ونصب
يسمى نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به
ولانه ينصب الفضلة في الكلام من غير ان يحتاج اليها
الكلام وجر يسمى جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم ولان
الشفة السفلى تنجر الى اسفل عند التلفظ به قيل
انما انحصر الاعراب في الثلاثة لان المعاني ثلاثة فيكون
انواع الاعراب الدال عليها ايضا ثلاثة ليكون الدال على
حسب المدلول والا لزم الاشتراك او الترادف فالرفع
الفاء للتفسير علم الفاعلية لتناسب الرفع والفاعل
في القوة والياء مصدرية اي كونه فاعلا حقيقة او حكما
او نسبة اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهي في المبتدأ
كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة
وفي خبر باب ان جزءا ثانيا من الجملة واقعا بعد كلمة
ثلاثية او رباعية مقتضية للاسماء وانما لم نقتصر
على مجرد كونه ثانيا من الجملة لان المقتضي للاعراب يلزم
ان يكون متقوما بالعوامل وكونه جزءا ثانيا غير متقوم
بان لوجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا لحصوله بان كما ترى

وكذا

وكذا القول في اسم ما ولا لانهما كونه مسندا اليه واقعا بعد
ناف مقتضي الجملة كليس وفي خبر لا التي لنفي الجنس انها كونه جزءا
ثانيا بعد ما يقتضي الاسماء فاعرف والنصب علم المفعولية
لتناسب النصب والمفعولية الضعف والياء فيها ايضا مصدرية اي كونه
مفعولا حقيقة او حكما او نسبة اي الخصلة المنسوبة الى المفعول وهي
في الفضلات كونها فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا وفي خبر باب كان
وما ولا كونه واقعا بعد ما لا يتم بالمرفوع والجر علم الاضافة لتناسب
الجر والمضاف اليه في التوسط ولم يقل علم الاضافية لان الاضافة
مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا باتيان الياء والتاء
ولانه ليس للجر المقيد به ملحقات كالرفع والنصب فلا حاجة
الى الياء المؤذنة بالالحاق والاضافة اعم من ان يكون حقيقة
او صورة كما في بحسبك درهم وضارب زيد وحسن الوجه العامل
اي عامل الاسم والعامل المطلق هو ما اوجب كون اخر الكلمة
فعلا او اسما على وجه مخصوص وفيه انه ان اطلق الوجه المخصوص
اي مخصوص باي خصوصية كانت ورد نحو يا زيد ويا غلامي وان اريد
وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور على قول من اخذ العامل
في حد الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضي باباه ذكر اخر الكلمة
ويخرج عامل الفعل واجيب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه
المقتضي او الشبه التام بالاسم مما به يتقوم اي عامل يحصل
بسببه او باستعانة واعلم ان المراد بالسبب البعيد فلا يرد
الاسناد لانه ليس سببا بل شرطا او لانه سبب قريب وفيه

وتقديم الجار والمجرور للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج
اليه في الحد المعنى المقتضي للاعراب وهي الفاعلية و
المفعولية والاضافة كضرب في ضرب زيد فانه يتقوم به
فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيدا فانه يتقوم به مفعولية
زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يتقوم بها الاضافة في زيد
وقد عرفت معنى الفاعلية والمفعولية فلا نعيد وعامل المبتدا
اعني التجرد للاسناد به يتقوم فاعلية وهو كونه مسندا اليه
لانه لو لم يكن مجردا تلعبت به العوامل اللفظية فيتحقق فيه
ما يقتضيه لا الفاعلية جزما البتة ولو لم يكن التجرد للاسناد فعدم
تحققه فيه ظاهر ولما كان الاعراب اما بالحركة او بالحروف
والاعراب بالحركة اما مستو في الحركات الثلث اولا والثاني
اما محمول فيه الكسرة على الفتحة او على العكس والاعراب بالحروف
اما بالحروف الثلث او بحرفين والثاني اما رفعه بالواو
او بالالف شرع في بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب
بتقديم الاعراب بالحركات الثلث لاصالته لان الاصل هو
الاعراب بالحركة والاصل فيه استيفاء الحركات الثلث ولا مقتضي
للعدول عن الاصل فقال فالمفرد المنصرف الفا فصيحة
اي اذا عرفت ذلك فنقول المفرد والمراد بالمفرد المفرد من كل
وجه واحترز به عن غير المفرد من المثنى والمجموع وما في حكمها
مما الحق بهما فلا يرد نحو كلا والاسماء الستة لانها غير داخلة
في المفرد وحيث اريد به المفرد من كل وجه ولانه لا يلزم

بالحكم

بالحكم على الجنس على الاهمال الحكم على كل فرد ولان الاسماء الستة
وكلا معربات بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك في كل حال والاستغراق
بوجب اشتمال الافراد لاشتمال احوالها وفيه والجمع المكسر احترز
عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون او بالياء
والنون المنصرف صفة بعد صفة واحترز به عن غير المنصرف
من الجموع كمساجد ومصابيح وكذا في الاول ولو قال المفرد والجمع
المكسر المنصرف لكان اخصر الا انه لما كان مما يحتمل التغليب
عدل عنه الى الاطناب بالضمة لفظا او تقديرا رفعا ظرف
او حال او مصدر نوعي ان قدر يعرب او تمييز عن النسبة اي
وقت رفع العامل او مرفوعا او يعرب بالضمة رفعا او بالضمة
رفعه والفتحة نصبا من باب العطف على معمولي عاملين
مختلفين بتقديم الظرف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
والكسرة جرا ونصبا وجرا كقوله رفعا اعلم ان الضمة
والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها
اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء
جمع المؤنث السالم هو صفة جمع المؤنث وليست باعرف
من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام له في باب الصفة
حكم ذي اللام والمراد صفة جمع المؤنث السالم فلا يخرج نحو
سبحلات وسفرجلات من جموع المذكر والمراد جمع المؤنث
وما كان على صيغته كسبحلات فكان من حذف المعطوف
ولو قال الجمع بالالف والتاء لكان اشمل واظهر واحترز بقوله

التاء لجمع المؤنث المكسر كحُمُر في جمع حمراء بالضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا لانه فرع لجمع المذكر وحمل فيه
النصب على الجر فحمل في الفرع لئلا يلزم مزية على الاصل
والمزية يكون اعرابه بالحركة محمولة ضرورة لعدم ما يصلح
للاعراب في اخره ولان الاعراب بالحروف في الجموع صار اصلا
ممهدا معتبرا فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها وانما
قدم جمع المؤنث على غير المنصرف لانه اكثر خلافا للاصل
من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين
بخلاف جمع المؤنث وليأتي ذكرهما على ترتيب الاحتراز
عنهما في قوله فالمفرد المنصرف ولان غير المنصرف بمنزلة
المتعدد لانه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا لانه لما ترك جره
شبها بالفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لكان المشاكلة
بينهما اخوك وابوك وهنوك وحموك اي الزوج
وعصبته فلا يضاف الا الى المرأة وفوك وذو مال
اضاف ذو الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء
الاجناس الظاهرة واعلم اربعة منها منقوصات و
الخامس اجوف واوي لامها هاء واصله فوه والسادس
لفيف مقرون بالواوين واصله ذوو وان المراد
منها الاسماء الستة المكبرة الموحدة لا هذه الالفاظ
والا لكان من باب الحكم على الجزئي فان قيل من اي نوع هذه الارادة

قيل اللفظ

قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله
بالصفة المشتهر مسماه بها كما عرف في رب حاتم ولكل فرعون
موسى فيصح ان يؤول اخوك وابوك الخ بالصفة التي اشتهر بها
ويمكن ان يقدر مثل مضافا او يجعل ذلك وجه التشبيه مضافة
اما حال من قوله اخوك الخ لانه محمول فعل الاعراب من حيث
المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام واما حال من ضمير قوله
بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال
لا يتقدم على العامل المعنوي واما جعلها خبر كانت المحذوفة
ففيه ما فيه الى غير ياء المتكلم الجار متعلق بمضافة واحترز
بقوله عن ابي واخي وخبر قوله اخوك وابوك الخ بالواو رفعا
والالف نصبا والياء جرا اي يصح اعرابها بالحروف الثلثة
بالامكان العام لا بالضرورة فلا يرد ما قيل اعلم ان في الاسماء
الستة الموحدة في اعرابها وجوها منها اعرابها بالحروف
الثلث اذا كان في اخرها حرف يصلح للاعراب وذلك اذا كانت
مكبرة مضافة الى غير الياء وانما اعربت بالحروف لانها
تشبه المثنى في الدلالة على امرين وامكان الحمل بالشبه
لوجود ما يصلح للاعراب في اخرها في هذه الحالة سماعا
بخلاف حالة الافراد والاضافة الى الياء لعدم ذلك
فيهما وكذا في حالة التصغير لان اخرها فيها حرف علة
وما قبلها ساكن وهي في حكم الصحيح والحرف الصحيح لا يصلح
للاعراب في اخرهما في حالة الافراد والاضافة حيث لا يعق

حرف العلة فيهما في الاضافة سماعًا وكذا في ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز فاعرف المثنى وكلا عطف على المثنى وكذا كلتا ولم يذكر لكونه فرع كلا وفيه انه ذكر اثنتان مع الفرعية وفيه

مضافا الى مضمر واحترز به عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه حكم العصا نحو جاء في كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واثنان واثنتان وكذا ثنتان وانما كان حكمهما حكم المثنى لتشبههما بالمثنى لفظا لوجود الالف والياء ومعنى للدلالة على شيئين بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لان في اخرهما حرفا دالا على التثنية والجمع فامتنع اعرابهما بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة تقديرا او بالحروف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحروف لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة من المقدر وان كان بحركة ولا مانع منه بخلاف عصا حيث يلزم فيه ترك التنوين والتقاء الساكنين او تقدير الحروف ايضا وانما جعلا بها لانه وجد في اخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب وقيل انما جعل اعرابهما بالحروف لمناسبتهما اياها باعتبار الفرعية فان قلت المصغر والمنسوب والكسر ايضا فرع قلت ليس فيها حرف يصلح للاعراب وقيل انما جعل اعراب التثنية بالحروف لانها ضعف

ضعف الواحد

ضعف الواحد واعراب الواحد بالحركة فجعل اعرابها بما هو ضعف الحركة وحمل الجمع عليها لسلامة بناء الواحد فيهما واذا عرفت ذلك فالحروف الصالحة للاعراب ثلث فاعطي الالف للتثنية لخفتها وكثرة التثنية او لانها في الفعل ضمير التثنية او لوقوع اخر ضميرها وهو هما والواو للجمع لثقلها وقلة الجمع او لان مخرجها جمع الشفتين او لانها ضمير الجمع في الفعل او لوقوع اخر هموا فاخذ هما حالة الرفع فيهما لقوتهما وبقي الحالتان في كل منهما فاشتركت الياء بالضرورة وفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح في التثنية لوقوع ما قبل الالف وكسر في الجمع لوقوع الياء ثم زيدت النون عوضا عن حركة الواحد من حيث انها حركة ومن حيث انها اعراب وعوضا عن تنوينه وحرف الاعراب المثنى لا عوض عن حركة الواحد فلا يرد ما اورد من تكرار العوض فصار اعراب المثنى بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والجمع السالم بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب كلا مثل التثنية لانه موحد اللفظ مثنى المعنى فعملنا باعتبارين في الحالين فاعربناه بالحروف باعتبار معنى التثنية في حال الاضافة الى المضمر واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ في حال الاضافة الى مظهر ولم يعكس لمناسبة بين المضمر والمعنى في الخفاء وبينه وبين الاعراب بالحروف في الفرعية ولانه اذا اضيف الى المضمر يكون تاكيدا للمثنى البتة فيحمل على متبوعه جمع المذكر احترز به عن جمع المؤنث السالم صفة جمع اي

جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف
المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد سنين وثبين وقلين
من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن
والو جمع ذو لا من لفظه فان قيل قالوا لم يوجد في كلام
العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة والو كذلك قيل الواو في معرض
التغير فلم يعتد بها ويقال الوا ولما قام مقام الضمة صارت
كانها ضمة وانما قدم الو على عشرين لانه ادخل في الجمع منه لانه
وضع للجماعة بمعنى الاصحاب من غير حصر بخلاف عشرين
وعشرون واخواتها اى نظايرها عشرون وامثالها من ثلثين
الى تسعين على وجه الاستعارة بتشبيه النظاير بالاخوات
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب الو وعشرون
واخواته بالحروف للتشبيه بالجمع معنى لدلالته على الافراد لفظا
لوجود ما يصلح للاعراب في الآخر ويحمل الو على واحده وهو ذو
وفيه وانما لم يحمل عليه نحو أدلٍ وقلنسٍ مع وجود الشبه
فيما ذكر لانه جعل فيه الواو ياء على القاعدة التصريفية فلو اعرب
بالحروف كالجمع السالم لرفع بالواو فيلزم قلب الواو ياء فيكون
ثقيلا وفيه التقدير اى الاعراب التقديري او تقدير الاعراب
وهذا تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره فيما تعذر
ما مصدرية حينية اى التقدير كائن في وقت تعذر تلفظ
اعرابه او موصولة او موصوفة اي في المعرب الذي او في معرب
تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضافين من ضمير تعذر كعصا

بدل من ما اى في مثل عصا او خبر مبتداء محذوف او صفة
مصدر محذوف اى تعذرا مثل تعذر اعراب عصا والمراد بمثل
عصا كل اسم مقصور وغلامي والمراد بمثل غلامي كل معرب
بالحركة مضافا الى الياء مطلقا صفة لزمان محذوفا او مصدر
محذوف للتعذر المحذوف مضافا الى عصا اى كتعذر اعراب عصا
وغلامي تعذرا مطلقا او زمانا مطلقا اى غير مقيد ببعض الاحوال
اى في جميع الاحوال وانما تعذر الاعراب فيهما اما في عصا فللالف
واما في غلامي فللزوم كسرة ما قبل الياء لو قبلها فلو اعرب بالحركة
لفظا للزم تحريك الواحد بحركتين مختلفتين او مماثلتين
وهو محال ولا يمكن ان يجعل كسرته جرا كما يجعل الالف التثنية
وواو الجمع دفعا للزوم توارد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد وهما
الياء والعامل بخلاف الالف والواو وقيل مبني لغاية امتزاجه
بالمبني للاضافة واتصال الضمير وسكون حرف العلة وفيه ان الاضافة
تمنع البناء لانها تنزل منزلة التنوين المنافي له وفيه ان بعض المبنيات
مضافة كحيث واذا وفيه ان الاضافة فرضت مانعة لا رافعة ووجهه
ان اضافة المبني نازلة منزلة التنوين المقدر وهي لا تنافي البناء بخلاف
اضافة المعرب لا يقال اضافة المعرب قد تكون علة للبناء في نحو يومئذ بينهم
ويومئذ فكيف تنافيه لانا نقول الاضافة تمنع تاثير علة اخرى لا تاثيرها
اذا كانت واجبة بنفسها لانها تقارن البناء فلا تمنع كتقدمه وفيه
ان اضافة غلامي كذلك وفيه ان الاضافة كما قالوا جزء العلة والحكم
لا يضاف اليه وفيه وقيل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط آخره

بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب توسط الاخر
لا يوجب انتفاء الاعراب والبناء في اللفظ وان اوجب انتفائهما في الحرف
المتوسط فالقول بكونه غير معرب ولا مبني غلط او استثقل كقاض
عطف على تعذر اي في معرب استثقل تلفظ اعرابه استثقالا مثل
استثقال تلفظ اعراب قاض او هو مثل قاض رفعا وجرا ظرف او حال
اي وقت رفع العامل وجره اي في حال رفع العامل وجره وانما يقدران لثقلها
على الياء بخلاف النصب حيث يظهر لخفته يقال جاءني قاض ومررت بقاض
ورايت قاضيا ونحو رفع او نصب على انه عطف على قاض على انه خبر مبتداء محذوف
او صفة مصدر محذوف او جر عطف على قاض ويكون التقدير كنحو ونحو مسلمي ليس
بتكرار لارادة التشبيه اذ التشبيه الاول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ
جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم مسلمي اصله مسلموي فابدلت
الواو ياء وادغمت في الياء كسر مي رفعا ظرف او حال اي وقت رفع العامل او حال رفع العامل
واما نصبا وجرا فاعرابه لفظي لا شك ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد
الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما في عصا لكن المؤثر في التقدير في عصا
ما بعد الاعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لاعرابه
بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله
يوجب بدل الحركة لا الاسكان وتقدير الحركة واللفظي مبتداء فيما عداه
خبره اي عدا المذكور او عدا ما تعذر او استثقل غير المنصرف قد كان ذكره
قبل وقصد الان تعريفه قيل عدل عن تعريف المتقدمين لان الحكم باجتزال
الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف المنصرف به لزم الدور واجيب
بان عدم الجر والتنوين امر يعرف بالاستعمال فلا دور ما فيه علتان

ما نكرة موصوفة خبر قوله غير المنصرف وغيره وان لم يتعرف بالاضافة
فلا اقل من التخصيص لكنه يمتنع تعريف الخبر فلا يكون ح موصولة
ويجوز ان يكون مبتداء مقدم الخبر او خبرا ان قيل بتعريف غير الاسهاده
بمغايرة المضاف اليه وقوله علتان فاعل فيه او مبتداء مقدم الخبر
والجملة صفة او صلة والمراد به جزء علة او علتان ناقصتان لمنع الصرف
وفيه انه يلزم تعريف الشيء بما يساويه لاخذ منع الصرف في حد غير المنصرف
وانما لزم فيه العلتان للفرعية وفيه وانما لم يمنع العلة الواحدة الصرف
لان الاسم الذي فيه علة واحدة متمايل بين الفرع وهو عدم الانصراف
والاصل وهو الانصراف فيجر به الاصل الى نفسه لقوته فاذا انضمت اليها
علة اخرى ترجح جانب الفرع فيمتنع الاسم من الصرف ويرد على هذا الحد
هند وسلاسلا ومسلمات علما للمؤنث فانها منصرفات مع علتين
او واحدة في حكمهما واجيب بان المراد علتان معتبرتان وفيه من تسع
التنكير مقام العهد اذ التسع معهودة مبينة لكنه نكرة ما للتفخيم
او واحدة منها اي من التسع تقوم مقامهما الى العلتين وهي
راجع الى العلة لا الى العلل ظن لان كل واحد علة لا علل قوله وهي خارج
عن البيت واوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب
عدل ووصف وتانيث ومعرفة بالتنوين والا لا يستقيم الوزن وهذا
البحر بسيط وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة رفع على انه صفة النون
بزيادة اللام او بدل بحذف موصوفه اي والنون نون زائدة او خبر مبتداء
محذوف اي هي زائدة والجملة معترضة بزيادة اللام او صفة النون بحذف
الموصول او نصب على انه حال مؤكدة او حال عن النون اذ هي فاعل معنى لانه

اذا قيل موانع الصرف كذا والنون وكانته قيل يمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة
واما القول بانها نصب على حكاية ا ل ففيه نظر من قبلها من في الظروف
بمعني في الحق فاعل من قبلها او مبتداء مقدم الخبر والجملة صفة او حال
ووزن الفعل وهذا القول اي القول بانها تسع او القول المنظوم
تقريب اي مقرب اي الصواب او الى الحفظ او تقريب لا تحقيق وذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل
واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث بالتاء والمعرفة وزينب
مثال المعرفة ويصلح مثال التانيث المعنوي وذكر مثالين لنوعي التانيث
لمظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في طلحة مع التذكير الحقيقي ولذا
لم يعتبر في تانيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة وابرهيم مثال العجمة
والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعدي كرب مثال التركيب وعمران
مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل وحكمه اي غير المنصرف
وخاصته ان مخففة اي ان الشان لا كسر فيه ما لم يدخل فيه
ما يقوي جهة الاسم من اللام والاضافة وتقديم الكسرة اشار الى ان
منعها عنده قصدي لا تبعي كما قيل ولا تنوين فيه الا لمانع يمنع كما في
الضرورة والتناسب وكما في مسلمات علما للمؤنث لان منع تنوينه
يفوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومنع جره لحمله على النصب يقلب
تبعيته اذ النصب فيه تابع لا متبوع ولو قيل بانصرافه فلا ورود
وانما لم يدخل الكسر والتنوين فيه لانعقاد الشبه للفرعيتين
الحاصلتين من العلتين بالفعل من حيث انه فرع الاسم بجملتين
لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه من المصدر فاعتبر الشبه بمنع الاعراب

المختص

٢٦

المختص بالاسم وهو الجر مع علامة التمكن وهو التنوين ويجوز ان يصح
ولا يمتنع صرفه خالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم هنا
الخلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين ويمكن
ان يكون معناه يجوز صرفه هذا الحكم عنه ولا يراد به الصرف الاصطلاحي
فلا مخالفة او يجوز جريان حكم صرفه وهو تحقق الجر والتنوين
فلا مخالفة ايضا والمراد بالجواز هنا الامكان العام فيتناول
ول الضروري والممكن الخاص للضرورة لان الضرورة تبيح المحظورات
او هذه الضرورة لاضطرار الشاعر نحو قول امرئ القيس ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي وقول غيره
ثم فتاوي زفر وبعده ما هو قول الشافعي وحده او للتناسب مقصود

ايضا لان التناسب صح

اهم عندهم مثل سلاسلا واغلالا الاخرف سلاسلا التناسب
اغلالا وسعيرا ولم يمثل للضرورة لشهرة نظايرها ومثل للتناسب
لقلته وما يقوم مبتداء مقامهما اي العلتين الجمع خبره
والف التانيث عطف على الجمع اي الالف المقصورة والالف الممدودة
لان كل منهما ينزل منزلة جمع ثان وتانيث ثان والمراد الف التانيث
فالعدل الفاء للتفسير وهو مصدر مجهول اي كون الاسم معدولا
ولذا فسره بالخروج دون الاخراج خروجه اي خروج مادة الاسم
او معناه عن صيغته اي هيئة الاسم الاصلية صفة صيغته
والمراد خروجه حروجا نحويا انما يبحث عنه في النحو بقرينة ان المتكلم
نحوي فيخرج التغييرات الصرفية باسرها قياسية او شاذة لكنه
بقي الترخيم والتقدير ثم خرج الترخيم بقوله خروج مادة الاسم

عن صيغة الاصلية لانه تغير المادة لا خروجها عن الصيغة وهو ج
التقدير ونحو لعدم دخول المقدر في الصيغة فلا يصدق عليه خروجه
عن صيغته الاصلية والمراد خروجه خروجا غير نقص بقي لا لمعنى
وتخفيف فلا يرد التغيرات التصريفية باسرها قياسية او شاذة
وكذلك الترخيم والتصغير ونحوهما واما نحو يوم الجمعة في صمت يوم الجمعة
فليس بمعدول لعدم كونه داخلا في الهيئة لجواز الفصل بالحرف الزائد
بخلاف لام التعريف ولا متضمن لان معنى في يفهم بتقديرها لا بنفس
قوله يوم الجمعة ونحو لا رجل متضمن للحرف لا معدول واخر معدول
لا متضمن وامس معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة وبقاء
معنى التعريف بعد العدل فبين العدل والتضمن عموم وخصوص من وجه
تحقيقا اي خروجا محققا ويحتمل ان يكون انتصابه على التمييز من اضافة
الخروج الى الضمير العايد الى الاسم مثل يعجبني طيبه ابا ولم يقل به لضرورة
منع الصرف ولا لتتبع الاخوات بل بدليل آخر كثلث اي هو لخروج ثلث
او صفة اخرى للمصدر المحذوف اي خروجا محققا كائنا لخروج ثلث
ومثلث فهما معدولان عن ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرير
من غير تكرير في اللفظ وكذا أُحاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
وقيل الى عشار ومعشر وبعضده قولهم خماسي وسداسي
ويجاب بان النسبة لفظية ككرسي واخر معدول عن الاخر
من معنى الجماعة دون المفرد لانه اسم التفضيل وهو مما يلزم احد الامور
الثلثة الاضافة واللام او من وتقدير الاضافة يوجب التنوين
او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي

ولبس

ولبس في أُخَر شيء من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخيرين ولا ضير
في اختلاف أُخر والاخر تعريفا وتنكيرا لبقاء اصل المعنى ولم يكن كامس
لان امس معرفة فكان متضمنا بمعنى اللام بخلاف اخر لانه نكرة ولذا لا
يكون متضمنا لمن لعدم معنى التفضيل حيث بمعنى غير وجمع معدول
عن جُمَع او جماعى او جمعاوات لانه جمع جمعاء وجمعاء ان كان صفة
كان حقه ان يجمع على فعل كحمراء وحُمْر وان كان اسما كان حقه ان يجمع
على فعالى او فعلاوات كصحراء وصحاري وصحراوات ولما جاء على فُعَل ثبت
انه معدول عن حد ما ذكر ويرد على هذا جمع الجموع الشاذة كانيب
واقوس اذ القياس اينب واقواس ويجاب بانها ليست باوزان العدل
المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل او تقديرا اي خروجا
مقدرا اي مفروضا لضرورة منع الصرف او البناء كعمر ونحو حضار
تماقبه راء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة عند اهل الحجاز
واكثر بني تميم او على الاخوات كقطام كعمر وباب قطام فانه معدولة
عن فاطمة حملا على نحو حضار وطمار وظفار من ذوات الراء من اعلام
الاعيان المؤنثة فانها مبنية معدولة لتحقق البناء عند اكثر بني تميم ايضا في حمله
على نزال وتراك نظرا انه اذا اعتبر شبهه بهما في الوزن يلزم العدل في نحو
ذهاب وسحاب فان اعتبر في الوزن والعدل لزم الدور في تميم واما اهل الحجاز
بنونه فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا ايضا عندهم
الوصف اي الوصف المانع من الصرف وهو كون الاسم والاعلى ذات
باعتبار معنى هو المقصود ولو قيل كونه موصوعا لاغنى عن الشرط المذكور
شرطه في منع الصرف ان يكون في الاصل اي في الوضع جزما لا وهما

وصفا

اوحكما كثلث او تقديرا كاجمع او بناء على قانون وضعي كآدَيْ تصغير
أَدْ وُدِجَع فلا تضرّه الغلبة اي واذا كان كذلك فلا تضره الغلبة
الاسمية العارضة لان العارض لا اعتداد به فلذلك اي فلاشتراط
كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه والفاء للنتيجة او التفريع
الا ان قوله فلذلك صرف تفريع لقوله ان يكون في الاصل وقوله
وامتنع تفريع لقوله فلا تضره الغلبة فان قيل ما وجه التي التعليل
قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل حيث يدل على ابتناء صرف اربع
على المشار اليه بذلك وهذا الابتناء اثر للاشتراط المذكور فيصح فاء النتيجة
ولام التعليل صرف اربع في مررت بنسوة اربع لعروض الوصف
اذ وصفه للعدد وامتنع عن الصرف اسود وهو في الاصل وصف
بمعنى ذي سواد ولا عبرة لقبول التاء حيث يقال للحية الانثى اسودة
لانها لا يقبلها باعتبار الاصل الذي امتنع عن الصرف وارقم في الاصل
وصف بمعنى ذي رقم للحية اي اسمان للحية وادهم في الاصل
وصف بمعنى ذي دهمة اي سواد للقيد على سبيل الغلبة العارضة
وضعف لعدم الجزم بالوصف الاصل منع افعى للحية واجدل
عطف على افعى للصقر اي ضعف منع من منع افعى لتوهم الوصف
الاصل بناء على توهم اشتقاق افعى من الفعوة بمعنى الخبث واجدل
من الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير اي لطاير ذي خيلان التأنيث
مبتداء بالتاء صفته شرطه مبتداء ثان اي شرطه في منع الصرف
العلمية خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول اي علمية المؤنث
اي كون المؤنث علما ليلزم التأنيث بالعلمية التي هي وضعت مانعة

عن

عن التغيير كما عرف فان قيل ما بالهم التزموا العلمية في علية منع الصرف
دون البناء مع كونه اعلى منه في خلاف الاصل قيل لقوة علية البناء حتى
انها منفردة بخلاف علل منع الصرف لضعفها حتى لا يؤثر بغير معاضدة
والمعنوي مبتداء اي التأنيث المعنوي الذي لم يظهر تاؤه كذلك خبره
اي كالتأنيث بالتاء في اشتراط العلمية وشرط تحتمه اي وجوب
تأثيره اي المعنوي تتابع الاضافات ههنا غير ثقيل فلا يخل بالفصاحة
كما في قوله مثل دأب قوم نوح الزيادة خبره على الثلث متعلق
بالزيادة اي ثلث احرف او تحرك الاوسط اضافة المصدر الى الفاعل
او العجمة ليخرج بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر
وكذا العجمة لان لسان العجم يثقل على العرب فان قيل ما له جعل احد الامور
الثلثة شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي دون العلمية وان الخفة
كما تعارض التأنيث تعارض العلمية ايضا ولو جعل شرط تحتم منع
الصرف لكان اصوب قيل واعلم ان عند سيبويه واكثر النحاة تحرك
الاوسط لا تأثير له في العجمة فنحو جمل منصرف وجوبا كنوح وهو
الحق وذلك لان تحركه في المؤنث نحو سقر انما يؤثر لقيامه مقام
التاء مسد علامة التأنيث ولما لم تكن للعجمة علامة لا يسد
تحركه مسد هنا بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا سواء كان ساكن الاوسط
او لا يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج وضع كلام العجم لان وضع
كلامهم على الامتداد فالحاصل ان تحرك الاوسط ليس له دخل
في باب العجمة كما ان له دخلا في باب التأنيث وان الزيادة

لها دخل في باب العجمة فاعتبر الاول دون الثاني وفيه ان تحرك الاوسط
دخل في تاثير العجمة للحرف الرابع فكان في معنى الزيادة على الثلثه فهند
مبتداء بجوز صرفه لانتفاء شرط التحتم والجملة خبره وزينب
لوجود الزيادة وهو مبتداء وسقر لتحرك وماه وجور اسما
موضعين للعجمة ممتنع كل واحد منها فان سمي به مذكرا اي المونث
المعنوي اذا لم يفتقر تانيثه الى تاويل ولم يكن منقولا عن مذكر
بخلاف تانيث الجموع نحو كلاب حيث انت بتاويل الجماعة لا بنفس
اللفظ فلا يعتبر وبخلاف نحو رباب علم امراة منقول عن رباب
بمعنى سحاب اذا جعل علما لرجل اذا كان في الاصل مذكرا بمعنى سحاب
فشرطه الزيادة على الثلثة ليكون للحرف الرابع في حكم تاء التانيث
ولا يعتبر بتحريك الاوسط الذي هو في حكم الحرف الرابع الذي
في حكم التانيث كما عرف في نحو جمزى حيث حذف الفه في
النسبة كجباري بخلاف حبلوي لان اعتبار نايب النايب بعيد
فقدم علما لرجل منصرف لعدم الزيادة وفوات التانيث لفظا
ومعنى وحكما وعقرب علما لرجل ممتنع لوجود الزيادة التي
في حكم تاء التانيث المعرفة اي التعريف اذ العلة التعريف لا المعرفة
شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي كونها
منسوبا الى العلم وهو خبر المبتداء الثاني وهو شرطها والجملة خبر
المبتداء الاول وهو المعرفة ولو قال المعرفة شرطها علميه
لكان المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت تعلم ان المعرفة
ليست بسبب والتعريف ليس بعلم فلا يستقيم على كلا الوجهين

وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم تجعل العلمية سببا كما
جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلمية
وجرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز
وجعلها مشروطة بالعلمية لانها لو كانت بالاضمار والابهام كان اللفظ
مبنيا منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للازم مناف للملزوم
وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا في الصرف او في حكمه فلا يلزم ان يؤثر
في منع الصرف فيلزم فساد الوضع فلم يبق الا العلمية العجمة اي
كون الكلمة من غير اوضاع العربية اي ما وضعه غير العرب
شرطها في منع الصرف ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في العجمة
اي في اللغة حقيقة كابراهيم او حكما بان يجعل علما بعد النقل قبل
التصرف كقالون كان في العجمية جنسا لكونه اسما للجيد ثم
سمي به احد رواة نافع لجودة قراءته قبل ان يتصرف في العرب
فكانه كان علما في العجمية وانما جعلها شرطا لئلا يتصرف فيها
مثل تصرفات كلامهم من اضافة وادخال اللام وتنوين وغيرها
فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر فيه ان وجدت العلمية بعد
ذلك بخلاف ما اذا كانت علمية في العجمة فانها تمنع الصرف
كما نقلت الى العرب قبل التصرف للعجمة والعلمية وتحرك
الاوسط او زيادة على الثلثة اي على ثلثة احرف لا لانتهاض الخفة
احد السببين وهو عطف على قوله ان يكون جعل تحرك الاوسط
او الزيادة في العجمة شرط التاثير وفي التانيث شرط التحتم لوجود
الزيادة في التانيث تقديرا وفيه فنوح منصرف لانتفا

الشرط الثاني وهو اختيار المص وعند غيره نوح كهند وفيه
وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان
الاولى ان يقول فنوح وفرند منصرف وشتر وابراهيم
ممتنع فان قلت ما الدليل على كون نوح اعجميا وسبحان من يعلم احوال
الاسماء الماضية والفرق الخالية قلت قال صاحب القواعد
ان الدليل في العجمية النقل واجمع اهل اللغة على انه اعجمي
وشتر اسم قلعة لتحرك الاوسط وابراهيم للزيادة ممتنع كل واحد
منهما اعلم اسماء جميع الانبياء عليهم السلام ممتنع عن الصرف
الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود ولكونه عربية
ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه
ومنهم من يقول ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس
بعربي وهود قبل اسمعيل مهما يذكر فكان كنوح للجمع شرطه
اي شرط قيامه مقام التسببين صيغة منتهى الجموع وهي
الصيغة التي فيها بعد الف الجمع حرفان او ثلثة اوسطها
ساكن كفاعل ومفاعيل والمراد الوزن العروضي لا التصريفي
وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ويجوز ان يجمع جمع
السلامة نحو صواحبات ولذا اشترطت ليكون صيغة
لازمة مصونة عن التكسير والتصغير فيؤثر وقوله
منتهى الجموع من اضافة المصدر الى الفاعل قيل اشتراط
صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير في الاحاد
حيث يرد عليه نحو اكلب واجمال واجيب بان اكلب

واجمال

واجمال وان عدم نظيرهما في الاحاد صورة الا انهما يماثلا
نه في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير
في الاحاد من كل وجه بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على
زنة المفردات كفرازنة فانه على زنة كراهية وطواعيه
فيدخل في قوة جمعيته فتعد ما المراد بالهاء الحرف الذي
يكون للفرق بين الواحد والجنس نحو عد ومي ودوم ومجوس وتمرة وتمر
ونخلة ونخل فكان شاملا لهما فيخرج مدائني بدلالة قوله
بغير هاء لان التاء وياء النسبة من واد واحد وقيل هو مفرد
محض فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة وقيل المراد الجمع
بجميع حروفه فيخرج مدائني وفي الاول والثالث نظر اذ ليس
مدائني جمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع
مدائن وهو لفظ اخر فلا تعلق له لوجود شرط الجمع وعدمه
كمساجد اي هو مثل مساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح
مثال لما بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن والكاف ليست للتفصيل
لعدم التعدد ولا الاستيناف لسبق كلام اخر الا ان يعتبر الاستيناف
بعدم سبق الاجمال كما بعض الشروح فيكون للاستيناف
نحو فرازنة اي لفظه فرازنة وهو علم وتنوينها المشاكلة
مسماه لا يقال لم يعتبر التاء لعروضها في حكم العدم لان التاء
وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغيرات الاوزان كما في
وزن الفعل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة
لعدم استعمال اشاعت وفرازن فمنصرف لفوات شرط

تأثير الجمع بالهاء ولم يقل فمنصرفة اذ المراد اللفظ وانما ذكر مثال انتفاء
القيد الاخير وهو بغير هاء دون مثال انتفاء صيغة منتهى
الجموع من نحو رجال وحمر شهرة امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة
ذلك وحضاجر جواب ما يقال ان هذه الصيغة لا يوثر فيها
الا الجمع وقد امتنع حضاجر مع انتفائه لضرورته مفردا لانه
بالتسمية والحكم ينتفي بانتفاء الا العلة المنحصرة وتقرير الجواب
منع انتفاء العلة بالتسمية لوجودها اعتبارا لكونه منقولا
عن الجمع علما حال من ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف
اليه لا يتقدم على المضاف الا غير فانه في حكم لا حيث يجوز
انا زيدا غير ضارب كما يجوز انا زيدا لا ضارب او منقول
اعني فيه وفي بعض النسخ علم بالرفع وهو بدل او خبر مبتدا محذوف
اي هو علم والجملة معترضة للضبع وهي انثى الضبعان
ويقال لها بالفارسية كفتار غير منصرف لانه منقول عن الجمع
لانه في الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن يسمى به الضبع
لعظم بطنها على المبالغة وانما لم يقل في الجمع شرطه ان يكون في الاصل
كما في الوصف لامكان اعتبار مطلقه بارادة الجمع في الحال او
في الاصل بخلاف الوصف وفيه ان قوله لانه منقول عن الجمع
اشارة الى ذلك فلا حاجة الى التطويل وسراويل مبتدا اذا
لم يصرف جواب عما يقال ان سراويل مفرد بمعنى سروالة
ليس بجمع ولا منقولا عنه وهذا الوزن لا يمنع الا بذلك
ووجه الجواب انه جمع حكما بالحمل على الموازن او تقديرا بفرض

انه

انه جمع سروالة استعمل بمعنى السروالة او بتسمية كل قطعة
من السروالة سروالة وهو اي عدم صرفه الاكثر اي مذهب
اكثر النحاة او اكثر استعمالا والجملة معترضة فقد قيل جزاء الشرط
والشرط به خبر المبتدا اعجمي اي هو اعجمي والجملة بتاويل هذا
القول مفعول ما لم يسم فاعله حمل ضمير مفعول ما لم يسم فاعله
والجملة صفة اعجمي او خبر بعد خبر المبتدا المحذوف على موازنه
اي ما يوازنه ويوافقه في الوزن من نحو انا عيم وقناديل وهو
مفعول به بواسطة وانما حمل عليها لان الاعجمي دخيل والدخيل
في كل شي الى جنسه يميل ولان الدخيل لا بد وان يلحق بنوع والموازن
بالالحاق اليه اولى وقيل هو عربي جمع خبر بعد خبر المبتدا
المحذوف سروالة يقال بالفارسية شلوار تقديرا مصدر لقيل
اي قيل هذا القول قولا بتقدير وفرض او علة له اي قيل هو جمع
لغرض ذلك او مصدر محذوف العامل اي قدر تقديرا وفرضا
واذا صرف لو قال وان صرف مكان اذا لكان اصوب فلا اشكال فيه
باعتبار انتفاء الجمعية ولا حاجة الى الحمل والتقدير فان قيل
يشكل منع مصابيح وقناديل لو زنتهما مفردا فكيف ينفي جنس
الاشكال قيل معناه فلا اشكال فيه والاشكال المذكور في قناديل
ومصابيح لا فيه وفيه اللهم الا ان يعتبر التذر ونحو جوار رفعا
وجرا كقاض اي كل جمع من المنقوص على فواعل بابا كجوار او واويا
كدواع فهو في الرفع والجر كقاض في اسكان الياء لثقلهما عليها
وحذفها للساكنين وتعويض التنوين عنها لجبر النقصان

وفي النصب كضوارب لخفته ولم يتعرض للوادي كدواع الضرورة
ته بعد الاعلال مثله واصل جوار فيهما جواري وجواري
منونين بناء على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء
استثقالا وحذفت للساكنين وجعلت التنوين عوضا عنها
فلم يسقط من غير المنصرف كتاء اخت وبنت كانت للتانيث فجعلت
بعد حذف اللام عوضا فطولت في الخط ولا تبدل في الوقف هاء
وقيل اصله في الرفع جواري مرفوعا غير منون لمنع الصرف
فاسكنت الياء استثقالا وحذفت كما في يوم يدع الداع وعوضت
عنها التنوين فيلزم حذفها في الجر بجواري ممنوعا فنزلت
الفتحة الواقعة في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال
فاسكنت الياء وحذفت وعوض عنها التنوين وقيل عوض التنوين
فيها عن الحركة وحذفت الياء للساكنين وبعضهم يبقي الفتحة
في الجر نظرا الى صورة الفتحة تمسكا بقول الفرزدق ولو ان
عبد الله مولى ولكن عبد الله مولى مواليا والصواب موالي لان
العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى والبيت على
خلاف القياس او محمول على وجه اخر التركيب هو جعل
الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية احد الجزئين فلا يرد النجم
وبصري علمين شرطه العلمية ليلزم التركيب او ليتحقق
السبب الثاني وان لا يكون باضافة لان التركيب اضافي يخرج
الاسم الى حكم الصرف فكيف يؤثر في منعه والاسناد لان التركيب
الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف في اللزوم للاعراب

المنافي

المنافي له واشتراط عدم كون الثاني صوتا كسيبويه وعمرويه
ظاهر لمنافات الاعراب البناء فتركه اعتمادا على ظهوره ولعل اختياره
في نحو خمسة عشر علما منع الصرف لتاثير التركيب كما هو قول بعضهم
فيه ولذا لم يشترط عدم التضمن مثل بعلبك الالف
والنون اذا كانا في اسم غير صفة فشرطه اي شرط ذلك
الاسم والجملة الاسمية جواب الشرط ويحتمل ان يكون الفاء
في جواب اما المحذوفة قبل قوله الالف والنون العلمية
اي كونه علما ليتحقق السبب الثاني اذ لا يتصور معهما غيرها
او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث او ليلزم الزيادة
بالعلمية كعمران اي هو مثل عمران او صفة عطف على قوله اسم
اي او كانا في صفة وكلمة او هذه محل نظر والجواب انه ترديد بين
الشرطين باعتبار ما صدق المشروط عليه لا باعتبار الماهية حيث
لا يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين وان اجتمع في كلي كلاهما
فانتفاء فعلانة شرطها انتفاء فعلانة كانتفاء حمراء لئلا
ينتفي شبهه بالفي التانيث بدخول التاء الممنوعة عنهما وقيل
شرطه وجود فعلى بعد ان يكون على فعلان لينتفي فعلانه
لوجود فعلى فيه او ليتحقق شبههما بالفي التانيث باختلاف
صيغتي المذكر والمؤنث ومن ثمة من سببية وثمة للاشارة الى
المكان الاعتباري اختلف في رحمن الظرف ما لم يسم فاعله
اي من اجل الاختلاف في شرط تاثير الالف والنون اختلف في صرف
رحمن حيث يصرفه من اشترط وجود فعلى لعدم رحمى

ويمنعه من اشترط انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة دون ظرف

اختلف سكران وندمان اي ولم يختلف في سكران بل انفق

علي منعه لوجود الشرط علي كلا القولين لانتفاء سكرانة

ووجود سكري ولم يختلف في ندمان بل انفق على صرفه لانتفاء

الشرط على كلا القولين لوجود ندمانة وعدم ندمي وزن الفعل

الاضافة ههنا من قبيل اضافة العام الي الخاص بمعنى اللام المجرد

النسبة لا للاختصاص والا لا يفيد للخبر شرطه ان يختص به

اي شرطه في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود

زيادة كزيادة الفعل في اوله ليتحقق جهة الفرعية كشمر

اسم فرس وضرب واقتدر واستخرج وانكسر ونحوها مما

لم يوجد في الاسم الا منقولا او اعجميا نحو بقم وشلم وانما

مثل بضرب ولم يمثل بمعين وفيه لانه يسمى بنحو ضرب ودحرج

معروفا لينصرف وهو اختيار الخليل ويونس وابي عمرو وغيرهم من النحاة

وزعم عيسى انه لا ينصرف او يكون في اوله زيادة اسم يكون

وخبره في اوله وهي احدى حروف اتين فان قيل اول احمر هي

الزياده فيتحد الظرف والمظروف قيل بينهما عموم وخصوص

والاعم يصلح مظروفا للاخص او يراد اول حروفه الاصول لم

يقل معناه في اوله صفة الزياده وقوله زيادة اي مزيدة او على

حقيقته كزيادته صفة زيادة اي كائنة مثل زيادة الفعل

ليكون غالبا بالفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو

وجود زيادة الفعل في اوله بخلاف نحو ضارب عالما فانه وان كان

غالبا

غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية على الدليل

ولذا لم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية

على السبب غير صفة زيادة قابل للتاء اي صالح للتاء اللاحقة

قياسا بخلاف اربعة باعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله

بخلاف اسودة للحية الانثى فانه ممنوع مع قبوله التاء حيث

لا يقبلها باعتبار الوصف الاصلي بل باعتبار الغلبة العارضة

اعلم ان وزن افعل غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل

وهو وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله غير قابل للتاء وبيان الغلبة

ان افعل في الاسم انواع افعل الصفة وافعل التفضيل وافعل الاسم

فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة يعارضه

افعل المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ مسموعة يعارضها

ما جاء من باب الافعال من نحو الح واشفق من ابتداء الفعل غير

مبنيه مبني على ثلاثي فبقي افعل المضارع من باب اخرج وافعل من

باب الافعال مما له ثلاثي سالما عن المعارض فثبت غلبته في الفعل

ومن ثمة اي لاجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر لوجود الزيادة

المذكورة مع عدم قبول التاء ولزوم وجود المشروط عند وجود الشرط

وفي جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر وانصرف يعمل

لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير ولزوم

عدم المشروط عند عدم الشرط لا سيما عند من جعل عدم الشرط موجبا

لعدم المشروط وما فيه علمية مؤثرة اي الاسم الممنوع الذي وجد

فيه علمية وجعل العلمية التي جعلها من قبل شرط التعريف مؤثرة

ولم يقل ما فيه تعريف مؤنث بناء على الغير او على التسامح اذا نكس

نحو رُبَت سُعاد وقطام صرف لما تبين اي لدليل ظهر بطريق الالتزام

من انها اي العلمية بان لا لاتجامع مؤثرة حال الا استثناء

مفرغ مفعول لاتجامع هي اي العلمية شرط فيه اي في هذه

السبب اي لاتجامع سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة الا

سببا العلمية شرط فيه الا العدل كعمر ووزن الفعل كاحمد

استثناء مما بقي بعد الاستثناء الاول اي لاتجامع غير ما هي شرط

فيه الا العدل ووزن الفعل فانها تجامعهما مع انها ليست

بشرط فيهما وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لاختلاف

اوزانهما فلا يجتمعان حتى يبقى بعد زوال العلمية سببان

فلا يكون اي فلا يوجد معها الا احدهما في هذه الاستثناء

نظر لانه ان قيل فمعناه فلا يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف

الواقع وان قيل فلا يوجد سبب منهما كان استثناء الكل من الكل

لان قوله احدهما لم يرد به احد معين فهو ايضا بمعنى واحد

منهما فيكون حاصل المعنى لا يوجب سبب منهما الا سبب منهما

وفيه انه يمكن ان يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما

هي شرط فيه الا احدهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه وفيه

والاظهر ان التقدير فلا يوجد هاتان العلتان معها الا احدهما

فاذا نكر اي الاسم الذي لا ينصرف في المعرفة بقي بلا سبب فيما هي

شرط فيه من العدل حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط فلا

يبقى فيه سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل

ووزن

ووزن الفعل وخالف سيبويه الاخفش قيل الاولى رفع

الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة الى الاستاذ

غير ملايمة برتبته وفيه ان نسبتها قصدًا الى التلميذ ابعد من

الملايمة ولو كان القصد اظهار الحق لا باس بها من كلا الجانبين

الا يرى انها وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا في

عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف يعني

خالف ابو حنيفة ابا يوسف خلافا وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي

حنيفة فلا وجه لما ذكره في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش

في مثل احمر علما حال من معنى المماثلة اي مماثل احمر حال كونه علمًا

او تمييز على نحو على التمرة مثلها زبدًا اي في علم مثل احمر ولا يتعلق قوله

علمًا بقوله خالف لفساد المعنى اذا نكر ظرف خالف اعتبارًا ان كان سيبويه

فاعلا فقوله اعتبارا مفعول له او تمييز او حال محذوف مضاف اي حال

كونه ذا اعتبار للصفة او ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينا

او مفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة او بحذف

المضاف اي مخالفة اعتبار للصفة وان كان سيبويه مفعولا يجوز

ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا له لعدم اتحاد الفاعل ويمكن

ح ان يكون بدل الاشتمال ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه

اعتباره للصفة اي للصفة الاصلية مفعول به لقوله اعتبارا

واللام لتقوية العمل بعد التنكير ظرف اعتبارا والاخفش لم يعتبر

لان الساقط بالعلمية التي هي وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار

ويجاب بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع ولا يلزم منه

كونه غير معتبر

اى سيبويه باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا صح بقاء العلمية
جواب عن اشكال يرد على سيبويه في وجه المسئلة المذكورة وتقريره
ان يقال انه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا فيلزمه
ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فيجاب بانه لا يلزم سيبويه باب حاتم كما ذكرت
حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصلي لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار
الضدين الوصف والعلمية في حكم واحد وحدة فردية وهي
منع صرف لفظ واحد بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف
فانه ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد وهو منع الصرف لكنه واحد
وحدة نوعية لا فردية لما يلزم اى سيبويه متعلق بنفي الفعل
لا بالفعل المنفي ولا يتوجه النفي الي القيد ويبقى اصل الفعل
مثبتا فيفسد المعنى من اعتبار المتضادين بيان لما اي الوصف
والعلم ووجه تضادهما ان العلمية للخصوص والوصف للعموم
وكون الوصف زائلا والعلمية متحققة ينافي الاجتماع دون التضاد
في حكم واحد وحدة فردية لا نوعية وهو منع صرف لفظ
واحد وذا ممتنع لانهما ان اعتبر كل ضد مؤثرا تاما لزم توارد المؤثرين
على اثر واحد واذا اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين فان قيل
قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثيرا كاعتبار الحركتين
المتضادتين في حصول الاختلاف وتحمل الضدين لتغير العالم
ونحو ذلك قيل اعتبار المتضادين وجعلهما علة لحكم واحد
ممتنع بخلاف العلل الحقيقة الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين

لحصول

لحصول اختلاف الاخر وتحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك اذ لا مرة
للعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التاثير
الطبيعي اعتبارهما فيه بدون التاثير الطبيعي لمحض الجعل والاعتبار
او يقال التغير والاختلاف وان كان كل منهما حكما واحدا ظاهرا
لكنه متضمن معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى
وجميع الباب اللام للعهد اى باب غير المنصرف باللام اي بلام التعريف
والباء للسببية متعلق بنجر او الاضافة نحو مررت بالاحمر
وبحمركم ينجر الجملة خبر المبتداء بالكسر اي بصورة الكسر اذ الكسر
من القاب البناء فيستحيل الانجرار به فلا بد من حذف او تجوز وانما
ينجر بهما لانهما لكونهما من معظم خواص الاسم يقويان
جهة الاسمية ويبعدان عن الفعل فيضعف تاثير شبهه
ولان الجر يسقط تبعا للتنوين الساقط لشبه الفعل وهنا لم يسقط
لشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه الجر وفيه الكسر
مناط الفائدة اذ غير المنصرف بغير اللام والاضافة ينجر
لكن بصورة الفتح وبعد اللام والاضافة ينجر بصورة الكسر
المرفوعات جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراده الاسماء
والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفة غير العقلاء ايضا
نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات وهذا تقسيم للمعرب باعتبار
اقسام الاعراب هو ضمير الفصل ما اشتمل خبر المرفوعات
وتذكير هو وافراده باعتبار الخبر او بتاويل كل واحد او بعوده الي
المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه ويمكن ان يكون

قوله المرفوعات خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات
وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة وما كناية عن الاسم او المعرب
موصولة واشتمل صلتها والعايد ضميره على مفعول به لا اشتمل
علم الفاعلية اى على علامتها حركة او حرفًا وهيا الرفع والواو
والالف لفظا او تقديرًا والاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ
فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعا او معنى الرفع المحلي انه
في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا والياء للنسبة او مصدرية
اى المحصلة المنسوبة الى الفاعل او كونه فاعلا حقيقة او حكما
وانما لم يقل على الرفع لتناول الحرفي ايضا ولئلا يلزم تعريف الشيء
بما يساويه في المعرفة والجهالة ويشير الى اصالة الفاعل في باب الرفع
فمنه الفاعل اى اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل اى مما اشتمل
او من المرفوعات وتذكيره وتوحيده لما عرفت من التأويلات (التاء فصيح)
في هو ما اشتمل وفيه وهو مبتداء مقدم الخبر وانما قدمه
لانه اصل المرفوعات لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملة
ولان عامله قوي بخلاف المبتداء ولانه اشد في باب التركيب
حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده وفيه ولان رفعه
لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتداء وفيه وقيل اصل المرفوعات
المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد
بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا وهو ما اى اسم غير تابع
اسند اليه الفعل بلا تبعية فلا يدخل في الحد تابع الفاعل

بدلا او عطفا او غيرهما لان المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات المذكورة غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد
ذلك او شبهه وانما قال او شبهه ليتناول نحو زيد قائم ابوه
وقدم الفعل عليه اى على ذلك الاسم عطف على قوله اسند
او حال بتقدير قد واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند
اليه لكنه موخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير دونه قيل
بل مسند ايضا والاسناد اليه متكرر كما عرفت في المفتاح وغيره وما
قيل ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير تسليم
عدم الاسناد الى زيد على جهة اى واقعا على طريقة قيامه به
اى حصول الفعل بذلك الاسم وصدوره عنه وطريقة قيامه به
ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اى لا يكون على صيغة المجهول فاحترز
عن نحو ضُرِبَ زيدٌ زيدٌ ومضروبٌ غلامه وانما لم يقل قيامه به
قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد او طال عمرو وهو مثل قام زيد
مثال الفعل وزيد قائم ابوه مثال شبهه والاصل اى الاولى ولو قال
الاولى ان يليه لكان اخصر واوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق
ويمكن ان يقال ان الاولوية يحتمل ان يكون عارضة لا بحسب الاصل
فلدفع ذلك لم يقل كذلك ان يلي فعله لانه كجزء منه فلذلك
اى فلان الاصل في الفاعل ان يلي الفعل فان قيل ما وجه اجتماع
التي التعليل قيل جاز ضرب غلامه زيد اى جاز هذا التركيب
لتقدم معاد الضمير وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة وامتنع
ضرب غلامه زيدًا للزوم الاضمار قبل الذكر لتاخر المعاد

او اتصل به اى بالفعل مفعوله اي مفعول الفعل وهو اي الفاعل
غير متصل بالفعل احترازعن نحو ضربنك مثاله ضربني زيدٌ
وجب جزا الشرط تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول اما في اتصال
ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما في وقوعه
بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المقصود واما في اتصال
المفعول فلامتناع الفصل مع الاتصال وقد للتقليل يحذف الفعل
اللام للعهد اي الرافع للفاعل لقيام اي وقت قيام قرينة
وحصولها اذ قيام القرينة شرط لا علة قرينة دالة على الحذف
وتعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل ظرف جوازا قولك
زيد بدل من القول والرفع محكي لمن قال صلة من من قام مفعوله قال
اي قام زيد بقرينة السوال فان قيل لم لم يجعل من باب تقوي الخبر
فيكون الجملة اسمية فيطابق السوال وهو من قام لانه جملة اسمية
قيل لو قدر كذلك لطابق السوال صورةً ولا يطابق معنى لان قوله
من قام سوال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي
الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السوال او يقال تقوي الخبر يوجب
حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف نصفها شطرها والتقليل
في الحذف اولى و ليبك واو الكافية لعطف مثال على مثال لا واو
البيت وهو في مرثية يزيد ابن نهشل في بحر الطويل على قبض فعولن
ومفاعيلن في المصراع الاول وقبض فعولن في ابتداء المصراع الثاني
ومفاعيلن الواقع عروضا وهو اخر المصراع الثاني يزيد مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله ليبك ضارع اي عاجز وهو فاعل الفعل

المحذوف

المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه
لخصومة اللام للوقت اى وقت خصومة او للعلة ان اريد
خصومة غيره اياه وفيه ومختبط وهو السائل العطاء من غير
وسيلة مما تطيح الطوايح متعلق بيبك اي ليبك يزيد من اجل
اهلاك المهلكات يزيدا او مختبط اي يبكيه مختبط من اجل اهلا
ك المهلكات ماله لانه كان ظهير العثار عين ومعين الضعفا
ومعطي السائلين المختبطين ووجوبا عطف على جوازا اي حذفا
واجبا في مثل تركيب وان احد من المشركين استجارك
تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك اي
يجب الحذف في كل ما فسر فيه المحذوف لئلا يلزم الجمع بين المفسر
والمفسر فان قيل قد يلزم الجمع كما في المفسر باي وان وعطف البيان
قيل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين
المفسر والمفسر ثمه ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر
محذوفا فلا يكون هذا تفسيرا لمحذوف وقد يحذفان
اى الفعل والفاعل في مثل نظير نعم المقوله او مقوله
لمن قال اقام زيد مفعول قال فقوله نعم اي قام زيد
فان نعم دالة لتصديق ما سبق عليه وحذف الجملة هنا جائز
لا واجب ونعم قرينة له لافادة مسد الجملة واذا تنازع الفعلان
اذا شرطية اي اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد
وهذا في القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوفي
معموله من مضمر او محذوف او مذكور وهذا شروع في حكم اخر

للفاعل وهو اضماره عند التنازع وذكر سائر احكام التنازع
استطرادًا الفعلان فاعل تنازع والفعلان بيان اقل ما
يتحقق فيه وجود التنازع فلا يختص وجود التنازع
بالفعلين فانه قد يوجد التنازع في اكثر من فعلين
نحو ما جاء في الصلوة الماثورة كما صليت وسلمت وباركت
ورحمت وترحمت على ابراهيم وذكر الفعلين لاصالة الفعل
في العمل اذ التنازع لا يختص بالفعلين بل يجري في غيرهما نحو
زيد ضارب ومكرم عمرًا وبكر كريم وشريف ابوه ظاهرًا معمول نحو
تنازع من باب تجاذبنا الثوب قيد بالظاهر لانهما اذ تنازعا
مضمرًا الحق بما يليه وليس فيه جواز اعمال كل منهما
بعدهما صفة ظاهر اي ظاهرًا واقعًا بعدهما اذ المقدم
او المتوسط ملحق بالاول ليستحقه وهو قبل التكلم بالثاني
فلا يكون له فيه مجال التنازع فلا يكون من هذا الباب
فقد يكون اي التنازع جزاء الشرط او الجزاء محذوف
والتقدير واذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما جاز
اعمال كل واحد منهما او جزاء الشرط قوله فان اعملت الثاني
او في الفاعلية اي واقعًا في فاعلية الاسم الظاهر اي كونه
فاعلا نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية اي في
مفعولية الاسم الظاهر اي كونه مفعولا نحو
ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية وفي المفعولية
اي في فاعلية الاسم الظاهر ومفعوليته معا بان يقتضي احد الفعلين

الفاعلية والاخر المفعولية مختلفين خبر كان المحذوف
اي ان كانا مختلفين عملا احدهما رافع والثاني ناصب
نحو ضربني واكرمت زيدا او حال من الفعلين المفهومين
عن الضمير في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية
والمفعولية بواسطة العطف اي فقد يكون تنازع الفعلين
مختلفين في الفاعلية والمفعولية والحال يصح ان يكون عامله
معنويا مفهوما من الكلام من حيث المعنى وليس من باب اعمال الضمير
فاعرف ويختار البصريون اي نحاة البصرة والاختلاف في الاختيار
والاولوية دون الجواز والجملة عطف على جزاء المحذوف اي واذا
تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما يجوز اعمال كل واحد منهما
ويختار البصريون اعمال الثاني اي اعمال الفعل الثاني مع تجويز
اعمال الاول لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدر
وللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولاستفاضة الاستعمال
على ذلك في القران وكلام الفصحاء ومنه قوله تعالى هاؤم اقرؤا
كتابيه واتوني افرغ عليه قطرًا وقول الشاعر وكمتا
مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
وقوله حزن الدهر قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها
اذ لو اعمل الاول لقيل اقرؤه وافرغه واستشعرته وفوفاه
ومعنى هو لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول
ووجوب اضمار الضمير في صفة جرت على غير من هي له الا ان
ضميره اضمر بشريطة التفسير اذ لم يضمر على شريطة التفسير

باضمار المفعول قوله على القول المختار لئلا يتوهم بالحذف
على ان الثاني غير متوجه الى المذكور ولان اضماره ليس قبل الذكر
لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو متقدم على ما يضمر
في الفعل الثاني حكما ولا يحذف مع احكام اضماره الا ان يمنع مانع
اي اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار
فتظهر المفعول نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا
مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر الثاني
وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف المعاد وهو قوله منطلقا وقوله
امرء القيس اي مقوله وهو مبتداء اوله ولو ان ما اسعى
لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ۰ وهذا المصراع
بدل من قول امرء القيس وآخره ۰ ولكنما اسعى لمجد مؤثل ۰
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي اي لو ثبت ان سعيي لادنى
معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثل ولكنما — تنازع الفعلين
اسعى لمجد مؤثل ليس خبر منه اي من باب التنازع ان كان
ولم اطلب عطفا على كفاني ومنع باعمال الاول ان كان عطفا
على مجموع الشرطية او اعتراضا حيث لا يكون حينئذ حتى لو فلا يصير
مثبتا فلا يفسد المعنى ولا يسوغ ان يكون حالا لان الحال
قيد للعامل فيلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء
الطلب وليس كذلك لتحقق السعي لادنى معيشة مع كفاية

قليل

قليل من المال مطلقا طلبه او لم يطلبه لفساد المعنى اضافه
المصدر الى الفاعل وهذا على تقدير توجيهها الى قليل من المال
لا ستلزمه انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه على
قطينه لو التي تجعل المثبت من شرطه او جزائه او ما عطف
على احدهما منفيا والمنفي منفي ذلك مثبتا مفعول لم يفصل
بحثه مما سبق كما فصل المبتداء لشدة تعلقه بالفاعل
حتى سماه بعض النحويين فاعلا ما لم يسم اي فعل لم يذكر فاعله
كل ذكر كل لبيان الاطراد مفعول ولا يرد نحو انبتت الربيع البقل
حيث كان في الاصل مفعولا فيه لانه خرج عن كونه مفعولا
فيه وصار فاعلا لصدق حد الفاعل حذف صفة مفعول
فاعله ما لم يسم فاعله لقوله حذف واقيم ذلك المفعول
هو تأكيد الضمير المستتر وانما اكد لئلا يتوهم اسناد الفعل
الى قوله مقامه اي مقام الفاعل وشرطه اي وشرط مفعول ما لم يسم
فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل ونحوهما مما بني للمفعول
فيكون من باب حذف المعطوف او صيغة الفاعل الى صيغة المفعول
او الى الماضي المجهول فيتناول نحو افتعل واستفعل وغيرهما
وهذا من باب ذكر العلم وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون
موسى اي لكل جبار عادل قاهر ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني
من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما
فلو اسند اليه الفعل لزم كونه مسندا ومسندا اليه مع كون كلا الا
اسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين

وهو اسناد المصدر غير تام و المفعول الثالث من مفعولي باب
اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا
وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو أَعْلَمَ موسى عيسى أخاه بخلاف
اعلمت زيدا هندا ذاهبةً والمفعول له بلا لام بخلاف
ضربٍ للتأديب وانما لم يقع موقعه لانه جواب لِمَ ويبطل
السؤال عن اللمية قبل تمام الحكم وفيه انه يوجب امتناع ضرب
للتأديب وفيه ان الاثم كونه بعد اظهار اللام جواب لم وفيه
ولان النصب فيما قصد عليته مشعر فلو اسند اليه فات
النصب والاشعار وفيه انه يلزم الجواز على هذا لو قام
قرينة والمنع مطلق وايضا النصب في الظروف يشعر بالظرفية
ومع ذلك يجوز الاسناد اليه والمفعول معه كذلك اي
كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت في انهما
لا يقعان موقع الفاعل لان الواو يمنع الاسناد وتركها يغير ما
هيئة المفعول معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره
من المفاعيل تعين المفعول به له اي لاسناد الفعل اليه لبناء الفعل
اي لوقوعه موقع الفاعل
المجهول له وكون اسناده حقيقة والى غيره من الملابسات
مجاز ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها ولا يتعين عليه المفعول
المطلق والزمان بالجزئية ولا المكان بملازمته لكل فعل لان الفعل
المجهول غير مبني كذلك تقول جلس محلاًّ ضرب زيد اقيم
المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلقا للنوع باعتبار الصفة

في داره مفعول فيه بواسطة حرف جر لا على اصطلاح الجمهور
واما على اصطلاحه فهو مفعول فيه حيث جعل تقديرَ في شرط
النصب لاشتراط المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك
نظير المفعول به بالواسطة فتعين زيد كما ترى فان قيل قوله
اذا وجد وقوله تعين له وقوله تقول امور مستقبلة وقوله
فتعين زيد ماض فالكلام غير منتظم قيل الماضي بمستقبل كما في قوله تعالى
ففزع من في السموات الا بقاء الفاء للتعليل على التمثيل المذكور لانه
اذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه مثاله كذا لانه تعين فيه زيد
كما ترى فان لم يكن كان تامة اي فان لم يوجد المفعول به فالجميع اي جميع
المفاعيل سواء اي مستوية لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون
الاسناد اليه مجازا فان قيل لو اريد جميع المفاعيل مع المفعول به لم يستقم
لابتنائه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول به
فهي سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد انه لم يوجد
المفعول به فجميع ما سواه سواء في الجواز وعند وجوده كانت
سواء في عدم الجواز والمراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكر
في التركيب من المفاعيل سواء وان وجد فجميع ما يذكر فيه منها ليس
بسواء لتعين المفعول به ولو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر
والمفعول الاول من مفعولي باب اعطيت وكسوت اي الفعل
المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى من ثانيه
مقام الفاعل من المفعول الثاني لانه مكتس وعاط اي آخذ
وهو انسب بالفاعل واليق بالقيام مقامه ويجب عند اللبس

نحو اعطي زيد عمرًا ومنها اي المرفوعات المبتداء مبتدا متقدم
الخبر والجملة عطف علي قوله فمنه الفاعل والخبر جمعهما في فصل
واحد لمكان التلازم بينهما علي ما هو الاصل واشتراكهما في العامل
المعنوي وغير ذلك فالمبتداء هو ضمير الفصل فان قيل ما له اتي مبتداء خ
بضمير الفصل في حد المبتداء والخبر دون حد الفاعل والمفعول
ما لم يسم فاعله قيل اكتفي في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام
لمكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضها لتكون صورة
التصريح علي صورة الاكتفاء وقيل صرح بالحصر هنا ردًّا علي من زعم
ان اسم الفعل مبتداء وفيه وفيه الاسم لفظا او تقديرا وهو
خبر المبتداء المجرد صفة الاسم ويتعلق به قوله عن ما هية
العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي
واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي فان قيل التجريد
سلب الوجود معني وسلب الكلية يوجب سلب العموم لا عموم
السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان
كله بالتجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون
بالافتران ايضا قيل والتجريد وان كان سلبا معني لكن علي وجه
العدول اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل
بان لا يوجد فيه عامل علي سبيل عموم السلب لا سلب العموم
او يقال سلمنا انه بمعني السلب البسيط فيفيد سلب العموم
وسلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتعين احدهما
وهو شمول العدم بالقرينة واعلم ان التجريد يقتضي

سبق

سبق الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم
ضيق فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم
الفيل وقوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم
الاصلي اماتة وهنا من هذا القبيل وقوله اللفظية اي
المنسوبة الي اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات
الي الكلي وفسر العلامة جار الله الزمخشري في المفصل العوامل
اللفظية بباب كان وان وعلمت حيث قصد بيان ما هو المشترك
بين المبتداء والخبر قائلا هما الاسمان المجردان عن العوامل
اللفظية للاسناد والمشترك بينهما التجريد عن العوامل
التي من شانها ان يدخل عليهما وهي الابواب الثلثة وفروعها
والمص عرف المبتداء وحده فالحري ان يطلق فاعرف ولا يرد عليه
نحو بحسبك درهم لان الزايد غير مقيد به مسندا اليه
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا او حال معتمدا علي ذي الحال واحترز
به عن الخبر المبتداء والقسم الثاني من المبتداء فانه خارج عن هذا
القسم او الصفة من اشتق كضارب ومضروب وحسن او جاري مجراه
كقرشي كلمة او للتقسيم المحدود دون الحد حيث يتناول
صدر الحد وقوله الاسم كلا القسمين او للمانعة الخلو دون الجمع
وليست للشك او للتشكيك فلا ينافي التعريف الواقعة بعد
حرف النفي والف الاستفهام فيحصل الاعتماد وهل ونحو كما
ومن ومتى واين وكيف وكم وايان كالالف وقيل لا وذكر الالف
للاصالة او للتقييد ولم يعتبر وقوعها بعد الموصوف في نحو

القايم ابوه زيد لان هذا القسم من المبتداء ضروري لعدم وجه
اخر ولا ضرورة هنا للزوم اعراب الصلة باعراب اللام
الموصوله كاعراب ما بعد الا بمعنى غير باعرابها رافعة
من الضمير الواقعه لظاهر غير مضمر مستتر فلا يرد اقايم
انما واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان اقايمان رافع
لضمير عايد الي الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته
نحو زيد قايم مثال الاول من المبتداء وما قايم الزيدان
مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان
مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
اي الصفة المذكورة مفردا مفعول به لقوله طابقت اي كانت
الصفة والاسم مرفوع مفردين وقوله مفردا اي اسما
واقعا بعدها واحترز به عما اذا طابقت مثني نحو اقايمان
الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدان الزيدون فانها
خبر ليس الا جاز الامران احدهما كون الصفة مبتداء
وما بعدها فاعلها الساد مسد الخبر في تمام الجملة والثاني
كون الصفة خبرا وما بعدها المبتداء وانما جاز فيه
لاستوائهما في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن الى احدهما
بخلاف قايم زيد حيث لا يجوز فيه الا الفاعليه لخلوها
عن مخالفة الاصل واستلزام حملة على المبتداء تاخير المبتداء
عن الخبر فلا يسبق الذهن اليه الى ما هو الاصل فيلتبس
وهذا هو الفرق بين جمع امور الالتباس وجواز الوجهين

فاندفع

فاندفع ما قيل اعتبر فمنع تاخير المبتداء في نحو زيد قايم لئن وهم
الالتباس بالفاعل ولم يخرج وجهان وله يعتبر الالتباس هنا
وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق مثل اقايم زيد فزيد
مبتداء او خبر فان قيل هذا القسم من المبتداء ضروري لا يصار اليه
الا عند عدم وجه اخر فلما جاز فيه وجهان انتفت الضرورة قيل
اذا جعل الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة سوى الرفع
على الابتداء فتحققت الضرورة والخبر مبتداء وهو ضمير الفصل
المجرد خبره اي المجرد عن العوامل اللفظية اسما او جملة واحترز به
عما ليس بحملة المسند الي المبتداء فلا يرد نحو يضرب في نحو زيد
يضرب ابوه وعلى هذا المغاير للصفة المذكورة تاكيد وقوله المسند
صفة المجرد وقوله به مفعول لما لم يسم فاعله واحترز به
عن القسم الاول من المبتداء المغاير صفة اخرى للصفة المذكورة
اي الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
رافعة لظاهر واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء واصل
المبتداء اي الاحق في المبتداء ومقتضى الدليل فيه التقديم
لانه الموصوف معنى ولانه عمدة البيان ومن ثمه اي ومن اجل
اصل المبتداء التقديم جاز تركيب في داره زيد مع كون الضمير عايدا الي زيد
المؤخر لفظا المتقدم رتبته لكان اصالة تقدمه وامتنع تركيب
صاحبها في الدار لعود الضمير الي الدار وهو حين الجز الذي
اصلها التاخير فيلزم عود الضمير الي المتاخر لفظا ورتبة وهو
وقد للتعليل يكون المبتداء نكرة مع ان اصله التعريف اعلم ان في

في الابتداء اصلين التقديم ونية التعريف فتبين احدهما بالتصريح
والاخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير يستلزم بيان اصالة
التعريف وايضا ان بيان التنكير عند بيان اصالة التقديم
غير ملايم وكان الاولى ان يذكر هنا قوله واذا كان المبتداء
مشتملا الاتما وجب فيه هذا الاصل وتخلفه واذا كان المبتداء
نكرة يلزم تاخيره وتخلف هذا الاصل في بعض الوجوه وذلك
اذا كان الخبر مصححا له نحو في الدار رجل ولعل ذكر التنكير بعد
ذكر التقديم بهذا التلفيق وفيه اذا تخصصت اى قل شيوعها
بوجه ما اي وجه كان وما زائدة او صفة لان التنكير المحض في الابتداء
مخل بالغرض المطلوب وهو الافهام ورد عليه جوان كوكب
انقض الساعة في الحجر ويرد ايضا جواز التنكير الفاعل مثل ولعبد فانه
تخصص بالصفة وهي مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امراة
فانه تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين لان الاخبار بعد العلم
بمنزلة الصفات وانما قلنا بالعلم بثبوت الخبر لان ام المتصلة المعادلة
للهمزة للسوال عن التعيين بعد العلم باصل الحكم لاحد الجنسين
وما احد فانه تخصص بصفة العموم وفيه خير منك والتمثيل
للابتداء على مذهب بني تميم وشر اذا ناب فانه تخصيص بكونه فاعلا
معنى بارادة التقديم والتاخير على ابدال شر من الضمير وجعله
بتقدير اهر شر ذا ناب ليحصل التخصيص وتقديم ما حقه التاخير
يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر واعلم ان المهر للكلب
بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون للجائي حبيبا او تاجرا

او مخبرا بخبر مسرة وقد يكون شرا بان يكون لصا او عدوا او المهر له
بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا الا خيرا فعلى الاول يصح القصر
بالنسبة الى الخير وعلى الثاني لا يصح فيقدر الوصف حتى يصح القصر
فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وفي الدار رجل
فانه تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لانه
اذا قيل في الدار علم ان ما بعده موصوف باستقراره في الدار
فكانه مخصص بالصفة وسلام عليك فانه تخصص
بكونه منسوبا الى المتكلم اذ المعنى سلمت سلاما عليك
ثم رفع لقصد الاستمرار والدوام هكذا قالوا واعترض ان
سلمت معناه قلت سلام عليكم فلا يستقيم للزوم الدور
والتسلسل والتكرار والجواب انا لا نم ان معنى سلمت قلت سلام
~~عليكم وذلك لا يحتاج الى تقدير اخر فلا يلزم التسلسل والد~~
بل معناه قلت سلمك الله او قلت السلام عليكم وذلك
لا يحتاج الى تقدير اخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل
السلام لما كان مصدرا لسلمت كان معنى قولك سلام عليكم
فعلى سلام عليك واقع عليك فيلزم تكرار الخطاب قيل معناه
كذلك لكنه ليس بتكرار بل تعيين الخطاب بالارادة من اللفظ اتفقا
الصالح له وقدر صاحب العجب سلمك الله معرضا عن تقدير
سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك
بل استبقاء المفعول مرة والخبر مبتداء فقد يكون اشارة
الى ان اصل الخبر الافراد لكونه احد جزئي الكلام وهذا

يصلح مثال الوقوع الخبر جملة لصدق الخبر عليها ولان الحكم
كما يقع بالمفرد يقع بالجملة مثل زيد مبتدا ابوه مبتداء ثان
قايم خبر المبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول وزيد
مبتداء قايم فعل ابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتداء فلابد
الفاء جواب شرط محذوف اي اذا صح وقوع الجملة خبرا فلا بد
او عطف على قوله قد يكون جملة اي الخبر قد يكون جملة فيحتاج
الى عايد للربط من عايد يعود من الجملة الى المبتداء فيرتبط به الجملة
لان الجملة من حيث هي هي مستقلة فاذا تعلق بشيء يحتاج الى
مقدم خبر موخر مبتدا
رابطة والعايد ضمير او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع
المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
تفسيرا المبتداء في نحو قل هو الله احد وقوله من عايد خبرا
وليس بمتعلق بيد والا لكان مضارعا للمضاف نحو لا حافظ
للقرآن عندك وقد يحذف العايد بقرينة نحو البر الكر بستين
درهما والسمن منوان درهم اي الكر منه ومنوان بقرينة
ان بايع البر والسمن لا يسعر غير ذلك وما وقع ظرفا اي الخبر وقع
ظرفا او وقع في التركيب حال كونه ظرفا فالاكثر اي فالاكثر النحاة والفاء
في خبر المبتداء المتضمن بمعنى الشرط لكونه موصولا بفعل انه
اي على انه وهو خبر المبتداء الثاني الجملة خبر المبتداء الاول مقدر
اي مفروض ملتصقا بجملة فان قيل ما معنى هذا الباء وما معنى
قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف قيل وانما
يقدر بالجملة لان الاصل في العمل الفعل فتقديره عاملا في الظرف

اخرى ولانه ان وقع صلة يقدر بالجملة لا بمخالفه فكذا اذا وقع خبرا
ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل
الذي هو الاصل اولى من جعله فرعا بفعل وقال الكوفيون هو مقدر
باسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد ولان المقدر لو كان فعلا
لافاد نحو زيد في الدار التقوي وليس كذلك ولان المقدر حال
عن الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بخلو الاسم عنه اهون
من القول بخلو الفعل واذا كان كذا شرط وهذا شروع في بيانه
موجبات تقديم المبتداء المبتداء مشتملا على ما له ما موصولة
او موصوفة بمعنى الشيء صدر الكلام فاعل الظرف او مبتداء مقدم
الخبر والجملة صلة او صفة كالاستفهام وغيره فانه يجب
تقديمه لئلا يبطل صدارته ولا يرد زيد من ابوه لتصدر من
على جملته نحو من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر
الكلام وهو الاستفهام بمعنى اهذا ابوك او ذلك او زيد
ابوك ام عمرو ام غيرهما او كانا اي اذا كان المبتداء الخبر
معرفتين فانه يلزم تقديمه لانه لو اخر لزم الالتباس
الا بقرينة نحو بنونا بنو ابنائنا وابو يوسف ابو حنيفة ونحو
زيد المنطلق او المنطلق زيد فقيل الاسم متعين للابتداء والصفة
للخبر وليس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجموده في التصحيح
ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتداء بمعنى
الذات الذي اتصف بكذا او متساويين تخصيصا ولو قال او كانا
متساويين يتناول التساوي في التعريف والتخصيص فيستغني

فان قيل تعريف الجزئين يقتضي الحصر والمبتداء الداخل عليه اما
نحو اما زيد فمنطلق والمتضمن بحرف الشرط كمن وما والمبتداء
الموصوف بهذا الموصول نحو قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم من هذا الباب فكيف يستقيم الحصر قيل الفاء
في القسمين الاولين بحرف الشرط اما الاول فظاهر لانه
حرف الشرط واما الثاني فلانه يتضمنه ويجري فيه احكام الشرط
والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم وجوازه وامتناعه في مواضعهما
وجعل الماضي مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك
بخلاف المبتداء المتضمن بمعنى الشرط فانه لا يلزم في جزء الفاء
ان كان اسمية ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه
كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين المذكورين
في هذا الباب واما القسم الثالث فلحق بالموصول بفعل
او ظرف مثل الذي مبتداء يأتيني صلته او في الدار او ليس بترديد
بين الشرطين بل من باب عطف عبارة على عبارة اي يقال يأتيني
او يقال في الدار مكان يأتيني فله درهم خبر المبتداء وكل
رجل يأتيني او في الدار اي يقال في الدار فله درهم وليت
مبتداء ولعل عطف على ليت مانعان باتفاق اي باتفاق
النحويين لبطلان صدارة بدخولهما ولتغير الجملة بهما
من القطع بوجود الخبر على تقدير وجود الشرط الى التمني والشك
فان قلت باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق

من جر و المشبهة لا مطلقا والحق بعضهم ان بهما اي بليت
ولعل في منع الفاء والصحيح خلافه بدليل قوله تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم
وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
وفي حمل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف الخبر بعيد وتركها مع
ان في بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصا
لحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات تجري من تحتها الانهار لا يوجب
كونها مانعة لان دخولها في المبتداء الذي تضمن معنى الشرط
في حيز الجواز لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان اختلف
في ان وكان ولكن فما وجه تخصيص ان ببيان الاختلاف
قيل لعل القول بالمنع في ان مرجوح بدليل الاستعمال القرآني
ففيها خلاف وفي غيرها اختلاف فبين ان ان الحاقها
بهما قول البعض على خلاف الاكثر وفيه وقد يحذف المبتداء
لقيام اي وقت حصول قرينة لفظية او عقلية جوازا
اي حذفا جائزا وقد يجب حذفه كما في المخصوص بالمدح او الذم
نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل بكر بتقدير هو وفي الصفة
المقطوعة رفعا نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وفي
زيد الخبز اكله اي هو اكله ولم يذكر ذلك لقلته لا لعدمه
كما زعم البعض وعللوه بكون المبتداء ركنا وليس بسديد
لان الركنية لا تنافي وجوب الحذف بموجب الا ترى ان الخبر

قد يجب حذفه كقول المستهل اى نظيره مثل طالب الهلال
ورافع الصوت عند رؤية الهلال الهلال اي هذا الهلال
بالقرينة الحالية وليس من حروف الخبر بتقدير الهلال هذا
لان المقصود نفس الهلال لا تقييده بالاشارة والله التى
بلفظ القسم لئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف
والخبر جوازا اى قد يحذف الخبر حذفا جائزا مثل خرجت اي
ونظيره مثل هذا الكلام فاذا السبع الفاء عاطفة واذا للمفاجأة
وهي عند المبرد ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير
الخبر فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان السبع ولا يرد عليه
نحو خرجت فاذا السبع بالباب لاحتمال ان يكون قوله بالباب
بدلا وعند غيره ظرف زمان وهو لا يصلح خبرا عن الجثة فيكون
ظرفا لمعنى المفاجأة ويكون الخبر محذوفا وهو موجود او حاصل و
يكون المفاجأة المقدرة منزلة منزلة الكلام لئلا ينقلب الظرف
مفعولا به بتقدير فاجأت زمان وجود السبع ويمكن ان يتعلق
اذا بالخبر المقدر خاص من نحو واقف او حاضر فلا يكون مستقرا
حتى يلزم خبرية الزمان للجثة وفيه اي وجوبا اى حذفا واجبا
لان اذا يدل على الوجود المطلق لا على المعين
فيما التزم اى في تركيب التزم فيه او مصدريته او جنسيته
اي وقت التزام غير الخبر موضعه في موضعه اي في موضع الخبر
غيره اي غير الخبر مثل لولا زيد اى كل اسم واقع بعد لولا وكان
خبره عاما يجب حذفه لسد جوابها مسده اى لولا زيد موجود
لكان كذا وفي بعض النسخ لهلك عمرو واذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه

نحو ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
وقال الكوفيون هو من باب حذف الفعل اي لولا وجد زيد لكان كذا
لشبه لولا بحرف الشرط ولاختصاص لولا التحضيض بالفعل فيحمل
لولا الامتناعية عليها ومثل ضربي زيدا قائما اى كل مبتدأ كان مصدرا
صورة او بتاويل مضافا الي الفاعل او المفعول او كليهما وبعده
حال مفردة او جملة او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر
يجب حذف خبره لسد الحال مسده نحو ضربي زيدا قائما او قائمين
وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائما وفي ضربي زيدا قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي
زيدا حاصل اذا كان قائما فجعل قائما حالا عن زيد إن كان تامة واذا ظرفا مستقرا
واقعا خبر المبتدأ الذي ليس بجثة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا
قائما حاصل فجعل من متعلقات المبتدأ ويلزم حذف الخبر من غير سد
مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدلالة الاستعمال وقيل
تقديره ضربي زيدا او ضربه ضربي زيدا قائما بحذف مصدر مثل واقعا
خبرا وقيل هو مبتدأ لا خبر له وضعفهما ظاهر وكل رجل وضيعته
اى كل رجل وحرفته متقاربان اي مقترنان والمراد ان كل مبتدأ عطف
عليه شيء بواو بمعنى مع يجب حذف خبره لاغناء الواو التي بمعنى مع عنه
وسدها مسده وقيل حذف الخبر في مثله غالب لا واجب لان الخبر
محذوف من نحو مقترنان او متقاربان خبر المبتدأ يعني فلا يسد
المبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسده والمبتدأ لا يكون سادا
مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر المحذوف

فذهب البصريون الخ

قائما

ضربي زيدا وضربه قائما

من حيث انه خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا
يسد مسده من حيث انه خبر ولا يشترط لوجوب حذف الخبر
سد الشيء مسده من كل وجه او يقال يقدر مفردا ويعطف
وضيعته على ضميره ويكون تقدير الكلام كل رجل متقارنان
هو وضيعته فيكون المعطوف متعلق فيسد مسده ولعمرك
اي لعمرك وبقاؤك ما اقسم به والمراد ان كل مبتداء يكون مقسمًا به
يجب حذف خبره لسد الجواب مسده لافعلن كذا خبر ان قدم
خبر ان لان خبر لا فرعه واسم ما ولا فرع معمول الفعل الجامد
مع شذوذه في لا بخلاف ان واخواتها عطف على ان اى امثالها
واشباههما من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة
وهي ان وكان وليت ولعل هو المسند خبر قوله خبر ان
وهو ضمير الفصل او يقال هو المسند ابتداء الكلام وقوله خبر ان
مبتداء محذوف الخبر بقرينة ما سبق اي خبر ان والمراد بقوله المسند
المسند الى اسم ان بلا تبعية فلا يرد يضرب في ان زيدا يضرب ابوه
فانه ليس بمسند الى اسم ان وان رجلا حسنا قائم واحترز به
عن كل ما ليس بمسند بعد دخول خرج غير خبر ان واخواتها
هذه الحروف اي احدي هذه الحروف وهي ان واخواتها مثل ان
زيدا قائم فانه مسند بعد ان وامره اى شانه او حكمه
كامر اى كشان او كحكم خبر المبتداء اى في اقسامه من كونه مفردًا
او جملةً وفي احكامه من كونه مفردا او متعددا او مذكورًا او محذوفا
وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلابد من عايد وقد يخالف

خبر

خبر المبتداء في ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا لما له صدر الكلام
الا في تقديمه اي في جميع الاوصاف الا في هذه الصفة حيث يفترقان
فيه جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتداء ولم يجز تقديم
خبر ان لان في تقديمه قلب صورة علم المقصود به الانحطاط
عن عمل الفعل وهي تاخير المنصوب عن المرفوع ولو قال الا في التقديم
لكان اصوب الا اذا كان ظرفا اي التقديم جايز في جميع الاوقات
الا وقت كونه ظرفا فح يجوز ان يتقدم حيث يتوسع في الظرف
ما لم يتسع في غيره خبر لا مبتداء محذوف الخبر اي منه خبر لا وقوله
هو المسند استيناف او قوله هو نفس والمسند خبر التي
صفة لا اي لا الكاينة لنفي الجنس اي حكم الجنس اذ لا رجل قايم
مثلا لنفي القيام لا لنفي الرجل هو المسند الى اسم لا فلا يرد نحو
يضرب في لا رجل يضرب ابوه وبهذا خرج اسم وكل ما ليس بمسند
بعد دخولها بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو
لا رجل حسنا في الدار مثل لا غلام رجل ظريف عدل عن المثال
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل
في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب
لا يجوز ارتفاع صفته فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة
لقوله غلام رجل والمثال وان صح محتملا لا يفتح اذا ترجح
المقصود لكنه اذا استوي الاحتمالات فهو قبيح واذا انحط
المقصود فاقبح كذا في بعض الشروح فالاحتراز عن الاحتمال اولى
فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة

خبرا عنه اي ذلك الاسم احترازٌ عن نحو قوله ما سيري الّا سير
شديدٌ او وقع المصدر مكرّرا اى وقع موضع الخبر غير خبر فلا يرد
نحو دكّت الارض دكّا دكّا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا مثال
النكرة وما انت الا تسير سير البريد يقال له بالفارسية پيك
مثال المعرفة وانما انت تسير سيرا مثال معنى وزيد سيرا سيرا مثال
ما وقع مكررا ومنها اي من تلك المواضع ما اى موضع وقع المصدر
فيه وما بعده مقدم الخبر تفصيلا لاثر احتراز عما يكون تفصيلا
لمضمون جملة دون اثره نحو زيد يسافر سفر القريب او البعيد
مضمون جملة احتراز عما وقع تفصيلا لاثر مضمون مفرد نحو
زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا وفيه و نحو ان يدّ سفر فاما يصح
صحة او يفسد اغتشاشا ولزيد ضرب فاما ان يتأدب تأدّبا
او يهلك اهلاكا متقدمة احتراز عن المتأخرة نحو اما ان يتأدب
زيد بالضرب تأدبا او يهلك هلاكا فاضربه واما تمنون بالشد
منّا او تفدون فداءً فشدّوا واعلم ان التفصيل انما يكون للجملة
المتقدمة فذكر قوله متقدمة توضيح وفيه مثل فشدوا الوثاق
فاما تمنون منا بعد اى بعد الشد واما تفدون فداءً وانما يجب الحذف
فيه لسد الجملة السابقة مسد المحذوف ومنها اي من تلك
المواضع ما اى موضع وقع المصدر فيه للتشبيه اى للدلالة
على مشاركة امر لامر في معنى احتراز به عن نحو مررت به فاذا له
صوت صوت حسن علاجا اي دالا على الحدوث احتراز عن نحو

مررت

مررت بزيد فاذا له زهد زهد الصلحاء وعلم علم الفقهاء وبعد ظرف
وقع جملة احتراز عن صوت زيد صوت حمار مشتملة صفة
جملة على متعلق بمشتملة اسم احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له
ضرب صوت حمار بمعناه صفة اسم اي بمعنى المصدر وعلى صاحبه
عطف على اسم احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت
حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت بصوت صوت حمار فانه
مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي قوله له صوت
وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على
صاحب المصدر وهو المكنى عنه بالضمير في قوله ووجب الحذف فيه
لسد الجملة مسد المحذوف وصراخ اى فاذا له صراخ يصرخ صراخ الثكلى
وهي امراة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما موضع وقع
المصدر فيه مضمون حال جملة لا محتمل صفة جملة احتراز عما سيأتي
في الضابطة الآتية لها اى تلك الجملة غيره اي غير ذلك المصدر
نحو له اى لفلان علي خبر وله متعلق الخبر او على العكس الف درهم
مبتداء اعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم
لان مضمون الاعتراف ولا يحتمل له سواه ويسمى توكيدا او تقرير النفس
اي الذات ومنها ما وقع اى من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه
مضمون حال جملة لها اي لتلك الجملة محتمل غيره اي غير ذلك المصدر
نحو زيد قائم احق حقا اي صدقا فانه مصدر وقع مضمون جملة
وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانه يحتمل الصدق والكذب
والحق والباطل ويسمى هذا المصدر توكيدا للجملة لغيره اى لدفع

اويقال هو مطلوب الاقبال حكمًا لكونه مسئول الاجابة كما قلنا
في يا الله واما البواقي فهو من باب استعارة بالكناية وندائها
تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعائي بحرفٍ اى بواسطة حرفٍ
من حروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن
نحو اطلب اقبال زيد وأُنادي زيدا وادعوك ونحو ذلك والجار
متعلق بالمطلوب نائب مناب ظرف نائب وحذف في فيه
وان لم يكن من الجهات لكونه جاريا مجرى لفظه المكان لكونه ذا ميم
فيه معنى الاستقرار ادعو اى لفظه لفظا او تقديرًا تفصيل
للمنادي والحرف وبني المنادي وانما قدم بيان البناء والخفض
والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار
بالتقسيم في قوله وينصب ما سواهما على ما اى الضمة والالف
والواو يرفع مسند الى قوله به وهو ما لم يسم فاعله ولا
ضمير فيه اذ المنادي لا يرفع بحال وعود الضمير الى الاسم بعيد
ان كان المنادي مفردا اى كاملا ليس فيه اضافة ولا شبهة
بالاضافة واحترز به عن المضاف والمضارع له معرفة او شبهه
بكاف ادعوك المشبهة بكاف اياك وذلك في وقوعه موقعها
الا اذا كان علمًا موصوفا بابن مضافا الى علم فيختار فتحه
كما سيجي وقوله معرفة صفة مفردا او خبر اخر لازم التعدد
اذ الحكم لا يتم باحدهما مثل يا زيد مثال المعرفة قبل النداء
ويا رجل مثال المعرفة بعد النداء ويجوز تنوينه عند الضرورة
نحو قوله سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطر

السلام

السلام ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني
على الواو فان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدان
ويا زيدون دون اللام قيل صح لقيام يا مقام اللام وكونها في حكمها ويخفض
اى يجر المنادي بلام الاستغاثة اى بلام يدخل المنادي
وقت الاستغاثة وكذا بلام التعجب كيا للماء او التهديد كيا لبكر
لاقتلنك وانما اختير اللام من بين الحروف اذ المستغاث مخصوص
من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار واللام
يتعلق بادعو المقدر وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف
لكنها لا تراد الا في مواضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعًا
وانما فتح اللام لدخولها على الكاف حكما ولذا بقيت على الكسر اللام
الثانية نحو يا لزيد ولعمرو ويا لله للمسلمين وانما اعرب
بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة في نحو يا لزيد لخروجه
عن تاثير شبه الحرف بقوة جهة الاسم بدخول الجار ولصيرورته
بعيدا عن مدار الشبه وهو يا ولخروجه عن الافراد بالتركيب
مع اللام وفي كل نظر ويفتح المنادي لالحاق الفها اى الف الاستغاثة
لموافقة ويضم ويكسر لواوها ويائها اللاحقتين لدا اللبس
كما في المندوب مثل يا معبوه في المسمى بعنه ويا منكيه في المسمى منك
وانما تكسر اللام في المستغاث به نحو يا لله للمسلمين فرقا بينهما
فان قيل فبما ذا يتعلق حرف الجر قلنا بحرف النداء الاولى يتعلق تعلق
المفعول به ولا لام حـ اى حين اذا دخلت الالف ولا يجتمعان
تحرزا عن التكرار وللجمع بين العوضين مثل يا زيداه وينصب ما سواهما

من النكرة والمضاف والمضارع له في تعلق شئ هو من تمامه به
وضميرهما راجع الى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث وفيه
والاولى ان يقال المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام
الاستغاثة ونحوها او الف الاستغاثة لئلا يرد المنادى المتعجب
منه والمهدد مثل يا عبد الله مثال المضاف ويا طالعا جبلا
مثال المضارع للمضاف ويا حافظا لا تنسى ويا شاعرا لا شاعر
اليوم مثله والا يا نخلة من ذات عرق ويا ثلثة وثلثين علما
او لا كل ذلك مضارع للمضاف بخلاف يا رجلا صالحا لامتناع
تعرفه فلابد من بيان الفرق وذكرنا في كتابنا المسمى بالعافية
واعلم ان في اعتماد طالعا بحثا ذكرنا في كتابنا الموسوم بالار
شاد اذ لا وجه سوى تقدير الموصوف وذلك يدرجه في باب
يا رجلا صالحا وذلك مما يمتنع تعرفه خلافا للكسائي
وقوله يا طالعا جبلا معرفة بدليل تعرف صفته في نحو يا طالعا
جبلا الظريف ويا رجلا الاولى تاخير النكرة لخروجها عن المفرد
المعرفة بقيد التعريف المؤخر لغير معين اي مقولا لرجل
غير معين كما في قول الاعمى وتوابع المنادى المبني غير المستغاث
بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم فان صفته
لازمة الرفع كما سيجئ وهذا القيد احتراز عن توابع المنادى
المعرب فانها ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذي اللام فهي
منصوبة لا غير المفردة اي من كل وجه وهو احتراز عن المضاف
والمضارع له من التاكيد المعنوي مثل يا تميم اجمعون

واجمعين واما التاكيد اللفظي فحكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا نحو واني واسطار سطرن سطرا
لقائل يا نصر نصر نصرا وانما اطلق التاكيد على غير الاغلب لان هنا
الحكم واحد تسمية وهو التاكيد اللفظي على غير الاغلب ولعل
المختار عنده ذلك والصفة نحو يا زيد العاقل والعاقل
وعطف البيان نحو يا زيد بشر وبشرا والمعطوف بحرف الممتنع
صفة سليبة للمعطوف بحرف دخول فاعل الممتنع يا عليه
المعطوف نحو يا زيد والحارث وكقوله تعالى يا جبال اوبي معه
والطير بالرفع والنصب واحترز به عن المعطوف بالحرف غير الممتنع
دخول يا عليه لعدم اللام نحو زيد وعمرو ومن المعطوفات
فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجئ
وتوابع المنادى على لفظه اي حملا على لفظ المنادى لشبهه ضمته
بالرفع في العروض والاطراد والرافع لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارض
مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء وظهر في التابع
لاحتياجه الى المؤنث وانما لم يبن كصفة اسم لا لمكان الفصل
باللام ولان وجه بناء الصفة في لا رجل ظريف كون الصفة
هي المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى فافترقا وينصب
حملا على محله فان محله النصب على المفعولية مثل يا زيد العاقل
والعاقل والخليل يرى بعد جواز الوجهين في توابع المنادى
الاختلاف الواقع في اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف
بالحرف الممتنع دخول يا عليه في المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه متعلق بقوله

يختار الرفع ويقول باولوية الرفع لانه منادي مستقل فانه
تانيره فيختار فيه حركة هي اثر يا وابو عمرو بن العلا يختار النصب
لان ذا اللام لا يباشره يا فيختار فيه ما هو اثر ادعو لا اثر يا
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف كالحسن اي مثل الحسن
في جواز نزع اللام وقبل في كونه على ذا لام ويدخل نحو الرجل
على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول
او مثل الحسن مما كان صفة في الاصل ثم صار علما بالغلبة
فانه يجوز فيه نزع اللام والاتيان به فكالخليل خبر مبتداء محذوف
والجملة جزاء الشرط والشرطية خبر المبتداء اعني قوله ابو العباس
اي فهو كالخليل في اختيار الرفع لان اللام لما كانت في معرض النزع لم
يعتد بها او لان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها فيختار
الرفع بخلاف ما لم يكن كذلك فيختار النصب والا اي ان لم يكن
المعطوف كالحسن فكابي عمرو اي فهو مثل ابي عمرو في اختيار النصب
وسياقة هذه الاعلام من لطايف هذا الكتاب والمضافة
اي توابع المنادي المضافة اضافة معنوية نحو يا زيد صاحب
فرس ويا بشر ذا الجمة بخلاف نحو يا زيد الحسن الوجه
ونحو يا صاح يا ذا امرء القيس لان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال
وليس حكم المضاف اضافة لفظية والمضارعة للمضاف هنا
حكم المضاف بل حكم المفرد بخلاف ما اذا وقعت منادات عملك با
لاعتبارين في الحالتين تنصب لانها لو باشرها حرف النداء
لا يكون الا منصوبة فكذا اذا كانت تابعة كما صرح به البعض

الا اذا اعتبرت مفردة كالمضافة اضافة لفظية والمضارعة له
كما صرح به الاخرون والبدل مبتداء نحو يا زيد بشر ويا زيد اخا
عمرو ويا زيد رجلا صالحا ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والمعطوف نحو يا زيد وعمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا
ويا زيد رجلا صالحا غير صفة المعطوف او بدل منه ما ذكر
اي غير المعطوف الذي ذكر قبل وهو الممتنع دخول يا عليه حكمه
مبتداء ثان اي حكم كل واحد منهما حكم المنادي المستقل لكونهما
في حكم تكرير العامل وهو خبر المبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر
المبتداء الاول مطلقا اي زمانا مطلقا اي سواء كان مفردين
او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين والعلم اي المنادي
الذي هو العلم الموصوف بابن اي بلفظة ابن ومؤنثه وليس تصغير
ابن وابنة ومثناهما ومجموعهما في حكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة
مضافا حال ومتعلق قوله الي علم اخر احتراز عن نحو يا زيد ابن
اخينا ويا هند ابنة عمنا يختار فتحه الجملة خبر المبتداء اي
يختار فتح المنادي وهو العلم المذكور لموافقة حركة الابن
وقصد التخفيف فكثرة استعمال العلم ويجوز البناء على الضم ايضا
واذا نودي المعرف باللام اي اذا قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى
واذا قرأت القران فاستعذ بالله اي اذا اردت قراءته قيل يا ايها
الرجل ونحو يتوسط اي مع هاء التنبيه تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف
صورة فان قيل الشرطية لا تتم لان الشرط نداء المعرف باللام اي تحقق
كان وظاهر انه لا يترتب عليه هذا الجزء قبل الكلام محمول

علي حذف او مجاز فانه ابدا بد اللفظ فهو علم والعلم يصح تاويله
بصفة اشتهر بها نحو لكل فرعون موسى ۝ ولا هيثم الليلة للمطي
اي لكل جبار قاهر عادل ۝ ولا راعي الليلة للمطي ۝ فيكون المعنى كل كلام
يُسطفيه اي وكلام وسط اسم الاشارة فلا يلزم ملزومية الكلي
للجزئي ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا اي هذا الرجل بتوسط
الامرين تكثيرا للتشويق والتوجه باثبات مبهم بعد مبهم
وتاخير البيان فالمبهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه لكن فيه فائدة
وهي زيادة التشويق في البيان بزيادة التشويق والتزموا
اي النحاة رفع الرجل وان كان صفة وحقها جواز الوجهين
كما مر لانه اي الرجل المقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز
في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى في المتبوع
لا بحيث انه منادى مستقل فلا يثبت بدليه ولان البدل في حكم
تكرير العامل فيلزم دخول يا في المعرف حكما وتوابعه اي التزموا رفع توابع
الرجل نحو يا ايها الرجل ذو المال لانها توابع معرب اي معرب واحد
لا محل له سوى الرفع وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعراب
بخلاف ان زيدا قائم وعمرو واعجبني ضرب زيد وعمرو ويذهب في
نحو وغيره اغالطوا وغير ذلك مما يقع المعرب لفظا ومحلا لان
المتبوع ثمه باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد فلا
يحتاج لدفع الايراد المذكور الي زيادة قيد وقالوا يا الله بحذف
سؤال وهذا من حيث المعنى استثناء من القاعدة المذكورة
خاصة اي خص بذلك خصوصا لامتناع التوسط لان ابا

يستلزم التعدد وها للتنبيه والله تعالى متعال عن التعدد والتنبيه
وهذا الاشارة الحسية والله تعالى متعال عن ذلك ولو سلم جوازه
على التجوز كما في ذلك الله ربي كان محمولا على اي طرد اللبس
ولانها صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت في الاصل عوضا
عن همزة اله فاضمحل فيه جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر فيه
بخلاف النجم والناس وفيه انه يوجب ان يقال يا الناس
بعد العلمية وفيه ان علميته لا توجب محو الاصل بخلاف
يا الله ولك واصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون
لغير معين وهنا كذلك في مثل اي في المنادى اذا كرر بلفظ
مضافا الي اسم اخر يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة
عمر الضم على انه منادى مفرد معرفة والنصب على انه مضاف
الي عدي المذكور ويتم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف
والمضاف اليه او مضاف الي عدي المحذوف بقرينة المذكور
على نحو ذلك وجهة الاسد ولا يجوز في الثاني الا النصب لانه
اما تابع مضاف او تابع غير مضاف والمنادى المضاف الي ياء المتكلم
يجوز فيه اي في المضاف الي ياء المتكلم الوجوه الاربعة اي
تركيب مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب يائها الفا
يا غلامي بسكون الياء واصلها الفتح ككاف الخطاب والسكون للتخفيف
ويا غلاما بقلب الياء الفا والكسرة فتحة او بحذف الياء
وتعويض الالف عنها ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة
وبابها وقفا عطف الظرفية على الفعلية اي المضاف الي ياء المتكلم يجوز

فيه كذا ويكون بالهاء وقفا حال اي حال كونه موقوفا او على
محذوف اي يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء وقفا او خبر
مبتداء محذوف اي وهو بالهاء وقفا او متعلق فعل محذوف
اي توقف عليه بالهاء وقفا فهو له وقفا حال او مصدر لفعل
محذوف او ظرف اي في الوقف وقالوا يا ابي ويا امي كسائر ما اضيف
الي الياء مع زيادة وجوه اخرى لكثرة استعمال ندائهما وورود
السماع الي ذلك ويا ابت ويا امت بحذف الياء وتعويض التاء
او بقلب الياء تاء وتاء التانيث في ابت للمبالغة كما في علامة كذا
في تفسير ايجاز البيان وانما طولت التاء فيها لكونها عوضا
عن الياء كتاء تانيث واخت عن الواو ولكنها يوقف عليها بالهاء
بخلاف تاء اخت وبنت لان اصل هذه اصل واصل تلك زائدة
فيفترقان فتحا على وفق حركة الياء وكسرا على وفق طبيعة الياء
وفتحا ايضا لاجرائه مجرى المفرد ولم يذكره للقلة وقوله
فتحا وكسرا حال وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف
وبالالف فيقال يا ابتا بابدال الياء الفا تخفيفا وفيه دون الياء
فلا يقال يا ابتي تحرزا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه
وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اي اذا كان المنادي لفظ ابن
مضافا الي لفظ ام او عم مضافين الي ياء المتكلم جاز فيه
ما جاز في المنادي المضاف الي ياء المتكلم مع زيادة وجه خاصة
اي يخصونهما خصوصا فلا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي على
الوجوه المذكورة بل على ما جاء في غير المنادي مثل يا غلامي بابي

فقالوا

فقالوا يا ابن اخي ويا ابن عمي ويا ابن امي ويا ابن عمة ويا ابن
اما ويا ابن عما مع زيادة وجه شذ في المضاف الي ياء المتكلم وهو
حذف الالف والاكتفاء بالفتح وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف والاكتفاء بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه
فقال وترخيم المنادي جائز وفي غير ضرورة اي بفصل
الترخيم في غير المنادي لاجل الضرورة فيكون لا له لفعل
الترخيم دون جوازه والا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل
لان المضطر الشاعر والجواز صفة الترخيم فعل هذا المرخم
والمضطر واحد ومنع رفع ضرورة لبس بصحيح لجواز على الجزئية
بحذف المضاف اي هو في غير المنادي اضرورة او بفعل ضرورة
او مبالغة وهو اي الترخيم حذف مصدر ترك فاعله ومفعوله
في اخره اي في اخر الاسم في التركيب دون الافراد فلا يرد
حذف الاواخر في نحو يد ودم وغيرهما تخفيفا اي لاجل
التخفيف لا لقانون تصريفي وسماع لغوي وشرطه اي الترخيم
ان لا يكون مضافا اي عدم كون الاسم مضافا لان اخر
المضاف وسطه حكما والترخيم يختص بالاخر والمضاف اليه
في غير المنادي فلا يساغ الترخيم في جزء ما واكتفي بالمضاف
عن التشبيه به اي المضارع للمضاف اذ هما متحدان في الحكم
واما نحو يا صاح في يا صاحبي فشاذ ولعله قال وشرطه ان يكون مفردا
لكان اولى ولا مستغاثا لان المطلوب فيه مد الصوت والحذف

ولو قيل

لا ... للترخيم

اسما برأسه كانه لم يحذف عنه شيء فيكون له في سائه واعلاله
وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال ياحار في ياحارث
بالضم كانه اسم مفرد ومعرفة برأسه فيضم ويا ثمي في ياثمود لانه
لما جعل اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت
ياء وكسرت ما قبلها كادل ويا كلي في يا كلوان لانه لما جعل كروا اسما
برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت
لتحركها وانفتاح ما قبلها الفا وقد للتقليل استعملوا اي العرب
صيغة النداء وهي يا في المندوب وهو اي المندوب المتفجع عليه
اي الذي يتفجع عليه اي لاجله والتفجع التحزن فان قيل لم يذكر
المتفجع منه نحو واويلاه وواصيبتاه وواحزناه وواحسرتاه
ونحو ذلك قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره
على حدة بيا او وا صلة المتفجع عليه والباء للالصاق
اي المتفجع عليه الملتصق بيا او وا وجعلها للتشبيه او الاستعانة
نظر واختص المندوب بوا اي انفرد بها اي لا يدخل وا في غيره والبا
داخلة في المختص دون المختص به وحكمه اي حكم المندوب
في الاعراب والبناء غيرنا اي حكمه من حيث الاعراب والبناء
حكم المنادي اي حكم المنادي الا بقلة او حكم اعرابه وبنائه
مثل حكم اعراب المنادي وبنائه اي اذا كان مفردا معرفة
فيضم وان كان مضافا او مضارعا له فينصب ولا يقع نكرة
لانه لا يندب الا المعرف ولك اي جاز او جاز لك زيادة الالف
اضافة المصدر الى المفعول وهو مبتدا او فاعل جاز المقدر

في اخره اي المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس
اي لبس ذلك اللفظ بغيره فلت جزاء الشرط وا يا غلامكيه
في وا غلامك اذ لو زيدت الالف لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب
المذكر فزيدة الياء على وفق حركة الكاف وا غلامكوه في وا غلامكم
اذ لو زيدة الالف وقيل وا غلامكاه لالتبس خطاب الجمع بخطاب
التثنية ولك الهاء اي جاز او جاز لك الهاء اي هاء السكت
لبيان حرف المد وهي الالف في الوقف ظرف قوله لك او ظرف
الزيادة المقدرة مضافا الى الهاء ولا يندب الا المعروف اي
المشهور لتعذر معرفته في ندبته والمتفجع عليه وهذا استثناء مفرغ
مفعول ما لم يسم فاعله فلا يقال وا رجلاه اي لا يقال هذا اللفظ
لرجل غير معين وامتنع عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال
والا لزم ان يكون نتيجة لما سبق وليس كذلك مثل وا زيد الطويلاه
بالحاق الالف بالصفة مع كونه غير مندوب وغير ممتزج به
لجواز الفصل بغير الظرف بينهما في السعة قال الله تعالى وانه
لقسم لو تعلمون عظيم بخلاف المضاف والمضاف اليه حيث اجاز
وا امير المؤمنيناه وا عبد المطلباه لشدة امتزاجها حتى امتنع
الفصل بينهما في السعة وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم
واردة على الشذوذ خلافا ليونس اي يخالف هذا القول خلافا
ليونس فانه اجاز الحاق الالف بالصفة كالمضاف اليه لان لكل
بينهما معنى لا ينقص في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه
لفظا ويجوز بقرينة حذف حرف اضافة المصدر الى المفعول

النداء الا مقارنا لاسم الجنس اي ما كان نكرة قبل النداء لان
المعرف للجنس هو حرف النداء محذوف ملبس باللام ولان
يا فيه نائبة عن اللام في التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النائب
والمندوب ولان نداه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء
لم يسبق الذهن الى انه منادي واسم الاشارة لانه كاسم
الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما
مد الصوت والحذف ينافيه نحو يوسف نحو يا يوسف بقرينة المقام
اعرض عن هذا وايها الرجل اي يا ايها الرجل لان صورة ايها
تختص بالنداء وشذ جواب سؤال حيث يرد حذف حرف النداء
من اسم الجنس اصبح ليل اي يا ليل وافتد مخنوق اي يا مخنوق
والافتداء بازخريدن واطرق كرا اي يا كروان وهو شاذ بثلثه
وجوه حذف حرف النداء من اسم الجنس والترخيم غير العلم
وجعل المرخم اسما برأسه وهو مثل يضرب لامر الضعيف
بالانقياد عند حصول من هو اعلى واقوى منه وتمام المثل
اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى وكرا طائر ضعيف
طويل العنق وقيل هذا القول رقية للعرب ليصاد به الكروان
وقد للتقليل يحذف المنادى لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة
دالة على حذفه وتعينه جوازا اي حذفا جائزا مثل الا حرف التنبيه
يا اسجدوا بالوقف على يا وابتداء يا اسجدوا اي يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدون
بتشديد الا ويسجدوا على صيغة المضارع لانه ليس من هذا القبيل

الثالث

الثالث من الابواب الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به
فيها ما موصولة او موصوفة وقوله اضمر اي قدر صلة او صفة
عامله مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اضمر على شريطة التفسير
اي اضمارا واقعا على شرط هو تفسير ما بعده فهو من قبيل اضافة
العام الى الخاص وهو كل اسم بعده اي بعد ذلك الاسم فعل مبتداء
وقوله بعده خبره او فاعل بعده او شبهه عطف على قوله فعل مشتغل اي معرض
عنه اي عن ذلك الاسم وقوله مشتغل صفة لاحد المذكورين ايهما
كان لان او لاحد الامرين غير معين او صفة لفعل وقيد بضميره
اي بسبب تعلق ذلك الاسم او متعلقه اي متعلق ذلك الاسم
او متعلق ضميره لو سلط عليه اي على ذلك الاسم لفظا اذ التسليط
تقديرا ثابت ولو يقتضي انتفاء ما دخلت عليه فلا بد من تقييده هو
تاكيد ضمير سلط الابراز لصحة العطف او مناسبه في موضعه
لنصبه مثل زيدا ضربته نظير الاشتغال بضميره او زيد مررت به
نظير بتقدير مناسبه او زيدا ضربت غلامه نظير الاشتغال بالتعلق
وتقدير المناسب او زيدا حبست عليه لاجله ينصب بفعل مضمر
محذوف يفسره اي يفسر ذلك الفعل ما بعده من فعل او شبهه
مشتغل عنه بضميره او متعلقه اي حرف التفسير ضربت زيدا
ضربته وجاوزت زيدا مررت به واهنت زيدا ضربت
غلامه ولابست زيدا حبست عليه ويختار في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتداء او بالتجريد عن العوامل اللفظية مسندا
اليه عند عدم قرينة خلافه اي خلاف الرفع وقيده

وفيه لانه اذا عدم قرينة خلافه فهو راجح حيث يوجب السلامة
عن الحذف او خلافا اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختاره
مساواته الرفع ووجوب الرفع او عند وجود قرينة اقوى منها
اي من قرينة خلافه اي اذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع او وجد وكان
قرينة الرفع اقوى كاما مع غير الطلب نحو لقيت اليوم واما زيد
فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب واما التي تضمنت
معنى الابتداء قرينة الرفع وقد ترجحت هذه للسلامة عن الحذف
وانما يكون اما قرينة للرفع لانها تضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل
فلا يليها لفظا الا الاسم وذكر الطلب يشمل الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي
والدعاء فقط ففي الاطلاق نظر الا ان غيرها لما كان يتضمن المصدر
فيمتنع تسليطها على ما قبلها فلا يكون من هذا الباب اصلا
فاستغني عن التقييد ولو قال مع الخبر لكان اخصر لكنه اشار
الى انتفاء المؤثر في اختيار النصب وقوع غير الطلب احترز عن
الطلب نحو رايت القوم فاما زيدا فلا تكرمه فان قرينة الرفع
ح ليست باقوي لمعارضته لزوم كون الانشاء خبرا سلامة
الحذف لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا لكثرته
واذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته لان الاكثر بعد
اذا المفاجاة وقوع الاسمية وقد ترجحت السلامة عن الحذف
فيترجح على قرينة اختيار النصب وهو العطف على الفعلية
وانما قلنا ان الاكثر بعد اذا المفاجاة وقوع الاسمية بنا

على

٥٠٦

على سماع النصب بعدها والا فالقياس بعدها وجوب الرفع
للزوم الاسمية بعدها في غير هذا الموضع فان قيل قد ذكر
في بحث الظروف ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية ويفهم
هنا رجحانها لا لزومها وهذا تناقض قيل المراد باللزوم فيه الغلبة
واللزوم الاستعمالي الاعتباري المبني على الرجحان لا اللزوم الحقيقي
فلا تناقض ويختار النصب في ذلك الاسم بالعطف نعليه
نحو خرجت فزيدا لقيته للتناسب وبعد حرف النفي نحو ما زيدا
ضربته وحرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وبعد كلمة اذا الشرطية
اي المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا ضربته ضربك واحترز به
عن اذا المفاجاة وعند المبرد يجب النصب بعدها وحيث عطف
على اذا نحو حيث زيدا تجده فاكرمه في الامر والنهي عطف على قوله
بعد اي وقت وقوع الامر والنهي بعده نحو زيدا اضربه ولا تضربه
اذ هي مواقع اي هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام وبعد
حرف الاستفهام والنهي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر
والنهي مواقع الفعل اي مواضع وقوعه فلا جرم يختار النصب
بتقدير الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام في الغالب
يلحقان الافعال دون الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه
اذا وحيث مع عدم رسوخهما فيه بخلاف ما رد وان لو
وعند عطف على قوله في الامر حرف لبيان اضافة المصدر الى المفعول
المفسر اي بما هو مفسر نصبا بالصفة رفعا فان قيل فلم جاز الو
جهان كما في اقائم زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود

وغيره فان قيل فليجب النصب اذا احترز عن اللبس واجب قيل هذا وهم
اللبس ولهذا سماه خوف اللبس مثل انا كل شيء خلقناه بقدر
بنصب كل لو رفع بالابتداء وجعل قوله خلقناه خبره لم يخف لبسه
بالصفة باحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود
فيكون المعنى كل شيء هو مخلوق لنا كائن بقدر والمقصود كل شيء
مخلوق لنا بقدر والاول غير مقصود حيث يكون قوله خلقنا
قيدا على ما هو الظاهر في الصفة فتوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة
في افعال العباد الاختيارية وبهذا حصل الجواب عما اورد
في بعض الشروح من ان حاصل المعنيين واحد ولا حصر في الاحتمال
ويستوي فيه الامران اي في الرفع والنصب في الاختيار اي ايا قصدوا
منهما يكون مختارا في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره
ونحو ذلك والا لا يصح عطفه على الصغرى لعدم الضمير فهو هنا بعض
التركيب اي يختار النصب فيما اذا اعطف الجملة التي وقع فيها ذلك الاسم
على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها فعلية فيصح رفعه
على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان
لحصول التناسب ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى
وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية
فان قيل السلامة من الحذف من جهة الرفع قيل هي معارضة بقرب المعطوف
وفيه نظر لانها اذا عطفت على الكبرى فهي ايضا قريبة غير مفصولة عنها
بشيء فلا يتفاوتان قربا وبعدا والاولى ان يقال ان قصد العطف

ويستوي الامران

على

على الكبرى اختير الرفع بلا معارض واذا قصد العطف على الصغرى
اختير النصب بلا اعتبار معارض اذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال
لا يعارض عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب فيستويان
في الاختيار ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما صريحا
او غير صريح ضمنا كما في متى وحيثما واينما الا اذا لم يكن راسخا
فيه كاذا الشرطية وحيث وانما يجب لان الشرطية يستلزم
الفعل وحروف التحضيض وهي هلا والا ولولا ولوما
لاختصاصها بالفعل مثل ان زيدا ضربته ضربك مثال حرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض وليس ازيد ذهب به منه
اي مما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كونه مما لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يكاد ينصب بحال
وكذا مناسبه لعدم كونه ناصبا فالرفع اي فاذا كان كذلك
فالرفع واجب او فيجب الرفع وكذلك اي مثل قوله ازيد ذهب
في لزوم الرفع تركيب كل شيء فعلوه في الزبر اي في كتب الحفظة
والمعنى كل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر وانما يجب الرفع
لانه لو سلط عليه قوله فعلوه فسد المعنى حيث يصير المعنى
فعلوا كل شيء في الزبر وهم لم يفعلوا فيها شيئا ونحو مبتدا
او عطف على قوله كل شيء الزانية والزاني فاجلدوا واجتمع الشرايط
حاصلة فيه لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها نحو وربك
فكبر الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرؤوه بالنصب
الا شاذا تمحل النحاة لاخراجه عن الضابطة المذكورة لئلا يلزم

او عطف

اتفاق القراء على غير المختار من حيث ان الرفع في الطلب غير مختار
فقال المبرد الفاء بمعنى الشرط فلا يجوز تقديم ما في حيزها
والكلام عند سيبويه جملتان اذ قوله الزانية مبتداء وقوله
الزاني عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني
فيما سيتلى عليكم او خبر مبتداء محذوف على نحو الباب والفصل
والتقدير بيان حكم الزانية والزاني وقوله فاجلدوا بيان
لحكمهما وهو ابتداء الكلام والفاء فيه عنده زائدة او للتفسير
وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا
يدخل في الضابط الفاء فيه بمعنى الشرط الفاء مبتداء وقوله بمعنى
الشرط خبره والجملة متعلق لقوله وكذلك نحو الزانية والزاني
ويحتمل ان يكون الزانية والزاني مبتداء والفاء مبتدا ثان وقوله
بمعنى الشرط خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول عند
ابي العباس المبرد ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر
واللام فيه بمعنى الذي فلا يكون فيه ذلك لامتناع تسليط
ما بعد الفاء على ما قبلها فتعين فيه الرفع على انه مبتداء
متضمن بمعنى الشرط والكلام جملتان عند ظرف بمفهوم
الكلام اي حكم بذلك عند سيبويه والا فالمختار النصب
دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف
سبب الثاني فيلزم سلب المقدم وسبب انتفاء ما ذكر اثباته
اي وان لم يكن ما ذكر من كان النصب مختارا لكنه ليس
بمختار فيكون ما ذكر من الوجه التمحل هذا كما يقال ان لم تكن

الشمس

الشمس طالعة كان الارض مسودة لكنه ليس بمسودة بل مضيئة
فيكون الشمس طالعة من استثناء نقيض الثاني ولنا ان نقول
في بيانه اي وان لم يحمل على ما ذكر حل المبرد وسيبويه او على القول
بزيادة الفاء وعدم اتحاد الجملة فالمختار النصب وح يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فلا بد وان يحمل الكلام على ما حمل او نقول
اى ان لم يكن ذكر فكان النصب مختار لوجود الطلب الموجب لاختياره
لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فيلزم
الحمل على ما ذكر الرابع لبيان الحال او التصيير ان اريد بالنسبة
الي الثلثة الباقية اي رابع الابواب الاربعة او رابع الثلثة التي
يجب فيها حذف ناصب المفعول به التحذير اسم لنوع من انواع
المفعول به اصطلاحا وكان في الاصل مصدرا وانما يجب حذف
الفعل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره وهو اى التحذير معمول
بتقدير ظرف مستقر واقع صفة لقوله معمول اتق ونحوه وفي
تقدير اتق مسامحة اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى نجيته
ولو قال بتقدير نح او بعد لكان اولى تحذيرا مفعول له للتقدير
او مصدر قد جعل حينا وهو ظرف للتقدير اى قدر وقت تحذيرك
المفعول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا والجملتان
مكررا او مفعول مطلق اي حذف ذلك المعمول تحذيرا مما بعده
او ذكر المحذر منه من غير مكررا والجملتان في محل الرفع صفة لقوله
معمول والرابطة للجملة الثانية ما ذكر من المتعلق مع من البيانية
مما موصولة او موصوفة بعده احترازا عن المعمول الذي بتقدير اتق

وقوله فيه مفعول ما لم يسند فاعله والضمير عايد الى اللام
الموصول وهو ما فعل فيه مفعول ما لم يسند فاعله اي اسم
ما فعل فيه اذا المفعول فيه في الاصطلاح اللفظ الذي مسمّاه
شيء فعل فيه فعل مذكور فعل اي حدث لا قسيم الاسم مذكور
صفة فعل اى لفظا او تقديرًا واحترز به عن نحو يوم الجمعة
طيب فانّه وان فعل فيه فعل لا محالة لكنّه ليس بمذكور
من بيانية زمان او مكان حقيقيين او اعتباريين نحو سرت
يوم الجمعة خلفك وجلست قدوم زيد الشمس اى وقت
قدوم زيد في مكان ظهور اثر الشمس اذ المصدر قد يجعل
حينا وكذا العين مكانا على قلّة ويدخل نحو اغتنم اليوم الذي
حيث فيه فانّ اليوم فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وان
شرط قصد ذلك وذكره بهذه الحيثية او يراد فعل عامل فيه
لا يستغني عنه قيد مذكور ايضا وشرط نصبه تقدير كلمة
في اذ لو تلفظها لوجب الجرّ والجمهور على ان تقديرها شرط
المفعول فيه واذا ظهرت كان مفعولا به بواسطة الجار
لا مفعولا فيه وظرف الزمان الاضافة من باب ابواب
الساج واسورة الذهب بمعنى من واللام في الزمان
للجنس كلها تاكيد والضمير للظرف تقبل الظروف ذلك
النصب بتقدير في او تقبل تقدير في لان المبهم منها جزء لها
مفهوم الفعل فيصحّ انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود
منها محمول عليه لاشتراكهما في الزمانية والمبهم من المكان

محمول

محمول عليه لاشتراكهما في الابهام ولم يحمل عليه المحدود من
المكان للاختلاف ذاتا وصفة ولم يحمل على المكان المبهم لانه
فرع فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والتسوال من الفقير
وظروف المكان اضافته كاضافة ظروف الزمان ان كان
ظرف المكان الشرطية خبر المبتداء مبهما اي ان كان من الجهات
الستّ وما الحق بها على تفسيره قبل تقدير في او قبل النصب بتقدير في
والّا اى وان لم يكن ظرف المكان مبهما فلا تقبل النصب بتقدير في
او فلا تقبل تقدير في وفسّر المبهم بالجهات الستّ وهي امام وخلف
ويمين وشمال وفوق وتحت وترك التاء في العدد لانّ الجهات
مؤنثة وقيل المبهم هو النكرة ويرد عليه خلفك وامامك
وقيل هو غير المحصور ويخرج منه نحو فرسخ ولا خلاف في انتصابه
على الظرفية وقيل ما لم اسم باعتبار ما لم يدخل في مسمّاه ويندرج
فيه نحو عند ولدى لانّ اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار ذلك
المكان بل باعتبار المضاف اليه وقال الاكثرون من المتقدمين
هو الجهات الستّ وهو الذي اختاره المص هنا ويرد عليه
عند ولدى ولفظ مكان وما بعد دخلت فانّها تقبل ذلك
مع غير الجهات فاجاب عن كلّ من ذلك بالحمل للابهام او للكثرة
وحمل عليه اي على المبهم عند ولدى وشبههما نحو دون
لابهامهما اى عند ولدى وكذا شبههما والمراد الابهام اللغوي
والّا لا يستقيم الحمل وحمل عليه لفظ مكان وما بمعناه اذا كان
الفعل موافقا له في افادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك

وقفتُ مقامك ووضعتُ موضعَ فلانٍ الي غير ذلك من ذوات الميم
ممّا يجري هذا المجري لكثرته اي لكثرة الاستعمال دون ابهامه
وحمل عليه ما بعد دخلت وما يقاربه نحو نزلت وسكنت نحو
دخلت الدارَ ونزلتُ الخانَ وسكنت الغُرفة على الاصحّ اي حملا
واقعا على القول الاصحّ او على المذهب الاصحّ قيل هو متعدٍّ وما بعده
مفعول به لكن كونه مصدره على الدخول وكونه ضدّ الخروج
الّذي هو لازم البتّة يرجّحان لزومه وينصب المفعول فيه بعامل
مضمرٍ جوازًا بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب
من قال متى سدت وعلى شريطة التفسير بكونه اسما بعده
فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلّط عليه هو او مناسبه
لنصبه نحو يومَ الجمعة صُمت فيه او اكلت او اكلت في عنائه او
يوم الجمعة نويت الصوم في ليلته وهو في كون نصبه واجبا
او مساويا او مختار الرفع او مرجوحا مثل المفعول به فيجب في نحو
انّ يوم الجمعة صُمت فيه ويختار في نحو اذا يوم الجمعة سرت
فيه وانطوت يوم الخميس ويوم الجمعة صُمت فيه ويستوي تساوى
الامران في نحو زيد سافر ويوم الجمعة سرت فيه معه ويترجّح
الرّفع في نحو اما يومُ الجمعة سرت فيه ولقيت زيدًا فاذا يوم
الجمعة صام فيه وامّا امتناعه ووجوب الرّفع في نحو يوم
الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس اسرت فيه فيحتمل
فيه الثبوت للمانع ويحتمل العدم لتوسّط الظرف **المفعول له**
مبتداء محذوف الخبر او خبر محذوف المبتداء اي هذا بيان المفعول له

وله

وله مفعول ما لم يسمّ فاعله هو ما اي اسم ما فعل بدلالة
ما سبق في المفعول المطلق لاجله مؤثّرا كان او اثرًا واحترز به
عمّا لم يفعل لاجله فعل كسائر المفاعيل والملحقات فعل اي حدث
لا الفعل الاصطلاحي مفعول ما لم يسمّ لفظه فعل مذكور حقيقة
او حكما فلا بدّ كون صورة الفعل محذوفا والحقّ ان يقال هو
ما فعل لاجله مضمون عامله وفيه وبه دفع الحدّ نحو كرهتُ
الناقة ذيب الّذي ضربت لاجله وضربتُ واعجبني الناقة ذيب
فانه قد فعل لاجله فعل مذكور وهو الضّرب وان قصدت
الجنية او قيد بكونه عاملا لاضاع قيد مذكور مثل ضربته تأديبا
نظير العلّة الغائية وقعدت عن الحرب جبنا نظير العلّة المؤثّرة
ولو ذكر في موضع قعدت جبنا جاريتُ شجاعةً لكان احسنَ
خلافًا للزّجاج اي نحوا اي يخالف هذا القول خلافا لابي اسحق
الزّجاج فانّه اي المفعول له عنده اي عند الزّجاج مصدر قيم مقامه
كما اقيمت الرّحمة مقامه في ضربت سوطًا فالمعنى ادّبته بالضّرب
تأديبًا وجبنتُ في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضربا تأديبا
او قعدت قعود جُبنٍ وقيل لا يقال القعود جُبنٌ الّا مجازًا وفيه
نظر لانّ اضافة المسبب الي السّبب ليس بمجازيّة وردّ قول الزّجاج
بانّ صحّة تأويل نوع بنوع لا يدخله في الحقيقة الاتري الي صحّة
تأويل الحال بالظّرف وتأويل المصدر بالمفعول به من حيث انّ معنى
جاءني زيد راكبا جاء في زيد وقت الرّكوب ومعني ضربت ضربًا
احدث ضربا من غير ان يخرجا عن حقيقتهما والالة الزم للفعل

[illegible]

قصد الانواع فيقال رطل زيتا ونيوتا فيثني بقصد النوعين
ويجمع بقصد الانواع وفي اسناد قصد الافراد نظر لانه اذا
قيل طاب زيد جلستين يجوز كما جاز طاب زيد جالسين والمراد
بالانواع ما فوق الواحد ويجمع ويثني جوازا وانما اكتفي بذكر الجمع
لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولي او المراد به الجمع اللغوي
فيتناول التثنية ايضا في غيره اي في غير اسم الجنس نحو عندي
عدل ثوبا او اثوابا ثم ان كان التمييز ملتبسا بتنوين او بنون
التثنية جازت الاضافة البيانية لحصول الغرض بهذا
وهو البيان مع الخفة بترك التنوين وانما التزمت
الاضافة في ثلثة رجال ومائة رجل واخواتهما طلبا
للتخفيف بترك التنوين لكثرة الاستعمال العدد والا اي وان لم
يكن بتنوين او بنون التثنية فلا يجوز الاضافة الا بقلة ونحو
عشرو درهم وستوك قليل فلا يرد ان نحو ستين عمرا
وسبعون رجلا يجوز فيه ستو عمرو وسبعون رجل بالاضافة
فلا يستقيم الشرطية ولا يرد نحو حسنو وجه لانه تمييز النسبة
لا تمييز المفرد وانما لا يجوز الاضافة لئلا يلزم بقاء نون
يشبه نون الجمع او حذف نون وضعت مع الكلمة في نحو
عشرين درهما او اضافة المضاف في نحو ملؤه عسلا
وعن غير مقدار اي مما ليس بكيل او وزن او عدد او مقياس
عطف على قوله عن مفرد مقدار غالبا نحو خاتم حديدا فالخاتم
مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضي تمييزا والخفض

اي

اي خفض التمييز عن غير المقدار اكثر استعمالا لحصول الغرض
مع الخفة وقصوره عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات
المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة عن نسبة اي يرفعه عن ذات نشأت عن نسبة
وهي المنسوب اليها في الاصل حاصلة في جملة او ما ضاهاها
اي ما شابهها عطف على الجملة وهي اسم الفاعل نحو الحوض
ممتلي ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا
نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة اي طاب نفس زيد وزيد طيب ابا
مثال ما ضاهي الجملة وابوة ودارا وعلما تكثير الامثلة
يشير الي كثرة اصناف التمييز حيث يكون اسما للمنتصب عنه
او لمتعلقه عينا او عرضا من الامور الاضافية او غيرها فالاب
يحتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون لمتعلقه وهو غير اضافي
والابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار
عين غير اضافي والعلم عرض غير اضافي وخص مثال الفرع بذلك
ليستدل به على ذلك في الاصل او في اضافة عطف على قوله
في جملة مثل يعجبني طيبه فاعل يعجبني ابا وابوة ودارا وعلما
ولله دره فارسا مثال وقوع التمييز صفة والذي في الاصل
اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به خيره فارسا واورد هذا المثال
صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد والمص مثالا لتمييز النسبة
على اختلاف الوجهين في الضمير فان كان مبهما كضمير ربه

رجلا كان التمييز للمفرد وكما اختلاف الوجهين ذهب
اليه المص ثم ان كان التمييز اسما غير صفة يصح صفة
اسما كائنا جعله اي ذلك الاسم كائنا لما انتصب عنه
اي اسما لما انتصب التمييز عن عامله وعبارة عنه كزيد في طاب
زيد ابا فهما انتصب عنه ما نسب اليه عامله وجعله منتصبا عنه
من باب المجاز لان التمييز عنه لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا
لنصبه حيث انتصب باعتبار نسب الفعل اليه سمي منتصبا عنه
مجازا جاز ان يكون التمييز اسما له وعبارة عنه و اسما
لمتعلقه نحو طاب زيد ابا وقوله ابا يصلح ان يجعل اسما لزيد
ويترجم بقولنا خوش است زيد از آن روكه او پدر است
ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه ويترجم بقولنا خوش است زيدا
ز آن روكه من او پدر است ويرد عليه طاب زيد نفسا حيث
لا يصح كونه لمتعلقه ويجاب بالمنع او بتقدير المعطوف في الشرط
اي ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه وفيه
نظر للزوم اتحاد الشرط والجزاء وقيد وقيد وقيل معناه وان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه افرادا وغير تمييز
جاز كونه لكل منهما تركيبا او تمييز بالحمل على حذف في الشرط و
اختلاف الشرط والجزاء باعتبار الحيثية فلا يرد طاب زيد نفسا
وفيه انه يندرج في الشرطية الثانية وليس كذلك اذ نفي المجموع
لا يكون بنفي كل جزء يكون بنفي البعض اي بعض كان وعلى تقدير انتفاء
المجموع بنفي صلاحه لمتعلقه لا يترتب عليه صلاح

كونه

كونه لمتعلقه والحق ان طاب زيد نفسا ايضا يجوز ان يجعل
لما انتصب عنه والمتعلقه اي طاب زيد من حيث انه نفس
من النفوس او من حيث ان نفسا من النفوس تعلقت به فكل
موضع يصلح جعله لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين
كونه له وكونه لمتعلقه وكل موضع لم يصلح جعله لما انتصب عنه
تعين كونه لمتعلقه وهذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو
حسن بديع وتمحل الشارحون لتصحيح الشرطين بامور لا يخ
كل من ذلك عن اشتباه والا اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه
فهو لمتعلقه اي فالتمييز اسم لمتعلق ما انتصب عنه فيطابق
التمييز فيهما اي في الصورتين ما قصد من الافراد والتثنية
والجمع اي ان كان المقصود الجمع يؤتى به الا ان يكون التمييز
جنسا فيطابق في جميع الاوقات الا وقت كونه جنسا يقع
على القليل والكثير فيفرد لما مر نحو طاب زيد علما الا ان يقصد
الانواع المختلفة اي الا وقت قصد الانواع فيقال طاب علمين او علوما
والاستثناءان مستغني عنهما لانه ان قصد الجنس وان قصد
النوعان فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير
مطابق لا قصد وان كان التمييز صفة اي اسم الفاعل والمفعول
او صفة مشبهة او افعل التفضيل كانت تلك الصفة كائنة
وصفا له اي للمنتصب عنه لان الصفة تستدعي موصوفا
المذكور اولى بحمل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد والدا كان
الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم

نحو ابا وطبقه اى مطابقا للمنتصب عنه فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حامل الضمير واحتملت
تلك الصفة الحال لاستقامة المعنى على الحالية نحو طاب
زيد فارسا من حيث انه فارس او حال كونه فارسا ولا يتقدم
التمييز عامله اما اذا كان معمولا لغير الفعل فلضعيف واما اذا كان
معمولا للفعل فلكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيد ابا
اي طاب ابوه او ملابس نحو وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها
او لا يتقدم لامتناع البيان من قبيل الاجمال وفيه فيه
والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على الفعل ايضا
مع قوته في العمل خلافا للكسائي والمبرد والفراء تمسكا بقوله اتهجر
سلمى بالفراق حبيبها ٭ وما كاد نفسا بالفراق تطيب ٭ حيث تقدم
نفسا على قوله تطيب والجواب ان المروي في يطيب الياء
وضميرها والحبيب تمييز من نسبة كاد اي ما كاد نفس الحبيب فلا
تمسك كاد نفس الحبيب وان كان المروي فيه التاء الفوقانية
فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه ويكون التأنيث باعتبار النفس
اذ المعنى وما كاد نفس الحبيب تطيب وان يحمل على اضمار الشان في
في كاد وحذف الخبر وتفسيره بالمذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب
الى سلمى اي ما كاد الشان تطيب سلمى نفسا اي تطيب نفس سلمى
المستثنى اى من الملحقات المستثنى وانما لم يعرف لكنه كالمشترك
اصطلاحا والمشترك لا يعرف بتعريف جامع وان امكن
نعم نعرفه متصل ومنقطع ويسمى منفصلا ايضا فان قيل ليس

هذا

هذا تقسيم الكل الى الاجزاء كما هو الظاهر ولا تقسيم الكلي الى الجزئيات
لا تصح بكون متواطئا لا مشتركا قيل يمكن ان يكون من الاخير
بارادة ما هو اشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز ويمكن
ان يكون المراد اللفظ ويكون من باب حمل المدلول على الدال
وفيه فالمتصل الفاء للتفسير المخرج احتراز عن غير المخرج عن شيء
وهو خبر المتصل عن متعدد داخل فيه افرادا فاخرج تركيبا فلا
تناقض وهذا القيد مستدرك اذ الاخراج لا يكون
الا عن متعدد ولكنه ذكره لبيان التفصيل لفظا جاء في القوم
الا زيدا او تقديرا نحو ما جاء في الا زيد وقرأت الا يوم كذا
بالا غير الصفة واخواتها احتراز عما اخرج عن متعدد
بلفظ استثنى ونحو نحو جاء في القوم مستثنى عنهم زيد
والمنقطع المذكور خبر المنقطع بعدها اي بعد الا غير الصفة
غير مخرج وهو اي المستثنى بدون احد المعنيين وفيه فيه
والضمير عايد الى المستثنى بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع
على وجه عموم المجاز لا عموم المشترك وفي الكلام من المحسنات
صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى المذكور اللفظ وكان حمل
المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال وان اريد
عموم المجاز فلا استخدام منصوب اذا كان المستثنى واقعا
بعد الا غير الصفة وقوله غير الصفة غير محتاج اذ بعد
الا التي للصفة ليس بمستثنى كذا في الشروح فهو قيد واقعي

لا احترازي في كلام موجب اي ما ليس نفي ولا نهي ولا استفهام
والمراد موجب تام لئلا يرد قرأت الا يوم كذا واحترز به
عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس واجب النصب
بل يختار فيه البدل او يعرب على حسب العوامل على ما سيجيء
او مقدما في موجب او غيره عطف على قوله بعد الا على
المستثنى منه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى
والضمير للام الموصولة نحو ما جاءني الا زيدا احد اى واحدا
او منقطعا عطف على قوله مقدما على الاكثر ظرف منصوب
المنسحب على قوله او كان منقطعا او خبر مبتداء محذوف
وانما يجب النصب في هذه المواضع لاستحقاق النصب
بشبهه بالمفعول في كونه فضلة ولشبهه الخاص بالمفعول
معه المتعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل في المواضع
الثلثة المذكورة اما في الاول فلفساد المعنى على تكرير العامل
للزوم الايجاب في المستثنى منه على تقدير تكريره بخلاف
غير الموجب لامكان تكرير اصل العوامل مع ترك النفي
العارض وفيه انه يلزم ان لا يوجب بعد الاثبات
النفي كما في قرأت الا يوم كذا بتقدير ما قرأت الا يوم كذا
وللزوم كون المستثنى منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ
وهو ممتنع في الايجاب وفيه انه يوجب جواز الابدال فيما
يصح فيه التفريغ في الايجاب كقرأت ايام الاسبوع الا يوم

الجمعة وكذلك واما في الثاني فلامتناع التقديم في البدل
واما في الثالث فلعدم الاتحاد والملابسة فان قيل فليكن
بدل اللفظ قيل هو غير واقع في كلام الفصحاء وفيه ان النحوي
يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى
ان يقال امتنع الابدال في الايجاب للزوم الايجاب
في المستثنى بتكرير العامل الموجب وفي النفي للزوم اللفظ في
العامل والمعمول جميعا فاعرف او كان المستثنى بعد خلا نحو
جاءني القوم خلا زيدا او عدا نحو جاءني القوم عدا زيدا
في الاكثر لكونهما فعلين ناصبين عدا بنفسه وخلا
بعد الاتصال بحذف من والمستثنى بعدهما مفعول به
وقد اجيز الجر بهما قال التسبرافي لم اعلم خلافا في جواز
الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا او ما عدا
نحو خلا اخوتك ما خلا زيدا و ما عدا عمرا واما لزوم
النصب بهما لتعين فعليتهما بما المصدرية وروى
ابن النباء عن الاخفش الجر بجعل ما مزيدة لا مصدرية
وروى ذلك عن الجرمي ايضا ولعل هذا لم يثبت عند المص
او لم يعتبره حتى لم يقل في الاكثر وهما في الكلام في محل
النصب على الظرفية نحو جاء في القوم ما عدا زيدا او ما عدا بكرا
اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او وقت
مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم وليس نحو جاءني القوم ليس زيدا
ولا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب

بعدهما الا انهما من الافعال النّاقصة للخبر وهما
في التركيب في محل النّصب على الحاليّة ولزم اضمار اسمهما
في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الي بعض المضاف الي المستثنى منه
اي ليس بعضهم زيدًا كفاعل عدا وخلا واعلم ان كلمات
الاستثناء منحصرة اصطلاحا لا عقلا ويجوز فيه
اي في المستثنى النّصب على الاستثناء ولا بضعف الا في نحو
لا اله الا الله من حيث انّه يوهم وجها ممتنعا وهو الابدال
من اللفظ ويختار البدل اي في المستثنى متّصل مؤخّر ليخرج
المنقطع والمقدّم علي المستثنى منه وانما يختار البدل لانه يكون
ح في غير فضلة بخلاف ما اذا كان منصوبًا فيما بعد الا
احترازا عمّا اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور
بعد خلا وعدا وليس ولا يكون وغير وسوى ونحو ذلك
وقوله فيما بعد بدل من قوله فيه واما في النسخة التي لم يقع
فيها فيه فهو ظرف يتنازع فيه عاملان فاعمل الثاني
وحذف الظرف من الاول فيكون معمولا ليختار ويكون
معمول يجوز محذوفا في كلام غير موجب احترازا عمّا
اذا وقع في كلام موجب فانّه منصوب وجوبا كما مرّ والحال
انّه قد ذكر المستثنى منه احترازا عمّا اذا لم يذكر المستثنى منه
فانّه ح يعرب على حسب العوامل مثل ما فعلوه الا قليل
بالرّفع على ما الا قليلا بالنصب على الاستثناء ويعرب المستثنى
البتة بخلاف ما مررت الا باحد الا زيد على تكرير العامل

في البدل

في البدل كقوله للذين استضعفوا لمن آمن منهم فانّه
وان اعرب بعامله لكنه ليس ذلك البتة بل يجوز فيه
اعرابه بتكرير العامل ويجوز اعرابه بتبعيته ولا بد من
البدل لان المراد بلا تبعية على حسب العامل اى على حسب
عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه اولا فلا يرد ما مررت
الا بزيد وفيه والمقصود انّه يرفع ان كان العامل رافعًا
نحو ما جاءني الا زيد وينصب ان كان ناصبا نحو ما رايت
الا زيدًا ويجر ان كان جارًا نحو ما مررت الا بزيد وفي
القسم الاخير نظر يعرف بالتامل وهذا هذا النوع
مفرّغًا لتفريغه عن ذكر المستثنى منه اذا ظرف يعرب كان
المستثنى منه غير مذكور اي والحال انّ المستثنى المفرّغ
واقع في غير الموجب ليفيد تحقق بعموم الكلام اي
اشتراط ذلك ليفيد لانه لو كان في الموجب لا يفيد لكان
لانه لو كان في الموجب لا يفيد لكان الاستحالة فان قولك
جاءني الا زيد بتقدير احد الا زيد لا يفيد لامتناع ذلك
ولا قرينة على الخاص فان قيل فليجز عند قيام القرينة على الخاص
كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني
الا ابوك فلان قيل لا نزح عدم الجواز وفيه فان قيل
لم لا يجوز نحو جاءني الا زيد على وجه مبالغة الغلو نحو
قوله اخفت اهل الشرك حتى انّه لتخافك النطف التي لم
تخلق وغير ذلك قيل لا نم عدم الجواز على ذلك الاعتبار

لاندراجه في صورة الاستقامة فان قيل افادة اصل المعنى
محقق في الايجاب والنفي على العموم والخصوص ولكن الاقتران
في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظايف النحوي
الا يرى انه يجوز نحو رايت بحرا من المسك ولقيت العنقا
والابيض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز
نحو جاءني الا زيد كذلك فان قيل ربما لا يستلزم المعنى على
عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات
الا زيد وما خلق الا بشر فالنفي والايجاب سيان في ذلك
فينبغي ان يراد الحكم على استقامة المعنى ولا عدم الايجاب
قيل لعله اعتبر الغالب اذ الغالب في الايجاب عدم
استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه مثل ضربني
الا زيد الا ان يستقيم المعنى بكون الحكم مما يصح ان يثبت
في العام كالقراءة فانه يصح ان يثبت في جميع الايام وهو
مستثنى من شيء يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب
اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات
الا وقت استقامة المعنى مثل قرأت في جميع الايام الا يوما
كذ من لم سبت او الجمعة ونحو ذلك ومن ثمه اي من اجل
تقييد الاعراب على حسب العوامل لعدم الايجاب واستقامة
المعنى لم يجز على تقدير الايجاب تركيب ما زال زيد الا عالما
لانه استثناء من الموجب لان زال معناه النفي ونفي النفي
اثبات فيكون المعنى زيدا ابدا على جميع الصفات الا على صفة
العلم

العلم فلا يستقيم واذا تعذر البدل على اللفظ اي
حمل البدل على لفظ المستثنى منه او حملا او محمولا عليه
فعلى الموضع اي فيحمل على الموضع اي فهو محمول على
محل المستثنى منه عملا بالحمل على قدر الامكان
مثل ما جاءني من زائدة احد الا زيد بدل محمول على موضع
من احد ولا احد فيها اي في الدار الا عمرو بدل محمول
على محل اسم لا وما زيد شيئا الا شيء حقير لا يعبأ به
اذ التنكير للتحقير فشيء بدل محمول على موضع شيئا وهذا
فانيت لان كلمة من لا تزاد بعد الاثبات والمستثنى من
النفي اثبات ولو ابدل من لفظ احد لزم زيادة من في الاثبات
وما ولا لا تقدران ولا تعرضان عاملين تمييزا او حال
او مفعول ثان بنصر الجمل بعدها اي بعد الا لانهما
اي ما ولا حين عملا عملتا للنفي اي لاجل النفي لانه مدار
حملهما على ليس وان او ليس وهو علة حملهما
عليهما او جزء العلة وعلى التقديرين الاخيرين انتفاؤه
انتفاء العلة المنحصرة وقد انتقض النفي بالا لانها بعد النفي
يوجب الاثبات وانتفاء المنحصرة توجب انتفاء الحكم
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به حيث
يجوز ابداله من اللفظ لانها اي ليس عملت للفعلية
لكونها فعلا فلا اثر في انتقاض عمل ليس لنقض معنى النفي

اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي
الانتقاض معنى النفي بالا لبقاء الامر يتعلق بمفهوم
قوله لا اثر اي انتفى اثر نقض معنى النفي لكن الامر العامل
هي لاجلها اي الامر التي عملت ليس لاجله وهو الفعلية
فالعامل صفة جارية على غير من هي له ولذا ابرز
ضميرها ومن ثمه اي ومن اجل ان ليس عملت للفعلية
اولانه لا اثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها وثمه
للاشارة الى المكان الاعتباري جاز تركيب ليس
زيد الا قائما بالنصب على انه خبر ليس مع كونه مثبتا
بالا وامتنع ما زيد الا قائما حيث لا يجوز الا قائم الانتقاض
عملها بانتقاض النفي الموجب للتشبيه بليس ويخفض
المستثنى بعد غير وسوى وسواء بالاضافة وبعد حاشا
لكونه حرف جر في الاكثر اي في قول اكثر النحويين وقد جاء
بعدها النصب كما في الدعاء المنقول اللهم اغفر لي
ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان واعراب غير فيه اي في
الاستثناء فان قيل لم لم يبن لكونه بمعنى الحرف قيل
للاضافة المانعة للبناء كاعراب المستثنى الذي استثنى
بالا لاحتياجه اليه واستغناء ما بعد غير لانه لما
كان بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق اعراب المستثنى
وله اعراب اخر لاصل الاضافة وغير لا وجه لاعرابه

فالجري

فبالجري ان يؤثر ما بعد غير على قرينة المحتاج بما فضل عن حاجته
على التفصيل المذكور من ما لا يحتاج الى اعراب للمستثنى او وجوب
النصب في المستثنى من الموجب والموجب والمتقدم والمنقطع
وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل
في الناقص نحو جاء في القوم غير زيد وما جاء في غير زيد احد
وما جاء في القوم غير حمار بالنصب وما جاء في احد غير زيد
بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاء في غير زيد
على التفريغ وغير اي لفظ غير صفة خبر غير حملت صفة
او مستانفة والضمير للصفة او لغير بتاويل الكلمة او باعتبار
حمل الصفة عليه على كلمة الا حال كونها واقعة في الاستثناء
او من حيث انهما واقعة في الاستثناء فالاستثناء محل
الشركة فكان ظرفا كما حملت الا صفة مصدر محذوف
اي حملت حملا مثل حمل الا عليها اي على الغير في الصفة
اي حال كونها واقعة في الصفة او تمييز او ظرف اي شاركتها
في الصفة اذا كانت اذا ظرف حملت تابعة لجمع اي واقعة بعد
جمع منكور احتراز عن المعرف حيث يراد به العهد والا
استغراق فيعلم التناول حتما او عدم التناول حتما غير محصور
اي غير محقق دخوله وعدم دخوله واحترز به عن العدد نحو
لفلان علي مائة الا واحدا واعلم انه قد يتعذر في المحصور
ايضا نحو ما في مائة رجل الا زيد فانها تابعة لجمع منكور
محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن

دخوله وقد لا يتعذر نحو منكور غير محصور نحو جاء في رجال
الا حمارا الصحيح في الاستثناء المنقطع ففي الضابط تفريط ذكره عكسا
لتعذر الاستثناء اذ المتصل يلزم دخوله جزما والمنقطع يلزم
عدم دخوله جزما والجمع المنكور يتناول جماعة غير معينة
لا يجزم فيها بتناول المستثنى والا بعدم تناوله فيتعذر فيه
كلا النوعين من الاستثناء وفيه انه يمكن فيه الاستثناء
المنقطع اذا كان خلاف الجنس نحو جاء في رجال الا حمارا فالاولى
ان يراد الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا منكورا
غير محصور نحو لو كان فيهما الهة اي في السماء والارض
امر الالهة واثق قدرتهم والالهة جمع اله الا الله
اي غير الله لفسدتا تخربتا وخرجتا عن هذا النظام
وضعف حمل الا على الصفة في غيره اي غير الجمع المنكور المذكور
نحو وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
في البيت ضعفان اخران وصف المضاف في كل اخ
والاخبار قبل الوصف والحجاب سوى وسواء النصب
جزاءا على الظرف بناء على الظرفية على الاصح خبر كان
مبتدا محذوف الخبر اي من الملحقات خبر كان واحدى اخواتها
ستعرفها في قسم الفعل هو فصل او مبتدا المسند غير تابع
بدليل ذكر التوابع بعد ذلك فلا يرد على الحد توابع الخبر
والمراد المسند الى اسم كان فلا يرد نحو يضرب في كان زيد
يضرب ابوه فيضرب مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان

بل

بل الخبر مجموع الجملة واحترز به عن كل ما هو مسند اليه
بعد دخولها اي دخول كان واحدى اخواتها واحترز به
عن خبر المبتدا والمفعول الثاني من باب علمت ونحو ذلك
نحو كان زيد قائما وامره اي شانه كامر خبر المبتدا في اقسامه
واحكامه وشرايطه ويتقدم خبر كان واخواتها على اسمها
حال كونه معرفة نحو كان المنطلق زيد لافتراقهما بالقرينة وهي
النصب ظاهرة الاعراب بخلاف كان موسى عيسى للبس وهو اللبس و
وقد يحذف بقرينة عامله اي خبر كان في مثل الناس مبتدا مجزيون
خبر باعمالهم ان كان عملهم خيرا فخير فجزاؤهم خير وان كان
عملهم شرا فشر اي فجزاؤهم شر ويجوز في مثلها اي في مثل
هذه الصورة اربعة اوجه نصبهما بتقدير كان مع الاسم
في الموضعين اي كان عملهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا
ورفعهما بتقدير الخبر في الاول وتقدير المبتدا في الثاني
اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير ونصب الاول
ورفع الثاني وبالعكس اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم
خير وان كان في عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرا
ويجب الحذف اي حذف كان في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا اي انطلقت
لانطلاقك فحذف كان عوض عنها ما وادغمت النون في الميم
فوجب الحذف وانفصل الضمير وبقي الخبر على النصب وهذا
على تقدير فتح همزة اما واما على تقدير كسرها فالتقدير

ان كنت منطلقا انطلقت اسم ان مبتداء محذوف الخبر
اي ومن الملحقات اسم انّ واحدي اخواتها اي امثالها
على الاستعارة المصرح بها هو فصل او مبتداء المسند اليه
اى اسند اليه خبرها فلا بد ابوه في ان زيدا ابوه قائم
واحترز به عما ليس بمسند اليه وانما انتصب اسم ان
واخواتها التشبيه بالمفعولية ووقوعه بعدها يقتضي
وراء المرفوع لا في كونه فضلة بعد ظرف المسند اليه دخولها
اي انّ واحدي اخواتها واحترز به عما هو مسند اليه بعد
غير دخول انّ واحدي اخواتها والمراد غير التوابع بدليل ذكر
التوابع بعد فلا يرد نحو اخاك في انّ زيدا اخاك في الدار
مثل انّ زيدا قائم المنصوب بلا مبتداء محذوف الخبر لم يقل
اسم لا لانه على الاطلاق ليس من المنصوبات التي بكلمة لا التي
لنفي الجنس هو المسند اليه الذي اسند اليه خبرها
فلا يرد ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم ولا يرد نحو لا غلام
رجل غلاما حسنا عندك لان المراد غير التوابع واحترز
عما اذا لم يكن مسندا اليه بعد دخولها ظرف المسند اليه احتراز
عن المبتداء وساير اصناف المسند اليه من غير دخول لا التي
للجنس يليها حال من الضمير في اليها اوفي دخولها وح لا يجب ابراز
الضمير وان كان جاريا على ما هو عاملة لعدم اللبس نحو هند زيد
تضربه بخلاف الصفة نحو هند زيد ضاربته هي نكرة
احتراز عن المفصولة والمعرفة لوجوب الرفع والتكرار مضافا

عطف على غير

احتراز

احترازا عن النكرة المفردة فانها مبنية او مشابهة في تعلقه
بشيء هو من تمام معناه مثل لا غلام رجل نظير المضاف ظريف فيها
قد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك
نظير المشبه بالمضاف فان كان اسم لا والمطلق مذكور بدلالة
القيد وليس الضمير عايدا الى المنصوب بلا حيث لا يستقيم
الحمل مفردا فهو اى فالاسم والجملة جزاء الشرط مبني لتضمن
من وتعين ما ينصب به للخفة والموافقة حال الاعراب
على ما ينصب به من الفتحة او الياء او الالف وينصب مسند
الى الضمير اى على ما ينصب هو به او الى قوله به على تقدير ما يقع
النصب به والاول اصوب لعدم التعسف اى التكلف فيه وان كان معرفة
عطف قوله مفردا او مفعولا بينه اي بين الاسم والظرف مفعول ما لم يسم
فاعله وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير المطابقة السؤال
ونحو قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية جواب سوال
وهو ان يقال ابو الحسن معرفة لكونه علما ولا رفع فيه ولا تكرير
فاجاب بانه متأول والمراد بابي الحسن علي بن ابي طالب رضي
الله عنه وهو كنيته متأول بالنكرة وبصفة اشتهر
العلم بها او بتقدير المثل اى هذه قضية ولا مثل ابي الحسن لها
او لا حاكم لها وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله فيما كرر
فيه لا والمعنى لا حول ولا قوة عن المعصية ولا قوة على الطاعة
الا بتوفيق الله تعالى او لا رجوع لنا عن المعاصي ولا طاعة لنا
عن مشقة الدنيا من التي يؤمر لنا من اداء الزكوة والصوم

والصدقة والصلوة وغيرها الا بالله خمسة اوجه
الاول فتحهما اى فتح الاسمين على ان لا لنفي الجنس والثاني
فتح الاول على ان لا لنفي الجنس ونصب الثاني حملا على لفظه
وقولا بان لا فيه زائدة لتأكيد النفي والثالث فتح الاول بلا
النافية لنفي الجنس ورفعه اي رفع الثاني حملا على محله وقولا
بان لا فيه زائدة والرابع رفعهما على عدم البناء والحمل
على الابتداء لمطابقة السؤال والخامس رفع الاول على
ان لا بمعنى ليس على ضعف لان عملها بمعنى ليس ضعيف
وفتح الثاني على ان لا نافية للجنس واما السادس وهو رفع الثاني
على ان لا بمعنى ليس وفتح الاول على ان لا نافية للجنس فتوهم
لانه باعتبار الصورة عين الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجوه
لازدادت الوجوه على الستة واذا دخلت الهمزة على النافية
للجنس لم يتغير الحكم اي لم يتغير اثره لا في المتبوع ولا في التابع
بخلاف ما اذا دخلت الجازم نحو اذيتني بلا جرم ووجدته
بلا مال ونحو الا رجلا جزاه الله خيرا بتقدير الا ترونى
او على الضرورة واراد العمل اللغوي والا فليس في لا رجل
عمل اصطلاحي لكان البناء او العمل حقيقيا كما في لا غلام
رجل او مشبها كما في لا رجل ومعناها اى الهمزة الداخلة
على الاستفهام نحو الا ماء فاشربه والعرض نحو الا نزول بنا
فتحسن وفيه ان لا في العرض يختص بالفعل كذا ذكره الانديسي
وفيه ان المص لعله خالف خالفه في ذلك والتمني نحو الا سبيل

الخمر

الى خمر فاشربها والا سبيل الى نصر بن حجاج ونحوها كالانكار
والتقرير وغيرهما من مولدات الاستفهام واختار المص
قول المازني والمبرد كما اختار الجز ولي وخالفهما في ذلك
سيبويه وجعل للتمني حكما لغير حكم التابع حتى منع حمله
على المحل لجعل الاسم مفعول التمني ونعت اسم لا المبني
احتراز عن اسم لا اذا كان معربا نحو لا غلام رجل ظريفا
عندي فانه لا يبني لعدم بناء موصوفه الاول صفة النعت
احتراز عن النعت الثاني فصاعدا نحو لا رجل ظريف شريفا
في الدار مفردا حال من ضمير مبني احتراز عن المضاف والمضارع
لوجوب اعرابهما اسمين للا فكذا تابعين يليه احتراز عن
المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وقوله يليه يغني عن قيد
الاول مبني حملا على الموصوف لكان الاتحاد بينهما
والاتصال وتوجه النفي اليه وقوله مبني ومعرب خبر نعت
رفعا حملا على المحل ونصبا حملا على اللفظ من حيث ان فتحته
يشبه الاعراب في العروض والاطراد كحركة المنادى
وهما مصدران نوعيان لقوله معرب او منصوبان على نزع الخافض
اى معرب بان ينصب واقع نحو لا غلام رجل ظريف والا اي
وان لم يكن كذلك بان كان غير اول او مضافا او مشبها به
او مفصولا فالاعراب واجب فهو مبتدأ محذوف الخبر والفاء
جزاء الشرط نحو لا رجل ظريف كريم في الدار ولا رجل راكب
فرس عندي ولا رجل خير منك في البلد ولا رجل

في الدار كريم والعطف على اللفظ وعلى المحل اى حمل المعطوف المنكر على اسم لا المبني على لفظه وعلى محله جائز والعطف محمولا على اللفظ اى منصوبا او محمولا على المحل اى مرفوعا جائز اذا كان المعطوف نكرة بخلاف لا غلام لك والفرس اذ رفعه واجب لعدم تأثير لا في المعرفة وانه لا يجوز فيه البناء لمكان الفصل اي العطف ولم يجعل في حكم المستقل كما زيد وعمرو لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على النفي جائز اذ فيه لا كثير نحو لا حول له ولا قوة ولا اب ولا خلة وضعف تأثير لا حتى يجوز الرفع في اسمها عند التكرير ويجب عند التعريف والفصل وبدون ذلك ايضا عند المبرد بخلاف باب وساير التوابع لا نقل عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي مثل لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا ومثل لا ابا له باثبات الالف ولا غلامي له ولا ناصري له بحذف النون جائز تشبيها مفعول له مفعول به اى اجيز تشبيها او مفعول مطلق اي شبه تشبيها والجملة معللة له مفعول به للتشبيه واللام زائدة لتقوية المصدر بالمضاف صلة التشبيه ويتعلق ايضا قوله لمشاركته وجه الشبه له متعلق بمشاركته وكذا في اصل معناه اى المضاف وهو الاختصاص ومن ثمه اي ومن اجل ان جوازه للتشبيه بالمضاف لمشاركته في اصل معناه وهو الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها لعدم معنى الاختصاص وليس نحو لا ابا له ولا غلامي له بمضاف لفساد المعنى على تقدير كونهما مضافا لانه اذا دخل

المعرفة

المعرفة وجب الرفع والتكرير فلا يكون مضافا او يقال ان لا لا تعمل في المعرفة او لا تعدد يلزم الاستواء بين المعرفة والنكرة في المعنى وفيه ان الاستواء لا يستلزم الاتحاد والممنوع هذا لا ذلك على ان امتناع الاتحاد بين معنى المعرفة والنكرة ايضا ممنوع الا اذا كان من كل وجه وذا هنا ممنوع خلافا لسيبويه ووافقه صاحب المفصل في ذلك قائلا لا ابا له مضاف اليه واللام زائدة لتأكيد الاضافة وقيل لتأكيد لام المقدرة ولا واء حق لانه من صورة التنكير ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس لك ولا يلزم الرفع والتكرير لشبه النكرة بصورة الفصل ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا باس عليك خبرها ولا مبتداء محذوف الخبر اى منه خبر ما ولا وقوله هو المسند ابتداء كلام او مبتداء خبره قوله المسند وقوله هو فصل المشبهين صفة ما ولا بليس في النفي والدخول على الاسمية ويتعلق بالمشبهين على هذا التقدير هو المسند الى اسم ما ولا فلا يرد نحو يضرب في ما زيد يضرب ابوه لكنه يقع قوله دخولهما مستدركا فالاولى اعتبار الحيثية حيث لم يقصد في اسناد يضرب كونه بعد دخولهما والمراد غير التابع بدليل ذكر التوابع بعدها فلا يرد يضرب في نحو ما زيد رجلا يضرب واحترز بالمسند عن المسند اليه بعد دخولهما اي ما ولا اضافة المصدر الى الفاعل واحترز به عما اذا لم يكن مسندا بعد دخولهما كخبر المبتداء ونحوه فهي انتصاب خبر ما ولا والتأنيث باعتبار الخبر لغة اهل الحجاز

وعند بني تميم لا يعملان لعدم اختصاصهما بقبيل واحد
واهل الحجاز اعتبر والشبه بليس المختص بقبيل واحد
واذا زيدت ان مع ما المشبهة بليس ... مع ما نحو
ما ان زيد قائم او انتقض النفي بالا الموجبة للاثبات
بعد النفي ونحو وما الدهر الا مجنونا باهله وما صاحب
الحاجات الا معذبا محمول على ويشبه مجنونا او وراء
مجنون بحذف الفعل او حذف المضاف وعلى جعل المعذب
مصدرا ميميا وجعل التركيب من باب جاءني زيد الا سيرا او تقدم
الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملها ولا وفيه
ان احد الشروط متقيد بانه لا يترتب عليه حكم كليهما
اللهم الا ان يقال المراد عمل ما ولا اذا حصل فيه شيء
من ذلك اما في زيادة ان وتقدم الخبر فللفصل وتغيير
التركيب مع ضعفهما واما في الوقوع بعد الا فلان عملهما
باعتبار الشبه بليس وهو مبني على النفي فينبغي بانتفائه
واذا عطف عليه اي خبر ما ولا بموجب اي بحرف عطف موجب
اي مثبت ما بعده ومفيد ايجاب النفي وهو بل ولكن مثل زيد قائما
بل قاعد ولا رجل قائما لكن قاعد واما اذا عطف بحرف
غير موجب مثل ما زيد قائما ولا قاعدا حكمه ما مر من المعطوفات
فالرفع واجب لانتفاء النفي الموجب للشبه بليس والجملة جزاء الشرط
المجرورات مبتداء او خبر مبتداء محذوف اي هذا ذكر المجرورات
هو ما اشتمل على علامة الاسمية على المضاف اليه وهو الجر

حقيقة

حقيقة او حكما والمضاف اليه كل اسم حقيقة او حكما
فنحو يوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ في الصور بتأويل المصدر
نسب اليه شيء هو اعم العام يتناول الاسم والفعل مثل غلام
زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد واقول كلام الحاجبي يدل على ان
المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شيء ولم يقل
اسم بواسطة احتراز عما نسب اليه شيء لا بواسطة حرف الجر
كنسبة الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة حرف جر
اي حرف كان مما يلايم المحل ويشكل ذلك في نحو حسن الوجه
مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر
فلا وجه فيه لتقديرها الا ان يقال الحسن الوجه من باب الاضافة
الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعله مضمر فلو كان من الاضافة
الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وعلى هذا يمكن تقديرها من البيانية
واعلم ان كلام النحويين دل على الاضافة اللفظية ليست
بواسطة حرف الجر لكن ظاهر هذا الحد الذي ذكره للمضاف
اليه يدل ان الاضافة اللفظية ايضا بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وهما تميزان اي بواسطة
تلفظ حرف الجر او تقديره او خبران لكان المحذوفة اي ملفوظا كان
الحرف او مقدرا او حالان وفيه ان وقوع المصدر حالا سماعي
وفيه انه فيما دل عليه الفعل قياس وفيه انه مذهب المبرد والبحث
والبحث سيبويه وفيه انه حال على قوله بحذف المضاف مفردا
حالي اي ظاهر اثره اي مجرورا ما بعده وفيه انه يوجب

الدور لاخذ المضاف اليه تعريف المجرور واخذ المجرور
في تعريفه وفيه ان تعريف المجرور بما ذكر لفظي فلا توقف
ولا دور واحترز به عن نحو صمت يوم الجمعة فان الحرف فيه
غير مراد فالتقدير شرطه ان يكون خبر المبتدا الثاني والجملة
خبر المبتدا الاول المضاف اسما لا فعلا بخلاف تلفظ الحرف
نحو مررت بزيد مجردا تنوينه ولو مقدرا كلمة رجل
وضاربك وحواج بيت الله والمراد مجردا تنوينه او ما يقوم
مقامه حقيقة كغلام زيد وضارب زيد وحسن الوجه
وضاربا زيد وضاربوا زيدا او حكما نحو الحسن الوجه
حيث حذف ما اضيف اليه فاعله الذي هو جزء منه
بالمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعله المضاف
اليه فكانه حذف من المضاف لكان الجزئية ونحو الضارب
الرجل وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة لكن محمول
على الحسن الوجه فكان في حكمه وفي العبارة قلب اي مجرد
تنوينه والمقلوب مقبول عند السكاكي مطلقا لاجلها
ولا يجوز الغلام زيد والضارب زيد بسقوط التنوين
لاجل اللام لا لاجل الاضافة وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر
معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة
في اللفظ دون المعنى فالمعنوي ان يكون المضاف اي فعلامة
المعنوي كون المضاف كذا او المعنوية ذات كون المضاف

كذا

كذا
ولا يستفيد المحل غير صفة احتراز عن نحو ضارب زيد و
والحسن الوجه مضافة صفة صفة الى معمولها احتراز الا
عن خروج نحو مضارع مصر وكريم البلد لانه صفة مضافة الى
غير معمولها فكونه غير صفة مضافة الى معمولها اما بان يكون
غير صفة كغلام زيد او يكون صفة لكنها تكون مضافة غير
معمولها كما مر وهي الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما عدا
ما موصولة او موصوفة اي المضاف اليه الذي عدا جنس المضاف
وظرفه او في مضاف اليه عدا جنس المضاف اي المضاف اليه
الذي هو جنس المضاف واخص من المضاف من وجه وظرفه وهو
ما كان مباينا له نحو لا غلام زيد واخص مطلقا ولم يكن ظرفا له
كعلم الخفقي فنحو كل رجل بمعنى اللام اي افراد هذا الجنس وفي نحو
كل واحد اشكال فالحاصل ان المضاف اليه كان جنس المضاف
كانت بمعنى من كما سيأتي وذلك بان يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه كما خاتم فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون
وكذلك العكس بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان كان بينهما
مباينة او كان المضاف اعم مطلقا وح يكون الاضافة بمعنى اللام
كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه واما اذا كان المضاف
اخص مطلقا كاحد الايوم او كليث واسد فالاضافة
ممتنعة او بمعنى من عطف على قوله بمعنى اللام في جنس المضاف اليه
الذي هو جنس المضاف ونعني يكون المضاف جنسا للمضاف
ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما مر وهذا

قول المحققين وهو ان يصح اطلاقه على المضاف وعلى غيره ايضا
فعلى هذا بعض ويوم الاحد وعلم وجميع القوم وعين زيد
وطور سيناء وسعيد كرز كلها بمعنى اللام بعضها لعدم
صحة اطلاق المضاف اليه على المضاف وبعضها لعدم صحة
اطلاقه على غيره او بمعنى في في ظرفه اى في المضاف اليه
الذي هو ظرف المضاف نحو ضرب اليوم وقيل كونها
والاولى ان يجعل الاضافة الى الظرف بمعنى اللام كما في سائر
اصناف الاضافة بادنى ملابسة فيكون معنى ضرب اليوم
ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك
كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء
بملابسة انها تشرع في التهيؤ لاسباب الشتاء عند طلوعه
لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة المهيئة للامور في
احيانها فاعرفه وهو اى كونها بمعنى في قليل مثل غلام زيد
مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتم فضة مثال الاضافة
بمعنى من وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في واعلم
ان انحصار المعنوي في الاقسام الثلثة استقرائي وتفيد الاضافة
المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المعرفة نحو غلام
زيد المضاف اليه المعرف الا في نحو مثل وغير لتوغلهما
في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط
او مثل مشتهر فح يتعرف لعدم الابهام والا في نحو حسبك
وشرعك وكيفك ونحوها لكونها بمعنى الفعل والا

في نحو

في نحو واحد امه وشيخ وحده وعبد بطنه على رأي لتأويله
بكريم ولئيم والتعليل بعود ضمير المضاف اليه يوجب ان يكون
نحو فلان صدر بلده ورئيس قبيلته كذلك ولم يقل به احد
انما تفيد التعريف مع المعرفة لسراية التعريف الى المضاف
عن المضاف اليه لكمال الاتصال والامتزاج كسراية التأنيث
في سقطت بعض انامله ولارادة العهد فاذا قلت غلام زيد
يراد به وضعا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم
غلمانه او اشهر هم بكونه غلاما له او معهود ابينك وبين
مخاطبك ومجيئها لغير معين على خلاف وضع الاضافة
وتخصيصا مع النكرة نحو غلام رجل لافادتها تقليل الشيوع
لخروج ما يضاف الى غير تلك النكرة وشرطها اى الاضافة المعنوية
المضاف من التعريف اى اخلاؤه منه حقيقة بان كان
ذا لام فيحذف لامه او علما فيأول بالنكرة او حكما كما غلام
زيد بتنزيل الممكن منزلة المحقق كقولهم ضيق الركية
وسبحان الذي صغر جسم البعوض وانما يجب التجريد
لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى
المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا يفيد
تعريفا ولا تخصيصا لحصول التعريف فيه وازدياد المرتبة منتف
في الاضافة الى المساوي فحمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف
طردا للباب فاندفع ما قيل من اضافة المعرفة قد تفيد للمضاف

حصول من سه المضاف اليه فيصير ذا اللام مثلا اذا اضيف
الي العلم او الضمير في حكمه فلا يكون ضايعة ولان هذه
فائدة تابعة فلا يعتبر بدون الاصل فان قيل لا فرق بين
اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا
والصعق والفرزدق وابن مسعود وابن كراع في لزوم
تعريف المحرف مع اختلاف جهتي التعريف وازدياد المرتبة
اذا كان المضاف اليه اعرف فما بالهم جوزوا دون ذلك قيل وانما
لم يقل بحسب التجريد من حروف التعريف ليتناول العلم
ونحوه وبما اجاره الكوفيون جواب ما نقله الكوفيون
من تركيب الثلثة الابواب وشبهه من العدد نحو الخمسة
الدراهم المائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما
القياس فما ذكره من تحصيل الحاصل واما الاستعمال فما
ثبت من الفصحاء من ترك اللام نحو قوله لا ازال مذ
عقدت يداه ازاره وادرك خمسة الاشبار وغير
ذلك واما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى
البدلية دون الاضافة وتمسك الكوفيون بالاتحاد بين
المضاف والمضاف اليه فيما صدقا عليه غير صحيح لاستلزامه
جواز خاتم فضة ايضا ولم يقل به احد واللفظية اي
علامة الاضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتداء
واللفظية ذات كون المضاف صفة بحذف المضاف
من الخبر حتى يستفيد الحمل ان يكون المضاف صفة

احتراز

احترازا عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد مضافة الي معمولها
متعلق بمضافة احترازا عما اذا كانت مضافة الي غير معمولها
نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد اضافة
اسم الفاعل الي المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة
المشبهة الي فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية الا تخفيفا
ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لكونها بتقدير الانفصال في اللفظ
حقيقة او حكما والتخفيف بحذف التنوين المقدر نحو حواج
بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما اذا المقدر كالملفوظ
فان قيل ما فائده قوله في اللفظ قيل فايدته الاشارة الي وجه
التسمية او تحقيق التقابل صريحا ومن ثمة اي من اجل ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا ولا تفيد تعريفا فان قيل ثم اشارة
الي الحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبني على عدم افادتها
التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها
التخصيص قيل جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه
لحصول المطابقة بنكارة الصفة والموصوف حيث لم
تفد الاضافة اللفظية الا تخفيفا ولو افادت التعريف
لامتنع لعدم المطابقة وامتنع عطف على جاز بزيد حسن الوجه
لنكارة الصفة مع تعريف الموصوف ولو افادة الاضافة اللفظية
تعريفا لجاز لحصول المطابقة وجاز تركيب الضاربا زيد لحصول
التخفيف بحذف نون التثنية والضاربوا زيد لحصول التخفيف
بحذف نون الجمع وامتنع الضارب زيد وكذا الحسن الوجه

والحسن وجهه بالاضافة ونحو ذلك اذ التنوين حذفت
لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف ولو حمل الضارب
زيد كما حمل الضاربك على ضاربك لم يبق لاشتراط
افادة التخفيف فائدة في صورة ما خلا فا اي يخالف هذا
القول خلافا للفراء فانه اجاز قولا بتقديم الاضافة
على اللام واجيب بان الاضافة على هذا يكون ضايعة بقاءً
وان كانت مفيدةً ابتداءً فيلزم بعد ادخال عدم بقائها
والرجوع الى النصب الذي هو الاصل يقال الضارب زيدا
لزوال ما عرضت الاضافة لاجله على ان القول بتأخر اللام
المقدرة لفظا حسنا مجرد دعوى المخالفة وضعف تركيب
الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به اى الذي
هو يهب المائة الهجان اي البيض من النوق وهي
صفة او بدل وعبدها اي راعيها على الاستعارة اذ الراعي
قايم بخدمة المواشي كالعبد او على الحقيقة والاضافة
بادنى ملابسة ككوكب الخرقاء وحذف ظرفك واخر البيت
عوذا تزجي اطفالها خلفها وانما ضعف هذا الكلام لكونه
باعتبار العطف من باب الضارب زيد والحسن وجهه
اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وان كان قوله
الواهب المائة لكونه من باب الضارب الرجل المحمول على
الحسن الوجه فان قيل العطف في حكم المعطوف عليه
فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناعه قيل لما كان المعطوف

بحيث

بحيث قد يتحمل في المتبوع كما في رب شاة وسخلتها وبان يدو الحارث
ونحو ذلك احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه بضعفه دون
احتمال امتناعه واذا نصب حملا على المحل او على انه
مفعول معه لم يضعف وانما جاز جواب عن سؤال وهو ان يقال
جاز الضارب الرجل مع امتناع التخفيف لزوال التنوين باللام
دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه
انما جاز حملا على المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل اذ الاصل الحسن وجهه
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا
معرفتين باللام وقوله حملا مفعول له للفعل المفهوم اي جاز حملا
والجاز يجعل المصدر مجهولا والا لا يتحد الفاعل والمراد انما جاز هذا
التركيب للحمل على المختار في الحسن الوجه كما جاز الحسن الوجهَ
بالنصب حملا على الضارب الرجلَ بالنصب لا لاجل القول
باستغناء الاضافة اضافة لفظية عن التخفيف وفي الحسن الوجه
وجه آخران وهو الحسن الوجه برفع الوجه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول والضاربك عطف على الضارب
الرجل اي انما جاز الضاربك وشبهه حملا على ضاربك
فهو ايضا جواب سؤال وهو ان يقال جاز الضاربك على الاضافة
ولم يفد تخفيفا وشبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما
فيمن اي في قول من قال انه اي الضاربك مضاف والكاف مجرور
المحل على الاضافة دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب

الحمل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه لا يحتاج
الى حمل حملا مفعول له كما مر على ضاربك متعلق بحملا
وانما يحمل عليه للمشاركة في حذف التنوين قبل الاضافة
واضافته تفيد التخفيف بحذف التنوين المقدرة اذ التنوين
الساقطة لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام لا لاضافة مقدرة
فاذا اعتبرت بالاضافة سقطت من التقدير فحصل التخفيف في اللفظ
حكما اذ المقدرة كالملفوظ ولا يضاف الموصوف الى صفته لئلا
يلزم الجمع بين الضدين وهو تبعية الصفة لكونها صفة وعدمها
لكونها مضافا اليه ولان الموصوف اخص او مساو والمضاف
لا يجوز ان يكون اخص او مساويا للزوم كونه مباينا او اعم
يتنافيان ولا صفة الى موصوفها للزوم تقدم الصفة
على موصوفها او تأخير المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممتنع
ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
تأنيث الاحمق متأول بحذف الموصوف عن المضاف اليه اي
مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى
وبقلة الحبة الحمقاء هذا جواب ما قيل ان الجامع والغربي والاولى
والحمقاء صفات وقد اضيف اليها موصوفاتها ومثل جرد قطيفة
الجرد هو البالي والقطيفة دثار مخمل واخلاق جمع خلق
ثياب جواب سؤال وهو ان يقال ان الجرد والاخلاق
صفتان للقطيفة والثياب واضيف اليهما بانه متأول
بجعله من باب اضافة الاعم الى الاخص تلخيصا وبيانا

لا من باب

لا من باب اضافة الصفة الى الموصوف فان الاصل قطيفة جرد
وثياب اخلاق فحذف الموصوف فبقي الصفة مبهمة فاضيف
الى ما كان موصوفا للتلخيص والبيان بتجريد القطع عن كونه
موصوفا كما قيل والمؤمن العايذ الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
بالطير لا تقديما للصفة على الموصوف ولا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه اي لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة
وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ليدخل فيه المترادف فان نحو الليث
والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق في العموم
والخصوص ظرف مماثل كليث واسد مثال المترادفين من الاعيان
واما نحو قولهم من ليوث الاسد فمتأول معناه ليوث كاملة من
بين الليوث بحيث انها ليوث بالنسبة الى ساير الليوث كما يقال
هؤلاء من خواص الخواص واشراف الاشراف وحبس ومنع
مثال المترادفين من المعاني لعدم الفائدة على ما يتضمنه قوله و
ولا يضاف اي منعت اضافته لعدم الفائدة والا لفسد المعنى
بتوجيه النفي الى القيد وبقاء اصل الفعل موجبا وهذا بخلاف
كل الدراهم وعين ذلك الشيء المعهود فانه اي المضاف اليه
الفاء للتعليل اخص ولا يماثل المضاف اليه في العموم والخصوص
وقولهم سعيد كرز مفعول القول او بدل منه ونحو جواب سؤال
وهو ان يقال سعيد مماثل كرز في المفهوم من حيث انهما
علمان لشخص واحد فاجاب بانه متأول بارادة المفهوم
بالاول واللفظ بالثاني اي سعيد المسمى باسم الكرز واذا اضيف

الاسم الصحيح اي الذي ليس في اخره حرف علة والتصحيح
في كلام النحاة يقع على هذا اذ بحثهم عن اواخر الكلم او الملحق به
اي بالصحيح وهو ما اخره ياء او واو وقبله ساكن كدلو وظبي
وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون
لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان
حروف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع
بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون
يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم نحو غلامي
ودلوي وظبيي كسر اخره والياء الواو للحال او لعطف الاسمية
على الفعلية نحو لا يألون الذين هم المضروب حرتنا لكن
يمر عليها وهو منطلق مفتوحة اذ الاصل في الكلمة التي
على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتحة للخفة او ساكنة
للتخفيف ولما بين حكم الاسم الصحيح اخذ بذكر حكم المقصود
والمنقوص فقال فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
الفا تثبت الالف نحو عصاي ورحاي على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب وهذيل اسم قبيلة تقلبها اي الالف حال كونها
لغير التثنية واما الالف التثنية فعلامة فلا تقلب على ما اي
اذا التبس المرفوع بغيره بسبب القلب ياء لمناسبتها الياء
وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت لاجتماع
المثلين وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوا ساكنة

كسلي

كسلي والاصل مسلموي قلبت ياء لاجتماع الواو والاولى ساكنة
كرمي وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء في الصور الثلث المذكورة
للساكنين او للزوم التقاء الساكنين ففتح تحرزا عن ذلك واما الاسماء
الستة فاخي وابي اه فيقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي
وابي بدون اعادة المحذوف لعدم الاحتياج اليه ولاجرائها
بعد حذف حرف العلة من الاخير نسيا مجرى الصحيح ولا يعرف
لتقديم الاخ على الاب وجه الهم الا ان يقال واجاز المبرد اخي
وابي فقط باعادة المحذوف كما يصح في اضافتهما والادغام بعد الابدال
بالياء كرمي وهو رواية جاد الله وروى ابن يعيش وابن مالك عنه
الرد في الاربعة وتمسك المبرد بقوله وابي مالك ذو المجاز بدار
واحتمال كونه جمع سلامة كما في قوله فدينا بالابينا رفع التماسك
وتقول صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخي وابي تحرزا عن نسبة
الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما
الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح
لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف ولك
ان تجعل صيغة الغائبة دون المخاطب اي تقول قائلة في
اضافة حم وهن حمي وهني ويقال في في الاكثر والافصح
وفمي بتعذر بضم الميم عن الواو وهو ليس بفصيح واذا قطعت
هذه الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب كيد ودم فيقال في
تثنيتهما ابوان واخوان واخ واب مستدنين وجاء
ابك واخك معربين بالحركة مضافين الى غير ياء المتكلم

ايضا كذا في الرضي وجاء اخ دون اب كذلو مطلقا وحم وهن
وفم بتعويض الميم عن الواو وجاء فيه اتباع الفاء الميم في حركات الا
اعراب وجاء مقصورا مع التثليث في الفا مطلقا وقيل هو مبني
على الضرورة وليس بلغة فيه وفتح الفاء افصح منهما اي
من ضمها وكسرها وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم
وحمك ورايت الحم وحمك ومررت بالحم او حمك
وخبء فيقال هذا حمء وحمءك ورايت حمءً وحمءك
ومررت بحمءٍ وحمءك ودلو فيقال هذا حمو او حموك
ورايت حموا وحموك ومررت بحمو او حموك
وعصا فيقال هذا حما او حماك ورايت حما او حماك
ومررت بحما او حماك وجاء مثل رشاء ايضا مطلقا
فيقال هذا حماء او حماءك ورايت حماء او حماءك
ومررت بحماءٍ او حماءك مطلقا اي في الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد فيقال هذا هنك ورايت هنك ومررت
بهنك وهذا هن ورايت هنا ومررت بهن مطلقا اي
في الاضافة والافراد وجاء فيه التضعيف والقصر وذو
وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس ونحو
اللهم صل على محمد وذويه شاذ كما شذ وكذا زيد
به الذوينا ولا يقطع عن الاضافة لوضعها لان مة

التوابع تعريف التوابع من الاسماء اذ البحث في قسم الاسم
فلا يرد نحو ان ان وضرب ضرب لعدم الاعراب واللام للعهد او الجنس
كل ذكر لبيان الاطراد ثان اي متأخر فلا يرد

فلا يرد الصفة الثانية والثالثة باعراب سابقه ولو محليا
فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال او حكما فلا يرد نحو
يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا او على تقدير ان يكون له اعراب
ولو فرضا فلا يرد نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قايم
وزيد قايم زيد قايم واضافة اعراب سابقه للعهد الذهني
او للجنس من جهة واحدة اي بمقتضى واحد فخرج عاقل في
جاءني رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفة لا من
جهة فاعلية اخرى وكذا ساير الافعال وساير التوابع فاعرف
او من عمل واحد لانه يقع عمل العامل على التابع ايضا بانصبابة
واحدة والمراد الواحدة الفردية فلا يرد المفعول الثاني
من باب علمت واعطيت اذ جهة نصبهما متحدة نوعا هي المفعولية
لا فردا الا ان مفعوليته غير مفعولية الاول فافهم واحترز
بهذا القيد عن خبر المبتداء والمفعول الثاني والحال بعد الحال
ونحو ذلك مما هو ثان باعراب سابقه لا من جهة واحدة بل اعراب
من جهة اخرى **فالنعت** قدم النعت لكثرة جهات تبعيته
تابع احتراز عن غير التابع يدل على معنى في متبوعه حقيقيا
كان او سببيا فلا يرد نحو جاءني رجل حسن غلامه وذكر
بهذه الحيثية فلا يرد نحو جاءني زيد صديقك على البدل
او عطف البيان ونحو اعجبني زيد علمه ونحو ذلك
واحترز بهذا القيد عن ساير التوابع وفيه نظر لدخول
كلهم واجمعين في قولهم جاءني القوم كلهم اجمعون

فائده ذكو بحيث يدل على الشمول والاجتماع والجواب
ان قوله مطلقا اي غير مقيد بحال النسبة احتراز عن هذا
التأكيد فانه وان دل على معنى فى متبوعه وهو الشمول
والاجتماع لكن مقيد بحال النسبة فاحفظ فهذا مما
سنح به خاطري وفي جعله احترازا عن الحال نظر لخروجه
بقوله تابع وفائدته اي النعت تخصيص فى النكرة نحو
جاءني رجل عالم فانه يفيد التخصيص حيث خرج رجل جاهل
او توضيح فى المعرفة نحو جاءني زيد التاجر عندنا وقد يكون
النعت لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او التأكيد مثل قوله تعالى نفخة واحدة فان واحدة للتأكيد
اذ الوحدة تفهم بالتاء فى نفخة وقد يكون النعت للتعميم نحو
كان ذلك في يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف
نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت المؤكد
والكاشف ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر
ونفخة واحدة والكاشف يكشف تمام الماهية كالمثال المذكور
ولم يذكر الكاشف الي قاله بالمؤكد والكاشف كله ولا فصل
واي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كعالم او عاقل
او غيره اي غير المشتق اذا كان قد لكونه غير مشتق
وضعه اي النعت لغرض اي للدلالة على معنى عموما اي معنى
دلالة عامة او وضعا عاما اي في جميع الاستعمالات

مثل

مثل تميمي وذي مال او خصوصا اي دلالة خاصة او وضعا
خاصا اى فى بعض الاستعمالات مثل مررت برجل اي رجل
اي برجل كامل فى الرجولية فان ايا انما يقع صفة للنكرة في موضع
المدح او مررت بهذا الرجل فان اسم الجنس انما يقع صفة
للمبهم وبزيد هذا فان اسم الاشارة لا يقع الا صفة للعلم
المضاف الي العلم او الي الضمير او الي مثله ويوصف النكرة بالجمل
الخبرية لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما يوجد فى المفرد
كذلك يوجد فى الجملة واما الانشائية فلا يقع صفة ولا خبرا
ولا صلة ولا حالا لان الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها واثبات
الشئ للشئ فرع ثبوته فى نفسه ويلزم الضمير للربط ويوصف
بحال الموصوف للجار والمجرور مفعول لما لم يسم فاعله
اى يوصف بحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن
اذ الحسن حال له وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف
مثل مررت برجل حسن غلامه فان الحسن حال الغلام
وهو متعلق الموصوف فالاول اي النعت بحال الموصوف
يتبعه اى الموصوف فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف
والتنكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع لكان الاتحاد
بينهما فيما صدق عليه وقيامه بالموصوف ويوجد منها
فى كل تركيب اربعة والثاني اي النعت بحال المتعلق الموصوف
يتبعه الموصوف فى خمسة الاول جمع الاولي اى الرفع
والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد في كل تركيب منها اثنان

وفي البواقي اي بواقي الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث كالفعل اي في اعتبار الفاعل في التذكير والتأنيث
وتعيين الافراد لشبهه به نحو مررت برجل نائمة جاريته وبامرأة
قائم غلامها وبرجلين قائم ابوهما وبرجال ذاهب غلامهم
ومن ثمه اي لاجل كونه في باقي الامور المذكورة كالفعل
حسن تركيب قام رجل قاعد صفة رجل غلمانه فاعل قاعد
كما حسن يقعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه كما ضعف
يقعدون غلمانه لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم
لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلوني البراغيث
ويجوز قعود غلمانه مع ان غلمانه فاعل قعود لعدم جريانه
على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه لم يجمع والمضمر
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحها تحصيل
الحاصل وحمل عليها ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف
والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به مفعول ما لم
يسم فاعله وانما لم يوصف به لان الموصوف اخص او مساو
ولا شيء اعرف منه او مساو له حتى يوصف به ولان المضمر ولا
بمعزل عن الموصوفية لما عرفت وغيره دونه في التعريف
فلا يقع موصوفا له والموصوف المعرف اخص اي اعرف
اي اكمل تعريفا نحو جاءني زيد صديقك ومررت بزيد
هذا والرجل الذي كذا ينبغي فيه الحمل على الوصف لاحتمال البدل
وحمل الذي على ذي اللام للموافقة في الصورة او مساو

للوصف

للوصف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع واعلم انه لو اريد
الاخص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق يتناول الكلام
الموصوف المعرف والمنكر لكنه يرد في قولهم حيوان ناطق
فان الموصوف وهو الحيوان ليس باخص ولا مساو اللهم
الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف والحيوان
بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض
في قولهم حيوان ابيض اخص من الابيض وح يكون هذا الكلام
بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم اصلا
لكنه يشكل ابتناء ما يبتني عليه اللهم الا ان يقال المراد
غير اصطلاح المنطق بل المراد من الاخص الاعرف كما
اشار اليه سابقا ومن ثمه اي لاجل ان شرط الموصوف
ان يكون اخص او مساويا لم يوصف ذو اللام اي ما فيه لام التعريف
بشيء الا بمثله اي بمثل المعرف باللام وان كان تعريفه بالموصولية
لا باللام للاشتراك في الصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى ذي
اللام فان الذي ضرب بمعنى الضارب او بالمضاف الى مثله
اي الى المعرف باللام ولو بالواسطة نحو مررت بالرجل صاحب
لجام الفرس لان غيرهما من المعارف اخص منه البته وزعم
بعضهم انه يوصف بجميع المضافات جاز بالرجل صاحبك
وصاحب زيد وامثاله وعلى هذا ما ذكره المص محمول
على البدلية وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام والذي
والذي المحمولين على ذي اللام للصورة او لكونهما

مع الصلة بمعني ذي اللام وهذا جواب ما يقال ان اسم
الاشارة اعرف من المضاف الي ذي اللام لكونه اعرف من ذي
اللام فينبغي على الاصل المذكور ان لا يفهم جوازا وامتناعا
كما في وصف ذي اللام ولكان ان تقرر السوال بانه لما استوى
ذو اللام والمضاف الي ذي اللام في الرتبة فما لاسم
الاشارة التزم فيه ذو اللام دون المضاف الي ذي اللام و
وتقرير الجواب انه التزم وصفه بذي اللام كالابهام
المقتضي لبيان الجنس وذلك لا يتصور بشئ لابهامه ولانه
بالمضاف المكتسب ذلك من المضاف اليه اذ لو اكتسب المبهم
الظهور منه كان كالاستعارة من المستعير والسوال من
السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل عن هذا الباب
ومن ثمه اي ومن اجل ابهامه المقتضي لبيان الذات وكشف الجنس
ضعف مررت بهذا الابيض وان كانت الصفة فالام من حيث
ان البياض عام لا يختص بجنس فلا يكون فيه بيان الجنس
وحسن بهذا العالم لان العلم مختص بالانسان فتعين
ان انسان وتبين به الجنس العطف تابع مقصودا
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل متبوعاتها
بالنسبة اي باصل النسبة فلا يلزم قصده بكيفيتهما من
السلب والايجاب فلا يرد المعطوف بلا واما المعطوف عليه
بل فمقصود ابتداء والمعطوف انتهاء بتبدل الراي وكلاهما
مقصودان بهذا الطريق والا فالاضراب لا يجامع الصقد

وهو

87

وهو الفرق بينه وبين بدل اللفظ لان متبوعه غلط غير مقصود
اصلا لابتنائه على سبق اللسان مع متبوعه في تركيب واحد
احتراز عن البدل لانه مقصود دون متبوعه يتوسط بيان
الحكم بعد تمام الحد بينه اي بين المعطوف وبين متبوعه اي
المتبوع المعطوف احد الحروف فاعل يتوسط العشرة وسيأتي
بيان الحروف العشرة في قسم الحرف مثل قام زيد وعمرو واذا عطف
على المرفوع المتصل اكد المرفوع المتصل بمنفصل ليكون عطفا على المنفصل
من وجه ولا يلزم العطف على الجزء لانه لما اكد بمنفصل حدث فيه
جهة من الانفصال وكان عطفا على المنفصل من هذا الوجه
وانما جاز تاكيد الجزء وبيانه وان كانا مستقلين لفظا لانهما غير
مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة ولا يغايران
للمتبوع فيتبعان الضمير المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما
من كل وجه بخلاف العطف بالحروف حيث هو مستقل من كل وجه
لاستقلاله لفظا وحكما في الاصل وانما جاز تاكيد الجزء والبدل
عنه وبيانه دون العطف عليه للافتراق بينه وبينهما في القصد
والمغايرة وعدمهما وانما لم يجز تاكيد المتصل بالعين والنفس
الا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم الاستقلال بسبب عدم القصد
والمغايرة لحدوث اللبس بالفاعل لانهما يليان الفعل كثيرا بخلاف
كل واجمع واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف
لكن متبوعه غير مقصود حيث انه في حكم التنحية فهو
متبوع لفظا لا معنى فلا ضير في اختلاط هذا النوع من المتبوع

واستقلال تابعه مع جزئيته بخلاف العطف بالحرف فان
متبوعه مقصود ولا يسوغ انحطاطه عن التابع فاعرف
والحاصل انه لا ضير فى استقلال التاكيد مع جزئية المتبوع
بمعارضة الانحطاط فى عدم القصد اياه ولا ضير فى جزئيه
المتبوع واستقلال التابع فى البدل لان متبوعه وان كان
متبوعاً لكنه منحط فى حكم التنحية فيعارض بهذه الجهة
جهة المتبوعية فلا يستقبح انحطاطه بجزئيته مع استقلال
تابعه وفى العطف التابع والمتبوع كلاهما مقصودان
نحو ضربت انا وزيداً الا ان يقع فصل اى اكدته فى جميع الاوقات
الا وقت وقوع فصل فيجوز تركه اى التاكيد لطريان حدوث قوة
فى المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم زيادة
التابع على المتبوع فى الدرجة باعتبار استقلاله فيلزم استقلال
المتبوع بمعارضة هذا التصور نحو ضربت اليوم وزيد
فانه عطف على التاء قوله وزيد لمكان الفصل واذا عطف على الضمير
المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد لئلا يلزم
العطف على الجزء والتاكيد غير ظاهر لاحتياجه الى
استعارة المرفوع للمجرور لامتناع الانفصال فيه واما قوله
تسائلون به والارحامِ شاذ وقيل الواو للقسم دون العطف
واعلم ان المعطوف هو المجرور والعامل مكرر ودجره بالاول
والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين
لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثانى كما فى العجم

سونم

فى تم اسم السلامة وكفى بالله وهو الاصح والمعطوف
فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفيه اللهم الا ان
يقال الا فيما يختص به ولا يتعداه كبناء لا رجل وزيد ويا زيد
وعبد الله وكالتجرد عن اللام فى يا زيد والحارث وكاشتمال
الضمير فى زيد شجاع وغلامه ونحو ذلك واما نحو رب شاة
وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة
وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على التذكير
وفيه وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب
الرجل وزيد وقيل يمتنع والفرق ان الضمير عايد الى المائة وهى
معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها فى حكمها وكان فى حكم
الواهب المائة بخلاف زيد حيث يكون التقدير الضارب زيد
ومن ثمه اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه
فيما يجب فيه ويمتنع لم يجز فى ما زيد بقايم او قائماً ولا ذاهب
عمرو الا الرفع فى ذاهب يجعل عمرو مبتداء وذاهب خبراً
له مقدما عليه ولا يجوز النصب بالعطف على معمولى عامل
واحد لامتناع عمل ما فى الخبر المقدم ولانه لو نصب او جر
عطف على الخبر لزم عدم ما وجب فى المعطوف عليه وهو الضمير
العايد الى اسم ما فيه وانما جاز الذى يطير جواب سوال
وهو ان يقال يطير صلة الذى وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه
وهو قوله فيغضب زيد الذباب لانها اى ما جاز هذا الكلام
الا لانها فاء السببية وكفى به رابطة وفيه لا العاطفة وفيه

انها وان كانت للسببية

وان كانت للسببية عاطفة ايضا لكونها بجعل الجملتين كجملة
واحدة فيكتفي بالربط في الاولي والمعنى الذي اذا يطير
فيغضب زيد الذباب او الذي يغضب زيد يطير الذباب
وهكذا يقال نحو الذي يطير الذباب فيغضب هو زيد بالربط
في الجملة لصيرورة الجملتين بالفاء بمنزلة جملة واحدة
بالربط في احديهما واذا عطف علي معمولي عاملين مختلفين
لا يقال لا يعرف الاستعمال اذا والماضي هنا جهة حسن لانا نقول
في استعمال اذا والماضي هنا اعتبار لطيف وهو اشارة الي ان
العطف علي معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وان
ادعي المخالف وقوعه بناء وصح الدليل علي امتناعه ولذلك
اتي بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف لم يجز مطلقا
عند سيبويه بخلاف العطف علي معمولي عامل واحد فانه جائز
وفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبشر بكرا وانما لم يجز لامتناع قيام
حرف ضعيف مقام عاملين مختلفين ولان الواو اذا قام
وفي فقد وقع بينه وبين مجروره فاصل اجنبي اذ التقدير
وفي عمرو الحجرة وفي ترتيب عدم الجواز علي وجود العطف نظر
والصواب ان يقال ولم يجز العطف علي عاملين مختلفين
خلافا للفرا فانه جوزه مطلقا قياسا علي العطف علي معمولي
عامل واحد الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي الا في صورة
تقديم المجرور لمجيئه في كلامهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة وقوله اكل امرء تحسبين امرء ونار توقد بالليل نارا

واقصروا

واقصروا الجواز علي صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر
علي مورد السماع خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقا
وحمل الامثلة المذكورة علي حذف المضاف وابقاء المضاف اليه
علي اعرابه نحو يريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة
اي عرض الاخرة في بعض القراءة التاكيد تابع جنس وهو بالقي
القيود فصل يقرر امر المتبوع اي شانه ومعني التقرير هنا
ان يكون معنى التاكيد ثابتا في المتبوع ويدل عليه صريحا
وخرج بهذا القيد ما سوى التاكيد وسوى الصفة المقررة
وذلك في عطف البيان والعطف بالحروف والصفة غير المقررة
ظاهرة وكذا في البدل لان متبوعه غير مقصود فلا يكون تقريره
مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ما صدق
عليه البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع فان قيل
قد ذكر صاحب المفصل نحو يا زيد يا زيد من البدل ولصدق
عليه هذا الحد قيل انه ان ذكره بهذه الحيثية فلا شك انه
تاكيد وان ذكر زيدا بحيث يكون توطئة لذكر غيره ثم بدا له
ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا بهذه الطريق فيكون بدلا لكونه
مقصودا دون الاول ولا ضير في كون الشيء الواحد مقصودا
وغير مقصود لاختلاف الزمان في النسبة نفسها او صفتها
نحو جاءني زيد نفسه وعينه وهو تمييز عن النسبة في اضافة
الامر الي المتبوع اي يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او تعيين
عن الذات المذكورة التامة بالاضافة وهو الامر وبهذا القيد

وهي نفسه وعينه وكلاهما معناه اثنان وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع وهي مؤكدات لاجمع وقيل لا معنى لها
مفردة كحسن بسن وقيل اكتع من حول كتيع اى تام وابصع
من بصع العرق اى سال وابتع من البتع وهو طول العنق
مع شدة مغرزه وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة
فالاولان اي النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما
تقول جاءني زيد نفسه وجاءني الزيدان انفسهما و
والزيدون انفسهم والمراة نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما
في المذكرين العاقلين بايراد صيغة الجمع في التثنية وعن بعض العرب
نفساهما وعيناهما والاول اولى انفسهم في جمع المذكر العاقل
انفسهن جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والقسم الثاني
لما سمى النفس والعين اولين سمى الثالث ثانيا للمثنى
نحو جاءني الرجلان كلاهما والمراتان كلتاهما والباقي
بعد الثالثة وهو كل واجمع واخواتها معا جمع حقيقة
نحو جاءني القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان مفردا ذا اجزاء
يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت
العبد كله لغير المثنى باختلاف الضمير في نحو قرأت الكتاب كله
وقرأت القصة كلها واشتريت العبد كلهم وتزوجت النساء
كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي نحو اجمع في المذكر
الواحد جمعاء في المؤنث الواحدة والجمع في الجماعة

والنساء انفسهن وفيهن هنا تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها ع

اجمعون

٥٦

اجمعون في جمع المذكر جمع في الجمع المؤنث واجاز
الاخفش اجمعان وجمعاوات وهو غير مسموع و
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء اي ذو امور متعددة
فيتناول الافراد والاجزاء اذ الكلية والجزئية لا تتحققان
الا فيه يصح صفة اجزاء افتراقها اى تلك الاجزاء حسا او حكما
اى سواء كان افتراقها حسيا او حكميا او تمييز منقول من فاعل
يصح او مفعول مطلق كضربت سوطا او حال بحذف مضاف
اي يصح افتراقها ذا حس او حكم او غير ذلك نحو اكرمت القوم
كلهم تاكيد القوم ونظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا
واشتريت كله تاكيد العبد ونظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكما
من حيث ان العبد يصح استراء بعضه دون بعض بخلاف
جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه حسا ولا في حكم
المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل اي اذا اريد تاكيد الضمير
المرفوع المتصل وهذا بخلاف المنصوب في المجرور لانه لا استتار
فيها حتى يلزم الالتباس بالنفس والعين بخلاف كل واجمع
واخواته اكد بمنفصل او لا ثم بالنفس والعين لانهما
تقعان فاعلين فيلزم الالتباس بهما بالفاعل تاكيدين
في المستكن اذا لم يؤكد بخلاف كل واجمع حيث لا يصح
وقوعهما فاعلين فلا حاجة الي التاكيد لعدم الالتباس
نحو ضربا هما انفسهما وضربوا هم انفسهم مع عدم
اللبس لو ترك التاكيد محمول على ضرب هو نفسه طردا للباب

اي الاجمع

مثل ضربتُ انت نفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده
بمنفصل واكتع واخواته اي اخوا اكتع ومثلاه ونظيراه وهما
ابتع وابصع اتباع لاجمع استعمالاً فلا يتقدم اكتع وابتع
وابصع عليه اى على اجمع لكونها اتباعا له ولم يتقدم اكتع
علي اخويه في الفصيح ثم ابتع على ابصع عند الزمخشري
وتبعه المص وعند البغدادية والجزولية تقدم ابصع على
ابتع وقال ابن كيسان يُبداء بايتهن شئت وذكرها اي اكتع
وابتع وابصع دونه اى دون اجمع ضعيف لعدم ظهور
دلالتها على معني الجمعيه وللزوم التبع بدون الاصل

البدل تابع في الاعراب مقصود في المعني وذكر المتبوع قبله
للتوطئة والتمهيد وخرج به التاكيد والصفة وعطف البيان
بما نسب الي المتبوع دونه اى دون المتبوع ابتداءً وبقاءً فلا
المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداءً ثم بداله
فاعرض عنه وقصد المعطوف كلاهما مقصودان بهذا
الطريق وخرج عطف دونه ظرف او حال اي متجاوزا
عن المتبوع وهو بدل الكل اى بدل هو كل المبدل والبعض
بدل هو بعض المبدل منه والاشتمال اي بدل يختص غالبا
باشتمال البدل على المبد نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس
نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه والغلط اضافته
البدل الي الغلط اضافة المسبب الي السبب وفي اختلاف
كيفية الاضافة بكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام

وبعضها

وبعضها اضافة المسبب الى السبب وبعضها الي غيره نظر
فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول اي يتحد ما صدق
عليه فالاول عبارة عن المبدل والنوع الثاني اى بدل البعض جزؤه
اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والنوع الثالث اي
بدل الاشتمال بينه وبين الاول ملابسة اى تعلق راجع الي النسبة
بغيرهما اي بغير الكلية والجزئية ولهذا الايراد نظرت الي القمر
فلكه ورايت درجة الاسد برجه واعلم ان في اطلاق الملابسة
يدخل بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره
فينبغي ان يقيد اى ملابسة بحيث توجب النسبة الي المتبوع
النسبة الي الملابسة اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث
يعلم ابتداء ان كون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار
ذاته وتضمن نسبة الاعجاب الي زيد نسبته الي صفة من صفاته
اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا غلامه
لان نسبة الضرب الي زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط والنوع الرابع اي
بدل الغلط ان تقصد من باب ضرب اي يحصل بان تقصد
اذ حذف حرف الجر من ان وانّ كثير اليه اي البدل بعد ان غلطت
اى بعد غلطك بغيره اي بغير البدل وهو المبدل ولم يقل
بالمبدل ولا بالمتبوع لانه ذكر لم يذكر بحيث كونه مبدلا
او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا فلم يذكر باسم المتبوع ولا
باسم المبدل ويكونان اى البدل والمبدل والانواع

الاربعة فيصير الاقسام ستة عشر معرفتين نحو ضرب زيد
اخوك ونكرتين نحو جاء رجل غلام لك ومختلفين
نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان
البدل نكرة او وجد نكرة من مبدل معرفة بدا الكل بخلاف
مررت بزيد حمار فالنعت اي فنعت تلك النكرة واجب وقيل
حسن لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه
وليقرب من المعرفة ولئلا يكون ابهاما بعد البيان وليفيد
بواسطة الصفة ما لم يفده المبدل مع التعريف وما قيل في قوله تعالى
قل هو الله احد ان احد مبدل من الله في بعض الوجوه فبتقدير صفة
من نحو عظيم او لا شريك له او غير ذلك او يجعل لم يلد صفة له
والله الصمد اعتراضا او بتقدير موصوفة من حيث المعنى اذ المعنى
الله واحد او على قول ابي علي فانه قال يجوز تركه اذا استفيد بالمبدل
نحو مررت بالانسان رجل ونحو بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل
طوى اسما للوادي بل بمعنى المكرر تقديسه لانه قدس مرتين
وان لم يكن كذلك لم يجوز ترك الموصوف نحو مررت بزيد رجل
واما نحو مررت بزيد ضارب ابو علي الابدال فتقدير رجل ضارب
كما قيل في قوله تعالى شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم
شديد العقاب على الابدال بتقدير اله شديد العقاب مثل بالناصية
ناصية كاذبة فان الناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهي الناصية
الاولى فوصفت بصفة كاذبة يكونان اي البدل والمبدل وهذا ايضا
ستة عشر قسما يضرب الاربعة في الاربعة ظاهرين

اي جاءني

اي جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم
ونحو ضربتك اياك وفيه وفيه ومختلفين نحو اخوك
ضربت زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى الاخ
الذي هو زيد ونحو ضربت زيدا اياه وفيه وفيه ولا يبدل
اسم ظاهر من مضمر فلا يقال بي المسكين ولا بكر زيد بدل الكل
مفعول مطلق وانما لا يبدل لئلا يصير المقصود انقص
دلالة من غير المقصود مع اتحادهما صدقا عليه لكون
ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب
وغير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد وافادة البدل ما لم يفده
المبدل نحو ضربتني راسي في بدل البعض وحدثتني علمي في بدل
الاشتمال واتيتني غلامي في بدل الغلط وقال ابن مالك
الضمير الواجب الاستتار في افعل ونفعل وافعل وتفعل لا يبدل
منه بدل ما سواء كان بدل الكل او غيره استنباطا لا بدال الظاهر
عما لا يقع ضميرا بارزا ولا ظاهرا الا من الغائب مستثنى
من قوله من ضمير مضمر نحو ضربته زيدا عطف البيان
تابع جنس غير صفة صفة تابع احتراز عن الصفة يوضح
متبوعه اي ذكر بحيث انه يوضح متبوعه خرج به البدل وعطف
النسق والتاكيد مثل اقسم بالله ابو حفص كنية امير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمر عطف بيان وتمامه ما ان بها
من نقب ولا دبر اغفر اللهم ان كان فجر وفصله اي فرق
عطف البيان وهو مبتداء من البدل صفة الفصل لفظا وانما معنى

فالفرق مطرد وذلك بما عرفت في الحد في مثل خبره اي في كل ما كان
عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة
المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري
بشرا وفي كل ما يختلف حكم عطف بيان وبدلا وهذا التقدير
يتناول صورة النداء ايضا انا ابن التارك اي الذي
ترك البكري من باب الضارب الرجل بشر عطف بيان
البكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل في حكم تكرير العامل
فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب
زيد وهذا الفصل في النداء ايضا فان البدل في حكم المستقل
مطلقا وعطف البيان على التفصيل الذي عرفت ولما فرغ من
المعربات شرع في المبنيات فقال المبني ما اي اسم ناسب مناسبة
معتبرة وفي هذا القيد احتراز عن المناسبات التي لم تعتبر
لضعف او علل تعارض كمناسبة غير المنصرف الفعل الماضي
في الفرعيتين ومناسبة اي للحرف مع لزوم الاضافة المانعة
للبناء مبني الاصل اي المبني في اصل وضعه وهو الحرف
والماضي والامر بغير اللام كما عرفت من قبل او وقع غير
مركب تركيبا اسناديا او غير مركب مع عامله والمضاف اليه
على هذا من قبيل التركيب الاسنادي ليس بمبني مثاله الف با تا ثا
وزيد وعمرو وبكر حاله والاصوات التي لا تركيب منها فان قيل
في اي حد يدخل نحو غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة
مبني الاصل ولا عدم التركيب وقيل المراد غير مركب حقيقة

اوحكما باعتبار قصد المشاكلة للمبني الواقع غير مركب فدخل
فيه نحو غاق صوت الغراب وحكمه اي حاصله المبني ان يختلف
اخره اي لا يختلف هيئة اخر الاسم او صفة اخر المبني
لاختلاف العوامل اي لاجل اما ان يتعلق بمعنى النفي او بالمنفي ولا
يستقيم كل منهما اما الاول فلان عدم الاختلاف ليس معلول
اختلاف العوامل واما الثاني فلانه يلزم منه توجه
النفي الي القيد وبقاء الفعل مثبتا يفسد المعنى الا ان يقال الفعل
بعد توجه النفي الي القيد يكون جائز الثبوت لا واجب الثبوت
والثبوت اختلاف اخر لا بعامل في المبني جائز الثبوت
نحو من الرجل ومن زيد والظاهر ان اللام بمعنى الوقت اي
لا يختلف اخره وقت اختلاف العوامل فيصح ان يتعلق بمعنى
النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد والقابه اي القاب
حركات اواخر البناء وسكونها والكوفيون تطلقون القاب
الاعراب على البناء وبالعكس وانما ذكر الاعراب الانواع وفي البناء
الالقاب اذ الاعراب ما به الاختلاف وكل من الرفع واخويه
نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني لا عن الحركات والسكون
وكل من الضم واخواته ليس نوعا منه بل اسم لما في اخره من
الحركات والسكون فلو قال انواع البناء سبق الذهن الى ان يكون
كل بناء بناء كما في انواع الاعراب ضم يسمى الضم ضما لحصوله
بضم شفتين وفتح يسمى فتحا لانفتاح الضم في التلفظ وكسر
يسمى كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ ووقف يسمى وقفا

يسمى وقفا لتوقف النفس فيه عن الجري وهي سبعة ابواب
وفيه بحث لان المص لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال
كالزمخشري بل هي ثمانية ابواب المضمرات ° واسماء الاشارة °
والموصولات ° والمركبات ° وانما لم يذكر اسماء الموصولات
لانها موصولات لا انها اسماء موصولات وانما جمع لاختلاف
انواعه والكنايات ° والكناية لفظ مبهم يعبر بها عن عدد
معلوم واسماء الافعال ° والاصوات ° بالرفع عطف على اسماء
الافعال وبالجر عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات
وفي الجر نظر لان المذكور من نسخ ونحوه صوت لا اسم
صوت وكذا في رفعه لان الصوت ليس باسم لعدم الوضع
فكيف يذكر في الاسماء المبنية والجواب انها ملحقة بالاسماء
جارية مجراها في البناء وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم
الوضع فعلى هذا لا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية
وبعض الظروف وانما قال وبعض الظروف لان جميع الظروف
ليست بمبنية الاصل بل المبني بعضها المضمر بني المضمر
لشبهه بالحرف لاحتياجه الى المكنى عنه ما وضع اي اسم
وضع لمتكلم او مخاطب ويرد لفظة المتكلم والمخاطب والجواب
ان المراد اسم مبني وضع على وجه الكناية لهما او ما وضع
لمتكلم او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة او ما وضع لهما
مادة ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان لهما صيغة او ما وضع
لمن هو في اوان الحكاية عن نفسه ولمن هو في اوان توجه الخطاب

فلا يرد

فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما اعم او المراد بالمتكلم الاصطلاحي
لا اللغوي ولفظ او لمنع الخلو دون الجمع فلا ينافي التعريف ونحو
امير المؤمنين يامرك بكذا وقول الامير بذاته انا اميرك فان كان
مستعملا للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج من الحد بقيد الوضع
او غائب تقدم ذكره واحترز به عن الاسماء الظاهرة فانها غيب
لكن لا بهذا الشرط واحترز به ايضا عن لفظة الغائب فانه موضوع
لغائب مطلق لا مقيد بالتقدم وهذا التقسيم للغائب غير داخل
بالحد اي سواء كان تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما على ان يراد الوضع
على وجه الكناية فيخرج اسماء الاشارة ونحوها وفيه ان كم
وكذا الموضوع للغائب على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر
فلا بد من التقييد به فكيف يكون غير داخل في الحد فهو احتراز عن اسماء
الاشارة لكونها غيبا كساير الاسماء الظاهرة بغير شرط التقدم لفظا
حقيقيا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد
لتقدم الفاعل تقديرا وفيه ان دابة المال لو جعل التقدير تقديرا
للفظ لا قسما او معنى بان تقدمه ما يتضمن الموعود اليه نحو
اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل لتضمن اعدلوا اياه او دل
عليه سياق الكلام التزاما نحو ولابويه لكل واحد منهما
السدس اي لابوي الميت اذ سوق الكلام لبيان الميراث وهو
يستلزم سبق الموت ويمكن ادراج نحو ضرب غلامه زيد
في هذا التقدم الفاعل تقديرا ومعنى وهو الحق او حكما كنحو
الضمير الى ما هو اخص في الذهن ولم يصرح به لقصد الابهام

في مقام التفخيم فهو عايد الى المذكور حكما ولا يطرد هذا الجواب
في باب التنازع لعدم قصد التفخيم فالاولى ان يقال انه
لم يصرح به لقصد الابهام تفخيما او للتحرز عن التكرار ومثاله
نحو قوله قل هو الله احد ونعم رجلا وربه رجلا
على الاجمال والتفصيل وهو متصل ومنفصل اي المضمر
قسمان فالمنفصل مبتداء والفاء للتفسير المستقل خبره
بنفسه في التلفظ به اي الذي صح التلفظ به منفردا في
الاصطلاح واما في المعنى فالمنفصل والمتصل كلاهما مستقلان
لان هما اسمان والمتصل غير المستقل بنفسه اي ما كان
لما قبله وكبعض حروفه ولم يصح التلفظ به منفردا اصطلاحا
وهو اي المضمر باعتبار انواع الاعراب اقسامه ثلثة مرفوع
ومنصوب ومجرور فالاول لان اي المرفوع والمنصوب
كل منهما قسمان متصل خبر مبتداء محذوف اي كل منهما متصل
ومنفصل والجملة خبر المبتداء الاول ولو كان قوله متصل
خبر القوله فالاولان لم يجز لعدم المطابقة الا ان يقام تقدير تعالى
موصوف اي ضمير متصل فلا يلزم المطابقة بتقدير الجامد
ومنفصل والثالث متصل فقط لامتناع تقدمه والفصل بينه
وبين جاره والفصل بين المضاف والمضاف اليه وان جاز بالظرف
في السعة لكنه ممتنع عند ازديا وجهة اخرى بواسطة
اتصال الضمير او نقول الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف
وان جاز لكنه خلاف الاصل فلا يعباء به وذلك

اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل و
والمنصوب والمنفصل والمجرور المتصل الاول اي المرفوع
المتصل او مثال النوع الاول من الانواع الخمسة ضربت
اي ضمير ضربت ضربنا ضربت ضربتما الى اخر صرف الماضي
وهو خبر الاول والجملة مستانفة انما ابتداء بالمتكلم
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ولهذا قدم في الحد
واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وضربت الى ضربن
وضربن فان قيل لا يدخل في هذا التعداد ياء ضمير المخاطبة
وبعض المستكنات في المضارع نحو اضرب ونضرب
ولو قيل مكان ضربت الى ضربن واضرب الى يضربن لكان اولى
اذ لا فرق بين الماضي المجهول والمعروف في الضماير بخلاف
المضارع قيل فان قيل الى هذه لحد الحكم لا للاسقاط
فيلزم ان يدخل ما بعدها في الحكم قيل معناه الاول ضُربتُ
وضُربتَ وما دون ذلك الى ضُربن وضُربن فيكون الى للاسقاط
فيدخل ما بعدها فيما قبلها ولنا ان نقول ان الى بمعنى مع
او حتى والثاني اي المرفوع المنفصل انا وما دونه من نحو
انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما الى هن
والثالث اي المنصوب المتصل ضمير ضربني وما دونه وهو
ضربنا ضربك ضربكما ضربكم الى ضربكن وضربه
الى ضربهن وضمير انني وما دونه من اننا انك الى انكن
وانه الى انهن نظير الضمير المنصوب المتصل بالحرف

والرابع اي المنصوب المنفصل اياي وما دونه من ايانا
واياك الي اياكن واياه الي اياهن والخامس اي المجرور
المتصل ضمير غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال
المتصل بالحرف وما دونهما وهو غلامنا ولنا الي غلامهن
ولهن والضمير المرفوع المتصل خاصة وانما قال خاصة
لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف
المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله
وقوله خاصة حال من فاعل يستتر والتاء للمبالغة
او مصدر على زنة فاعلة منصوب بفعل محذوف
اي اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة
ويستتر خبر المبتداء ويتعلق به في الفعل الماضي الغائب
نحو ضرب والغائبة نحو ضربت وفي المضارع عطف
قوله في الماضي للمتكلم صفة المضارع نحو اضربُ ونضربُ
مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا مطلقا سواء كان
واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا والمخاطب عطف
على قوله للمتكلم نحو يا زيد تضرب والغائبة نحو هند تضرب
ويستتر في الصفة استتارا مطلقا او زمانا مطلقا
سواء كان واحدا او مجموعا او مثنى مذكرا او مؤنثا
نحو يا زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
والهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات

والالف والواو حرف التثنية والجمع ليستان بضميرين
بدليل تغيرهما بالعامل ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير
المرفوع والمنصوب المنفصل الا لتعذر الضمير المتصل
لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن
لا يسوغ الانفصال واللام بمعنى الوقت اي لا يسوغ المنفصل
في جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على اصلها اي لا يسوغ
المنفصل الا لاجل تعذر المتصل والاضافة فيه اضافة المصدر
الي الفاعل وذلك اي تعذر المتصل كائن بالتقديم اي بسبب
تقديم الضمير عامله نحو اياك ضربتُ او على صلة التقديم
لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال
انما يكون باخر العامل او بالفصل بين الضمير وعامله
لغرض لا يحصل الا اذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال وانما
تعذر ح لان الانفصال ينافي الاتصال وترك الفصل يفوت الغرض
او بالحذف اي بحذف العامل لا لاحذف عامله لا يوجد في اللفظ
ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لفوات
ما يتصل به حال او خبر يكون او حرفا عطف على قوله معنويا اي
يكون عامل الضمير حرفا والضمير المرفوع نحو ما انت قائما لانه
لو اتصل به لوجب ان يستتر والاستتار في الحرف لا يجوز بخلاف
المنصوب نحو انك وانني والجملة حال ولا يحتاج الى الضمير
لانها من باب لقيتك والجيش قائمٌ او بكونه اي الضمير ضميرا
مسندا اليه اي الي ذلك الضمير صفة مفعول ما لم يسم فاعله

لقوله مسندا وانما لم يقل مسندة مع تأنيث ما اسند اليه
وهو الصفة لان ترك التأنيث فيما يجوز تأنيثه لدى الفصل
اولى جرت تلك الصفة الجملة صفة على غير من هي له
اي تلك الصفة كائنة له ليدل الانفصال الذي هو
خلاف الاصل على عدده الى البعيد وحمل صورة عدم
اللبس في الصفات على صورة اللبس طردا للباب بخلاف الفعل
حيث اقتصر فيه ابراز الضمير عند اسناد فعل جرى على غير
من هي له على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف
هند زيد تضربه هي حيث لا يجب تضربه هي لعدم اللبس
والحكم لا يختلف في المسئلة بين من هي له وما هي له
لكنه ذكر الاصل وهي من المختص بذي العلم مثل اياك ضربت
مثال التقديم على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل
لغرض واياك والشر اي اتق نفسك والشر مثال لحذف العامل
وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل
حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير
الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة
لهند حيث تام الضرب بها واختار بالتمثيل صورة عدم اللبس
ليستدل به على اللبس بخلاف ما لو عكس والكوفيون يقولون
في الصفة نحو هند زيد ضاربته هي
بعدم الضمير في صورة عدم اللبس ولفظه هي تاكيد الضمير
المستكن في ضاربته لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل الزيدون

العمرون

العمرون ضاربوهم نحن وقد عرفت ضعفه قاعدون
على انه وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا
يكون فاعلا لكما قيل ولانه لو كان فاعلا لكان داخلا في
صورة الفصل لغرض اذا اجتمع ضميران والحال ليس
احدهما اي احد الضميرين مرفوعا عن نحو اكرمته
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفعل
اصلا فيجب الاتصال فان كان الشرطية جزاء الشرط
احدهما اي احدى الضميرين اعرف من الاخر
احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب
الانفصال في الاصح للتحرز عن تقدم احد المتساويين
من غير مرجح ولكن الاول بالاتصال ولا بانف الثاني
عن اللحوق بمثله من كل وجه وفيه نظر وقوله راجح
وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع
العظم نابها باتصال الضميرين شاذ وقدمته اي
الاعرف احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو
اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر التكلم في تأخير الاعرف
وجه
باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على
خلاف الاصل وحكي عن سيبويه فيه تجويز الاتصال ايضا
نحو اعطيتهوك نظرا الى ترجيح المعنوي باعتبار المقدم المعنى
عن الترجيح اللفظي فلك الخيار في الثاني المؤخر اتصالا وانفصالا
الضمير
فجاز الانفصال باعتبار الفصل بالفضلة والاتصال

باعتبار عدم اعتداد الفصل بما هو متصل فان قيل ان ثبت
هنا تعذر الاتصال فالانفصال والا فالاتصال لواحد
النقيضين واقع لا محالة فلا وجه للخيار وقيل يعارض فيه
جهة التعذر وعدمه فجوازا لوجهين توفيقا مثل
اعطيتكه وضربك مثال المتصل واعطيتك اياه وضربني
اياك مثال المنفصل فانه اجتمع فيه ضميران كلاهما
غير مرفوع لنصبهما في اعطيتكه وجر الاول و
ونصب الثاني في ضربيك احدهما اعرف وهو ضمير
الخطاب في اعطيتكه وياء المتكلم في ضربيك وقدم
الاعرف فيهما فجاز في الثاني الوجهان لاتصال والانفصال
والا اي وان لم يكن كذلك فهو اي الثاني منفصل لا غير
نحو اعطيته اياه واياك والمختار في خبر باب كان
الانفصال نحو كان زيد قائما وكنت اياه والضمير للقايم
لانه في الاصل خبر المبتداء ويجوز الاتصال لانه بعد
دخول العامل اشبه المفعول ولكن الحقيقة راجحة
على الشبه فيختار الاول والاكثر لولا انت الى اخرها
اى الى لولا انتن ولولا هو الى لولا هن ولولا انا الى لولا
نحن وعسيت الى اخرها لكونها بعد لولا مبتداء
وما بعد عسى فاعل ولا يخفى عليك حكمهما انفصالا
واتصالا واعلم انه ذكر الضمير المتوسط وهو ضمير
المخاطب ولو قال لولا انا وعسيت الى اخرهما كان اولى

لان

لان المتكلم مقدم فيدخل ما دونه في قوله الى اخره بخلاف
ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم في قوله الى اخرها فيقصر
العبارة عن ذكره وجاء لولاك وعساك بالاتصال فيهما
على الخبرية الاول بجعل لولا جارة في الضمير خاصة والنصب
في الثاني بحمل عسى على لعل للموافقة للترجي ويلزمه بيان
متعلق الجار وهذا عند سيبويه ويمكن ان يكون على طريقه
بحسبك درهم فانه لا يحتاج الى المتعلق واما الاخفش
فيجعلهما مرفوعين على الابتداء والفاعلية باستعارة
المجرور للمرفوع في الاول كعكسه في ما انا كانت
والمنصوب للمرفوع في الثاني كعكسه في ضربيك انت ويلزمه
تغيير اثني عشر ضميرا فيهما الى اخرهما يقال لولاك وعساك
لولاكما وعساكما الى لولاكن وعساكن ولولاه وعساه
الى لولاهن وعساهن ولولاي ولولانا وعساي وعسانا
ونون الوقاية سميت نون الوقاية لانها تقي الفعل عن
اخ الجر مع الياء اي ياء الضمير لانه تمنعه في الماضي لصورة
الفعل عن الكسرة التي هي اخ الجر المختص بالاسم والمراد بها
الكسرة التي في الاخرين ومنا بخلاف كسرة تضربين
لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا
وقل الحق لعروضها بانضمام كلمة مستقل غير متصلة فيكون
عارضا محضا ولهذا لا يعود المحذوف فيهما بخلاف
الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولك

ضربني ولا ضيّر في كون ضربني دون قولا ضمير ضربني منصوب
وضمير قولا مرفوع اذا كان فوق المثالين المضروبين
فاعرف وقوله اذهب القوم ليسي بترك النون
بالحمل على ليتي وحمل دعاني ورماني على ضربني طرداللباب
او لصون الفعل عن الكسرة تقديرا وعساي محمول على لعل
والاكثر عساني واجاز الكوفيون في فعل التعجب ما احسني
وما احملي بترك النون فان قيل نون الوقاية حرف
لما يصان الفعل عن اخ الجر ينبغي ان يصان عنه الحرف
ايضا قيل كسرة نون الوقاية ليست اخ الجر لعدم كونها
في الاخر لكونها على حرف واحد والاخير مما يكون
عما له اول بخلاف ما لو دخلت اخر الفعل وفي المضارع
عطف على قوله في الماضي عربا خاليا ويتعلق به قوله
عن نون الاعراب اى النون هي الاعراب فالاضافة بمعنى من
لخاتم فضة لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا
من وجه نحو يضربني ويكرمني وانت الخطاب لغير معين
وهذا عطف جملة على جملة مع ظرف زمان لخبر النون
اللام للعهد اي نون الاعراب فيه اى في المضارع صفة
النون اى النون الحاصلة فيه ولدن عطف على النون
اى انت مع لدن وان واخواتها وهي انّ وكانّ ولكنّ
مخيّر خبر انت اي مختير بين الاتيان للمحافظة عن الحركات
البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين الترك

نحوا

نحوا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من
النون في المخرج والحمل على لعن وعن وانّ من لغاتها
وكما في ليت للحمل على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع
وتحقق الداعي وقصد الابقاء على حركتها والحمل خلاف
الاصل اختير فيها الاتيان ولما ازداد مانع في لعل وهو
انضمام ثقل كسرة الحروف مع ثقل التضعيف اختير فيه الترك
فقوله واخواتها مستثنى منه ليت ولعل لعدم التخيير فيهما
لعدم استواء الجانبين الا ان يقال التخيير لا يوجب
استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما
لا ينافي التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختيار
الاتيان كما في ليت واختيار الترك فكان من صورة
التخيير فلا بد قوله ويختار في ليت وعكسها
لعل على خروج ليت ولعل من هذا الكلام ويختار
لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان استعمالا
اذ لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه
لا يحذف فيه الا لضرورة الشعر نحو قوله كنية جابر
اذ قال ليتي أصادفه وأفقد بعض مالي ومن وعن وقد
وقط هما بمعنى حسب فيختار الاتيان فيها فيقال مني
وعني وقدني وقطني بمعنى كفاني للمحافظة على السكون
اللام اى الذي هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة
والترك قياسا على لحوق الساكن الظاهر نحو من ابنك

من الرجل وعكسها اى عكس ليت لعل اى يختار فيها
تركها لثقل التضعيف وكثرة الحروف كلعل لكراهة
لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين ظرف يتوسط
المبتداء والخبر فان قلت يلزم فى المبتداء والخبر الجمع بين
الحقيقة والمجاز فيقال ذلك جائز عند المصر باختلاف
الجهة او يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام
عند الكل فيراد بالمبتداء المسند اليه المقدم وبالخبر المسند
المؤخر بالترتيب او يراد وبالمبتداء خبره الاول من الاسمية
وبالخبر الجزء الثانى ونحو ذلك مما يصح او يقال المبتداء والخبر
على الحقيقة والظرف متعلق بيتوسط كما يقال رايت هذا
الشباب فى شبابه وصبائه قبل صفة المبتداء والخبر
او ظرف يتوسط اى قبل دخول العوامل اللفظية من نحو
كان وان وعلمت واخواتها وفروعها مثاله زيد هو القائم
وبعدها اى وبعد العوامل صيغة ضمير مرفوع انما
لم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا ويمكن
الاختلاف فى كونه صيغة مرفوع منفصل مطابق
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة
للمبتداء لكونه عبارة عنه ومن الواجب المطابقة بين العايد
والمعاد مثال ما بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب وانه
هو الغفور الرحيم وعلمته هو القائم وما زيد
هو الكريم يسمى فصلا الجملة صفة اخرى

وهذا

وهذا عند البصريين والكوفيون يسمونه عمادا لانه يحفظ
ما بعده عن السقوط كما دالبيت وقال الخليل وسيبويه
تسمى فصلا لفصله بين ما قبله وما بعده ببيان
ان ما بعده ليس فى حين الاول وليس من صفاته ومتمماته
والمتأخرون قالوا سمى فصلا لانه يفصل اى يفرق بين الخبر
والنعت وما الوجهين واحد والفرق فى العبارة ليفصل حقيقة
فيما يلتبس او حكما فيما لا لبس لكان الحمل على صورة اللبس اللازم
على التوسط لا التسمية لان هذا الفرض لا يحصل بالتسمية
بين ظرف يفصل كونه الضمير عايدا الى الخبر وان كان المذكور
سابقا كلا الجزئين لتعينه القرينة اذ هو المتعين لصلا
حية النعت او الى كون ما بعده نعتا او خبرا لكثر انسحبه
فيدخل حيث لا لبس وذلك عند اختلاف الاعراب
وكون المبتداء ضميرا وغير ذلك بالحمل على صور اللبس
وكما ان الضمير يفصل كذلك يفيد ضربا من التاكيد وقوله
نعتا حال او خبر وشرطه اى شرط هذا التوسط او شرط الفصل
او شرط المذكور من الصيغة ان يكون الخبر معرفة او افعل
من كذا لان الفصل انما يحتاج اليه فى المعرفة وافعل من
ملحق بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو
ذكر مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل لا صالتهما واستغنائهما
عن المثال لكثرتهما بخلاف الفرعين واجاز المازنى

وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم وامتناع دخول اللام
ولقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور وفيه انه لا يتعين
في الاية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتداء او تأكيدا كما في
قوله تعالى انه هو اضحك وابكى ولا موضع له اي لا محل
للضمير الفصل من الاعراب وقوله ظرف مستقر خبر لا عند
الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم
ملغى لا مقتضى فيه ولا عامل ويستبعد الخليل الغاء الاسم
وقوله عند الخليل خبر لا او يتعلق بقوله له لكونه ظرفا مستقرا
او يتعلق بمعنى النفي وبعض العرب يجعله اى ضمير الفصل مبتداء
ويجعلون الجملة خبر المبتداء الاول وما بعده بالنصب
عطف على الثاني مفعولي يجعله اي يجعله خبره فلا ينصب
في كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وقوله خبره
يحتمل ان يكون مرفوعا خبرا لما قبله والجملة حال وبعض
العرب يجعله تأكيدا لما قبله ودخول اللام الممنوع دخولها
على التأكيد يمنع ذلك وبعضهم يجعله تابعا لما بعده
وذلك ليس بمعهود في كلامهم اصلا على انه ينتقض
بكنت انت الرقيب ويتقدم قبل الجملة قيل قوله قبل حشو
والغرض يحصل بان يقول يتقدم الجملة الا ان يقول
من باب اسرى بعبده ليلا اى يقع قبل الجملة او التصريح
بلفظ قبل لتأكيد التقدم لان تقدم الضمير على معاده
غير ظاهر فبالحري ان يؤكد ضمير غائب يسمى صفة الضمير ضمير الشان

اذكان

اذا كان مذكرا والقصة اذا كان مؤنثا وهو يعود الى ما
في الذهن من شان وقصة ويختار تأنيث الضمير لرجوعه
الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد
المطابقة نحو فانها لا تعمى الابصار يفسر ذلك الضمير لابهامه
وهو ايضا صفة ضمير غائب بالجملة انما وضع المظهر
موضع المضمر لزياده التمكن في الذهن لان عود ضمير الشان
الى الجملة خلاف ما عليه شان الضمير فكان من مظان
التعثر بعده اى الواقعة بعد ذلك الضمير لان القصة
والشان لا يكونان مفردين والفراء يجوز تفسيره بالمفرد
المأول بالجملة نحو كان قائما الزيدان وقوله بعده
ستدرك بقوله ويتقدم قبل الجملة لكنه ذكره
لكان التأكيد لما مر ويكون ذلك الضمير منفصلا و
متصلا تفسير لضمير الشان والقصة مستترا تقسيم
للمتصل وبارزا اى غير مستتر على حسب العوامل فان كان
عامله معنويا بان كان مبتداء كان منفصلا وان كان لفظيا
يصلح الاستتار الضمير كان مستترا والا كان بارزا
مثل هو اى الشان مثال المنفصل زيد قائم وكان اي
الشان مثال المتصل المستتر زيد قائم وانه مثال
المتصل البارز زيد قائم وكذلك نحو ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا وحذفه
اى حذف ضمير الشان حال كونه منصوبا ضعيف

اي جائز مع الضعف لعدم الدليل عليه لاستقلال
الخبر كلامًا وعدم الرابطة فيه وفيه انه قد يقوم الدليل
عليه وهو رفع زيد قائم والجواب لكونه على صورة الفضلات
الاّ مع انّ اذا خففت مستثني مفرّغ اي حذفه ضعيف
من كل عامل الا مع انّ اذا خففت واذا ظرف لمعنى المقارنة
او لمعنى الاستثناء اى الا مقترنا بانّ وقت تخفيفها
او استثني وقت تخفيفها فانه لازم اي فان حذفه
معها لازم امّا القول بوجوده فليكون عاملة اعتبار
القوة شبهها بالفعل وامّا امتناع التلفظ به فليكون
ملغاة صورة عملًا بالتخفيف وتغير الصورة
اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه فان قيل ان
اريد بالمشار اليه في الحدّ الاشارة الاصطلاحيّة
لزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة
في المحدود اصطلاحية وان اريد الاشارة اللغوية
لا يتم التعريف لاشتماله على ضمير الغائب والمعهود وغيرهما
وقيل المراد الاول والتعريف لفظي اي تعريف لفظ بلفظ
اجلي منه او يقال الاشارة في المحدود لغوية والاسم
صارت هي جزء المحدود والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة
والمراد الثاني ويخرج الثاني ضمير الغائب ونحوه باعتبار الحيثية
فانه وان وضع للاشارة الى شيء بالمعنى اللغوي لكنه
لم يقصد فيه ذلك بل كونه كناية عن غائب متقدم الذكر

او المراد

اوالمراد اشارة حسية فلا يرد ضمير الغائب ونحوه ويرد
عليه ذلك كم التبه واجيب بانه على التجوز وهي مبتداء
محذوف الخبر اى وهي خمسة والجملة بعده مبينة
ذا يحتمل ان يكون خبرا بحذف المعطوف اى هي ذا واخواته
قوله للذكر خبر مبتداء محذوف اى هي للذكر وللمثناه
كذا او هو خبر ذا والجملة خبر الاول والضمير محذوف
اي ذا منها للمذكر قال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة
ثنائية كهو وهي ومَن وما فلا يحتاج الى بيان اصل
وغلبة احكام الاسماء المتمكنة تمنعه وقيل اصله
ذَوَوُ فحذفت الواو اعتباطًا وقلبت الاولى الفا وبني
لمشابهته للحرف في الافتقار فذهب التنوين للبناء
فصار ذا وفيه انه يقتضي ان يكون تثنية ذوان كعصوان
وفيه انه لم يقل ذلك فرقا بين المتمكن وغيره قيل اصله
ذَيَيٌ بيائين وقيل ذَوَيٌ وقيل اسم الاشارة الذال والالف
زائدة وقال الاخفش اصله ذيّ بالتشديد وللمثناه بحذف
الموصول اي والذى لمثناه وذان وذين بدلان ذان وهي
صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذين
وهي صيغة مرتجلة للمثنى المنصوب كاباو اباك والا لقيل
ذايان او ذووان كعصوان ورحيان فالاكثرون
على بنائهما لقيام العلة وهي مشابهتهما الحروف
في الاحتياج وقيل معرب لاختلاف العوامل وبناء الواحد

وبناء الجمع شاهد اصدق على بنائه وعدم اضافة الاختلاف
الى العامل بجعله بناء على الوضع كاختلاف صيغ الضمير
وهكذا القول فى اللذان واللذين وعن ابى اسحق الزجاج
ان المثنى مطلقا مبنى لتضمنه معنى واو العطف اذ اصل
زيدان زيد وزيد وللمؤنث تا بقلب الذال تاء وذلك
لان التاء والياء قد يكونان للتانيث كضاربة وتضربين
وتى بالجمع بين القلبين وته وذه بقلب الفهما هاء
وتهى وذهى بالجمع بين البدلين وللمثناء اى لمثنى المؤنث
تان وتين على الخلاف المذكور فى ذان وذين ولجمعهما
اى المذكر والمؤنث اولاء عاقلا كان او غير عاقل ممدا وقصرا
اى سواء كان ممدودا او مقصورا وقد ينون
مكسورا كصه وان كان اولاء معرفة لافادة البعد
وتنزيله بالبعد منزلة النكرة واعلم انه اذا كان مقصورا
يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة حرف التنبيه
يعنى ها ويتصل بها اى باسماء الاشارة حرف الخطاب
والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه
وفيه ان ضمير انعم كذلك وفيه انه وجد فيه دليل
الاسمية وهو الاسناد اليه وهى اى حرف الخطاب
خمسة والقياس يقتضى ستة لكن اشترك خطاب
الاثنين فبقى خمسة والحرف يذكر ويؤنث وهنا
اعتبر التذكير لذا انث العدد فيكون خمسة وعشرون

بضرب اسماء الاشارة الخمسة فى حروف الخطاب الخمسة
وهى اى تلك الخمسة والعشرون ذاك وما سواه الى ذاكن
فيكون الى اسقاطه فلا يخرج ما بعدها وذانك وما سواه
الى ذانكن وكذلك البواقى وهى تاك وتيك الى تاكن وتيكن
وكذلك اخواتها واولئك الى اولئكن والجملة عطف على جملة
وهى ذاك اى ولما راى المصنف تحقق هذا الفرق باستعمال
ذا مكان اخويه لم يتخذ مذهبا واحال الى غيره فقال
ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط والظاهر
ذكره فى الوسط الا انه اخر لتوقف معرفة المتوسط
على معرفة الطرفين وتلك مبتداء وذانك وتانك
النون فيهما بدل من اللام عند المبرد وعوض عن الف
واحد عند غيره مشددتين حال من ذانك وتانك
المحكوم عليهما بالمماثلة فيكونان فاعلين معنى وفيه لان الحال
لا يتقدم على العامل المعنوى ويجوز ان يكون التقدير
اذا كانتا مشددتين واولالك مثل ذلك فى افادة
البعيد خبر تلك وقال الاندلسى لا فرق بين تشديد النون
وتخفيفها قربا وبعدا والنحاة فرقوا وذلك عند المبرد
فى افادة البعيد والما ثمه وهناك وهنا وهنا بفتح الهاء
وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء فللمكان
اى فللاشارة الى المكان خاصة اى اخصه خصوصا
والجملة مؤكدة واما قولهم قال كذا ومن ثمه قيل

كذا فللاشارة الى المكان الاعتباري الموصول وبني الموصول
حيث يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف في الافتقار ما موصولة
او موصوفة لا يتم جزءا اي مبتدا او خبرا او فاعلا او مفعولا
او نحو ذلك وجزء تمييز اي لا يتم جزئيته او حال اي لا يتم
حال كونه جزءا من التركيب الا بصلة فان قلت ان اريد بالصلة
اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد وان اريد
الاصطلاحية فاما ان يوجد الموصول في تعريفها او لا
وعلى الاول يلزم الدور وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة
خبرية صلة وليس كذلك قال المصر اريد بالصلة
اللغوية فلا يلزم تعريفه بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحي
وفيه انه لو لم يرد الصلة الاصطلاحية لا يتم الحد على انه
قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل بجملة خبرية على اصطلاحهم
فيتناقض كلامه قلت الظاهر انه ليس تعريف الموصول باعتبار
اخذ الصلة فيه من باب تعريف الشيء بنفسه بل هو من باب
تعريف الشيء بما يحتاج الى تفسير اخر من غير ان يعود الى المحدود
حتى يلزم الدور كما يقال العالم من قام به العلم ثم
يقال العلم صفة يتجلى به المذكور لمن قامت هي به فان قيل
الموصول كما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد كذلك لا يتم فضلة الا
بهما فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء اعم من الركن
فيتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركنا بفوت
الكلام بفواته ولو قال ما لم يتم جزءا الا بجملة خبرية

وضميرله

وضمير له كان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال
والتفصيل وذلك من باب البلاغة او قصد بيان المصطلح عليه
لتلك الجملة وذلك الضمير وعايد احتراز عن نحو حيث
فانه لا يتم جزءا الا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج الى العايد
وفيه انه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج لاخراجه
الى قيد اخر لان جملتها لا يسمى صلة اصطلاحا ولو
اريد بالكلية كان قوله وعايد احترازا عن الموصول الحرفي
وصلته اي الموصول جملة خبرية معلومة للمخاطب
فان قيل الموصول معرفة فكيف يبين بالجملة وهي نكرة قيل
لا ضير فيه اذ قد تفيد النكرة ما لا تفيده المعرفة والعايد
ضمير له اي وعايد الموصول ضمير الموصول وصلة الالف
واللام وهما من الذي والتي صارتا بمعناهما
للتخفيف اسم فاعل او مفعول بمعنى الفعل لان اللام الموصولة
يشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة
معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا
واعلم ان اعراب الصلة بالموصول كاعراب ما بعد
الا باعراب الا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي
للمؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث بالالف
رفعا والياء نصبا وجرا والاولى والذين كلاهما
لجمع المذكر واللائي واللاتي واللواتي لجمع المؤنث
ومن وما واي نحو ايهم اشد على الرحمن عتيا واية

نحو ايهم احسن من هند عندي وذو الطائية

اى المنسوبة الى بني طي نحو لئن لم تغير بعض ما قد

صنعتم لانتحين للعظم ذو انا عارقه وقوله فان الماء ماء ابي

وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها وذا

الذي بعد ما التي للاستفهام نحو ماذا صنعت وقيل مطلقا

والالف واللام عطف على ما ذكر من الموصولات فان قيل

الالف واللام يوهم كونهما موصولين قبل الجمع

بحرف الجمع كالمجمع بلفظ الجمع فكانه قال ومجموعهما

والعائد المفعول اللام في العائد للعهد اى العائد الذي

لا يتم الموصول الا به فيخرج العائد الذي هو الى غير الموصول

والعائد اليه المتعدد ثم قيده بالمفعول ليخرج العائد

الذي هو غير المفعول وفيه نظر لان العائد الذي

هو مبتداء وخبره غير جملة يحذف في صلة اى مطلقا

و في صلة غيره عند طولها نحو وهو الذي في السماء

اله وفي الارض اله يجوز حذفه مرادا الا لمانع كما في

الذي ما ضربت الا اياه لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج

الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى ان المحذوف

ضمير لا ظاهر واعلم ان العائد الى الموصول غير اللام

اذا كان فضلة ولا يكون ضمير سواه يجوز حذفه لدلالة

الموصول عليه بخلاف ما اذا كان ضمير الفاعل اذ الفاعل

لا يحذف وبخلاف الضميرين نحو الذي ضربت عنده

غلام

غلامه زيد حيث لا يدل الموصول على المحذوف لاستغنائه

عنه وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية

فيهما وبخلاف العائد في قوله سمع الله لمن حمده فان الضمير

عائد الى غير الموصول فيكون مستغنيا عنه فلا يجوز

حذفه منويا فاذا قال سمع الله لمن حمد قاصدا قوله لمن حمده

على ما هو شان من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جائز

من جهة النحو للزوم حذف الضمير المستغني عنه مرادا فلا

يكون مما يشبه الفاظ القران فينبغي ان يفسد الصلوة

كما جاء في بعض الروايات واعلم ايضا الضمير وان كان فضلة

لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت الضمائر

للاختصار وبعد الحذف يستوي الظاهر والمضمر فلا حاجة

الى ارتكاب مخالفة الاصل الاضمار والحذف مع حصول

الغرض بحذف الظاهر وهو الاختصار لكنه اذا اجنح الى

الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول يجوز

حذفه لقيام الدليل على عدم تحقيق مخالفة الاصل واذا

اخبرت بالذي اى اذا اردت ان الخبر عن خبر جملة

باستعمال الذي والتي فالباء للاستعانة وليست بصلة الا

اخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي او

قعت كلمة الذي في صدر الجملة وجعلت عطف

على صدرتها موضع في مكان نصب بتقديم في وان لم يكن

منها كلفظة المكان المخبر عنه الذي قصد الاخبار عنه ضميرا

مفعول جعلت لها اي لكلمة الذي مفعول ثان واخرته
اى المخبر عنه حال كونه خبرا فاذا الفاء تفسيرا وتعليلا خبرت
اي اردت الاخبار عن زيد الكائن من ضربت زيدا فمن تبعيضه
وصفة قلت الذي ضربته زيد بتصديرا الذي وجعل
الضمير في موضعه وتاخير زيد خبرا وكذلك خبر مقدم
اي مثل الذي في الالف واللام مبتداء في الجملة الفعلية
المتصرفة خاصة اي خصت الالف واللام بالجملة الفعلية
خاصة اى خصوصا ليصح منه بناء اسم الفاعل او المفعول
من الفعل فاذا تعذر امر منها اى من الامور المذكورة تعذر
الاخبار المذكور ومن ثمه اى لاجل انه اذا تعذر منها
تعذر الاخبار امتنع الاخبار في ضمير الشان ضمير لامتناع تاخيره
خبرا لاستلزامه التقدم على الجملة نحو هو زيد قائم وقد جعل
المخبر عنه ظرفا على الاتساع وانما بداء بالتفريع من الاخير الاول
احذافيه من القريب والموصوف بدون الصفة بخلاف
الذي ضربته زيد العاقل والصفة فقط فلا يجوز في
ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد لامتناع وضع
الضمير موضع الموصوف لان الضمير لا يوصف ولا عن العاقل
لامتناع وقوع الضمير صفة لانه لا يوصف به والمصدر
العامل بدون المعمول نحو عجبت من دق القصار الثوب
لامتناع عمل الضمير بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب والحال نحو جاءني زيد راكبا لامتناع تعريفها

و

والضمير المستحق لغيرها اي الذي نحو زيد ضربته فلو قيل
في الاخبار عن ضمير المفعول الذي زيد ضربته هو
لزم خلو المبتداء او الموصول عن العايد وكل منهما
ممتنع وقوله لغيرها مفعول المستحق واللام لتقوية العمل
والاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها
نحو زيد ضربت غلامه ولو قيل في الاخبار عن غلامه
الذي زيد ضربته غلامه لزم خلو الموصول او المبتداء
عن العايد وما مبتداء الاسمية اى المنسوب الى الاسم
نسبة الجزئي الى الكلي واحترز به عن الحرفية موصولة
نحو اعجبني ما صنعت واستفهامية نحو وما تلك بيمينك
يا موسى وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي شيء معجب واما بجملة
نحو قول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر له
فرجة كحل العقال ويحتمل ان يكون ما في البيت كافة
ومن تبعيضية ومتعلقه بتكره والمثال يصلح محتملا
وتامة اي نكرة غير موصوفة ولا صفة نحو قوله تعالى
ان تبدوا الصدقات فنعما هي اى نعم شيئا هي
بمعنى شيء منكر عند ابي علي وبمعنى الشيء معرفا
سيبويه وصفة نحو اكرمته بوجه ما اي
بوجه اي وجه وقيل هو حرف زايد وفايدة
الابهام وتاكيد التنكير تعظيما نحو لامر ما غليت

لانّ ان دياد شبهه بالحرف لان دياد افتقاره لحذفه عارض
جهة اضافته فعاد مبنيا لان ما هو صفة الاشباه
يميل اليه كل شئ باد في سبب وبني على الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد على هذا التمسك اي اذا كانت غير مضافة
نحو اضرب ايا افضل فانه لا يسمع الا منصوبا فالاولى
ان يقال اي اذا كانت مضافة يبني على الضم سماعا
نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا اي هو اشد وذهب الكوفيون الى انها معربة
مبتداءة استفهامية لا موصولة ومن شيعة متعلق
النزع ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتاويل
مقول فيهم وجملة يونس على التعليق بالاستفهام
فيلزم التعليق في غير افعال القلوب وهو من خصايصها
كما عرف وحمل الاخفش على زيادة من في الاثبات
كما هو مذهبه وجعل ايهم اشد مستانفة وقال
سيبويه لا اعراب ايضاح جيد قال الجرمي خرجت من خندق
الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب ايهم
افضل الا منصوبا وانما لم يستثن يا ايها الرجل لانه
في بيان اعرابهما من بين الموصولات لا مطلقا وفي ماذا
صنعت وكذا من ذا اكرمت وجهان احدهما
ما الذي افادة معنى الذي يكون ذا موصولا والجملة
صفة وجهان او مستانفة وجوابه اي جواب ماذا صنعت

رفع

رفع على هذا الوجه اي مرفوع او ذو رفع لجواب من ابوك
على انه خبر المبتداء المحذوف فالتقدير في قوله الاكرام
في جواب من قال ماذا صنعت الذي صنعت الاكرام و
والجملة جواب رفع معترضة والوجه الاخر اي شيء
صنعت يكون ما استفهامية بمعنى اي شيء منصوبة
المحل على انها مفعول به لقوله صنعت وجوابه اي جواب ماذا
صنعت على هذا الوجه نصب على المفعولية فان قيل
الاكرام في جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام
وقرئ قل العفو في جواب ماذا ينفقون على الوجهين
وقوله نصب كرفع اسماء الافعال يثبت لقيامها
مقام الامر والماضي والدليل على انها ليست بافعال مخالفة
صيغتها صيغ الافعال وتنوين بعضها ودخول اللام في بعضها
والنقل عن المصدر والظرف والجار والمجرور في بعضها كرويد
ووراءك وعليك ظاهر وبعضها يشبه ان يكون
مصدرا ولم يثبت استعمالها مصدرا نحو شتان وشتان
وهيهات ونزال فانها على زنة كيان وفوقاة وذهاب
فحمل المحتمل على المتعين وجعل الكل منقولا كما كان
كان هذه يحتمل الوجوه الاربعة وهي ان يكون ناقصة
على اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة بمعنى الامر
قدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه او الماضي وضعا
فلا يرد نحو الضارب بمعنى الذي ضرب وفيه انه لما كان

بمعنى الامر والماضي وضعا صدق حد الفعل عليه وفيه
انها وضعت اولا اسماء ووضعها بمعنى الافعال وضع
اعتباري استعمالي فلم يتناول نحو الضارب امس لعدم
هذا الوضع ولم يخرج عن الاسماء لعدم تحقق ذلك
الوضع ويرد عليه أف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع
واجيب ان اصلهما كونهما بمعنى تضجرت وتوجعت وان عبر
عنه بالمستقبل مجازا فلا يرد بعضا مثل رويد زيدا مثال
المتعدي ونظير ما كان بمعنى الامر وزيدا مفعول رويد وهي
مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل مسد الخبر كاقايم
الزيدان على راي وفيه ان معنى الفعل يمنع الابتدائية وفيه
انا لا نم ان هذا النوع من الابتداء ينافيه معنى الفعل لكونه
مسندا به لا مسندا اليه وقيل انها منصوبة المحل على
المصدرية وفيه انه يستدعي تقدير الفعل قبلها
فلا يكون ح اسماء الافعال والحق انه لا محل لها
من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها
حكمه اي امهله وهيهات ذلك اى بعد مثال اللازم
ونظير ما كان بمعنى الماضي واشار بالمثالين الى تقسيم اسماء
الافعال الى ما كان بمعنى الامر او الماضي والى ما كان متعديا او لازما
والى ما كان المنقول عنه فيه مستعملا اولا وفعال اى
ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر الكائن من الثلاثي
ويحتمل ان يكون حالا من قوله قياس اى قياسي او ذو قياس

اي يصح اشتقاقه من كل ثلاثي كنزال هي مثال نزال بمعنى
انزل وفعال ما يوزن بفعال مصدرا حال من ضمير مبني
معرفة كفجار بمعنى الفجرة صفة اخرى لمصدرا او هو كفجار
والجملة معترضة او صفة مختصة بالنداء او لازمة صفة
او خبر مبتدا محذوف نحو يا فساق مبني خبر فعال المشابهة له
اى لمشابهة فعال التي هي مصدر معرفة او صفة لفاعل
بمعنى الامر وقوله له مفعول به للمشابهة واللام لتقوية
العمل عدلا وزنة تمييزان اي لمشابهة عدله وزنته
كعدل فعال وزنته او حالان اي حال كونه معدولا وصاحب
زنة فعال وعلما الواو والداخلة على قوله مبني في الحجاز وعلما
حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف
فيه حال كونه علما للاعيان وان تعلق لكل من قوله مبني في الحجاز
معرب في تميم لزم توارد العاملين وان تعلق باحدهما
لزم خلو الاخر عن التعليق بهذا الحال للاعيان اي العين
والشخص اذ لام الجنس يبطل معنى الجمع فلا يرد ما قيل
ان قطام ليس علما للاعيان واحترز به عن علم المعنى
كفجار وقوله للاعيان صفة علما مؤنثا معنويا وهو صفة
علما كقطام علم مؤنث وغلاب علم مؤنث مبني عطف
بالواو السابقة على قوله مبني وقع خبرا للمبتداء وهو
قوله فعال في استعمال اهل الحجاز لما مر في فجار وفساق
ومعرب في استعمال اكثر بني تميم وقوله مبني ومعرب

بمعنى خبروا حداي تختلف فى اعرابه و بنائه الا استثناء
من قوله وفعال للاعيان بمعنى كل مايوزن بفعال فيكون
عاما فاستغني منه ماخرج عن حكمه و هو الاختلاف
فى بنائه واعرابه بين اهل الحجاز و جميع بني تميم ما كان فى اخره
والمستثني منصوب المحل على الاستثناء من الموجب التاء راء
فانه مبني بالاتفاق و نحو حضار علم كوكب فانه
لم يعرف الا مبنيا و لعل بناءه على الكسر لثقل الراء
التى هى من حروف التكرير وكذا طمار وكداد و نحو ذلك
الاصوات ولم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات
مما يصوت به الانسان لبهيمة كنخ عند اناخة البعير
ويشبه به غيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان
الاسماء الدالة على الاصوات من نحو نخ صوت الاناخة
وغاق صوت الغراب وانما ذكرها فى باب الاسماء لاجرائها
مجريها واخذها حكمها وبنيت بجريها مجرى
ما لا تركيب فيه من الاسماء كل لفظ حكي به صوت
اى صوت به كصوت بهيمة او طائر او غيرها ويشبه
انسان بصوت غيره كما يفعله بعض الصياد قين
عند الصيد لئلا ينتفر الصيد وليس المراد به حكاية
الصوت فى نحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا ت صوت
ولاستواء القسمين فيه حيث يقال ايضا نخ صوت اناخة
البعير فيصير القسمان قسما واحدا او صوت التصويت

يقال

يقال قدصات الشئ يصوت صوتا وكذلك يصوت تصويتا
به مفعول ما لم يسم فاعله للبهايم لزجرها اودعائها
اوخسوها اوغير ذلك وانما لم يذكر صوت الانسان
ابتداء من غير تعلق بالغير كوى صوت المتعجب وواى
صوت المتوجع ونحو ذلك لانه لما كان هذان القسمان
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك
اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره اولان المراد
كهذين او غيرهما فلا يخرج المذكور بحذف المعطوف
وانما حذف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام
فالاول اى ما حكي به البهايم كنخ عند اناخة البعير
المركبا صوت كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب
والثانى اى ما صوت به البهايم كنخ عند اناخة البعير
المركبات اللام للعهد اى المركبات المذكورة من قبل
وستعرف وجه بنائها فى الجمل ساح والمراد والمركب
كل اسم حاصل من اجتماع الكلمتين اى لفظين وجعلا
كلمة واحدة بالامتزاج انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج
نحو سيبويه لان الجزء الاخر صوت الاسم وفيه انه
ان قيل ان الصوت حرف فلم يقل به احد وان قيل انه ليس
باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع فيخرج من كلمتين
فلو قال من لفظين لكان اولى ولئلا يخرج نحو بخت نصر
لان ثانى الجزئين فعل لكنه يخرج منه نحو خمسة عشر

على مركبا من مهملتين ليس صفة كلمتين بينهما بين
تينك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة
ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة معنى فخرج نحو تأبط
شرا وعبد الله والنجم ويزيد فان تضمن الثاني حرفا بنيا
اي بني الجزآن الاول المتوسط والثاني المتضمن كخمسة عشر
اصله خمسة وعشرة وحادي عشر وجه بنائه مشكل
لعدم التضمن لعدم استقامة المعنى بتقدير حادي وعشر
وفيه انه احد عشر بمعنى احد وعشر ثم غير المركب مع بقاء
التركيب الى واحد من احد عشر لبيان حالته غير المصدر
الى صيغة اسم الفاعل المقلوب من الواحد وفي الثاني
عشر الى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة
معنى الواحد والعطف بعد التغيير للبناء اذ الاعراب
والبناء باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول
اليه فبني للحمل على احد عشر واخواتها اى اخوات
حادى عشر الى تاسع عشر الا اثنى عشر فانه يبني
فيه الجزء الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه
بالمضاف بسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني
اعرب الجزء الثاني كبعلبك وبني الجزء الاول
على الفتح في الاصح للتوسط المانع من الاعراب وعدم
الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الاول مضافا
الى الثاني ممنوعا وقيل مصروفا الكنايات اى بعض الكنايات

انما

انما لم يعرف الكنايات واكتفى بذكر الجزئيات لانها
معدودة منحصرة معلومة بالتعيين فلا حاجة
الى تعريفها وقال المص الكنايات الفاظ مبهمة
يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه
على المخاطب او النسيانه وفيه انه يخرج كم وكذا منه
وانما بنيت الكنايات لتركيب كذا من كلمتين مبنيين
الكاف وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام
وحمل الخبرية على رب او كم الاستفهامية وحمل
كيت وذيت على الجمل المكنى عنها بهما واعلم ان جميع
الكنايات ليست مبنية كم وكذا الكائن او الكائين
للعدد صفة كذا او صفة كم وكذا وقد جاء كذا لغير
العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او يوم
الاحد ونحوهما وكيت وذيت اصلها كية وذية
فخففتا للحديث وا فكم الفا للتفسير الاستفهامية
اى الدالة على الاستفهام مميزها اى مميز كم الاستفهامية
منصوب على التمييز ومنصوب خبر المبتدا الثاني والجملة
خبر المبتدا الاول مفرد حملا على تمييز العدد من احد عشر
الى تسعة وتسعين لانه اوسط او اكثر والخبرية اى مميز
الخبرية بحذف المضاف والا لم يصح الحمل والجملة
عطف على الجملة الكبرى اعني قوله وكم الاستفهامية
الى دون الصغرى الواقعة خبرا لعدم الربط ولا يشكل

الاجتماع بين الامعنى الاخبار والانشاء فى كم الخبرية
لاختلاف الجهة فنحو كم رجل ضربت اخبار بالضرب
انشاء للاستكثار فاختلف الجهتان مجرور على الاضافة
لحملها على العدد المضاف كثلثة ومائة الا اذا فصل
لتعذر الاضافة ولم ينصب على التميز للفرق بين كم
الخبرية والاستفهامية مفرد مثة كمميز مائة والف
ومجموع اخرى كمميز ثلثة الى العشرة وانما كان
مميز كم الاستفهامية والخبرية على ما ذكر لانهما
لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عن احدتا
حكم العدد وهو نوعان المضاف والمميز ففرق بينهما
حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز فينصب
مميزها مفردا والخبرية حكم العدد المضاف فخص
مميزها على الاضافة ولما حمل على العدد المضاف وهو
نوعان مضاف الى الجمع والى المفرد جرى فيه
حكم كليهما اولم يفرق بينهما بالعكس لانه كم
الخبرية نقيضها رب فالخبر بعدها اليق ويدخل من
البيانية فيهما اى فى مميز كم الاستفهامية وكم الخبرية
ولهما اى ولكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام
لان الامية يتضمن الاستفهام والخبرية نقيضة رب
التى هى لانشاء التقليل وكلاهما اى كلا النوعين
وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية او كل من كم

الاستفهامية والخبرية ولو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث
الاستفهامية والخبرية يقع حال كون كلاهما مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فكل الفاء للتفسير ما موصوفة
وفى كونها موصولة نظر اذ كلمة كل فى المعرفة لاحاطة
الاجزاء فلا يستقيم المعنى اى كل لفظ من كلمة الاستفهامية
والخبرية بعده الضمير عايد الى ما والجملة الاستفهامية
الاسمية او الظرفية صفة ما فعل ناصب غير صفة فعل
مشتغل عنه اى معرض عنه بضميره او متعلقه احتراز
عن نحو كم رجل ضربته اذا جعل كم مبتداء ولا يقدر بعده
فعل غير مشتغل عنه كان ضميره عايد الى قوله كل بعده
والجملة خبر المبتداء الاول منصوبا وجوبا على انه
مفعول او ظرف للفعل الواقع بعده معمولا على حسبه
اى على حسب العوامل او على حسب ذاته اى اذا كان
مفعول كان منصوبا على ذلك وان كان ظرفا او مصدرا
كان منصوبا على ذلك لتوجه الفعل عليه وعمله فيه نحو
كم رجلا لقيت وكم غلام اشتريت وكم يوما سرت وكم
ضربا ضربت وكم قصدا قصدت وكم رجلا كان من جاءك
وكم رجلا كان حضرني وفيه نظر حيث يخرج عنه نحو
كم رجل ضربته ولا شك فى جواز نصبه على شريطة التفسير
اللهم الا ان يراد بقوله منصوبا الوجوب المكان العام
المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل نحو كم رجل ضربته

فيه او يقال المراد فعل غير مشتغل عنه لفظا او تقديرا فلا يرد
نحو كم رجل ضربته لان التقدير كم رجل ضربت ضربته
اذ الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول
الصدر يقدر مؤخرا فصدق عليه انه وقع بعده فعل غير
مشتغل عنه تقديرا وكل ما صوفة لا موصوله كما مر
قبله خبر وجه نحو بكم درهما اشتريت العبد وبكم
رجل مررت وقوله خبر وجه مبتداء او فاعل الظرف
او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل
اشتريت فمجرور بالاضافة او صلة بواسطة حرف الجر
اللفظي او التقديري او بذلك الجار والمضاف لا تصال الصدارة
منهما الي الجارة والمضاف لكان لجزئية وقوله فمجرور
خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرطية والا اي وان لم يكن بعده
فعل ناصب غير مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف اي لان لم يكن
كذلك لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد نحو كم رجل ضربته
فمرفوع اي فهو مرفوع وجوبا او على الوجوب مرة وعلي
الاولوية اخري وانما كان مرفوعا لانه اذا لم يكن بعده
فعل غير مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف كان مجردا
عن العوامل اللفظية فيكون مبتداء او خبرا فان قيل يمكن
ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بل مشتغل عنه
بضميره او متعلقه ولا يكون مجردا عن العوامل بل يكون
الناصب مضمرا على شريطة نحو وكم رجل ضربته فيكون

منصوبا لا مرفوعا قيل معنى قوله فمرفوع انه مرفوع على الوجوب
في نحو كم رجلا وكم رجل غلامك وعلى الاولوية كما في كم
رجلا او كم رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في مثل
ذلك اولي مبتداء ثاني ان لم يكن كم الاستفهامي والخبري
ظرفا مستقرا وليس بعده ما يصلح للابتدائية وفيه يصدق
حد المبتداء عليه وذلك في نحو كم رجل او كم رجال
قام او قائم وكذلك في نحو كم رجل وكم رجلا غلمانك
لتعيينه بالابتداء اصطلاحا على ما عرف به في من ابوك
عند سيبويه وخبر ان كان كم الامي والخبري
ظرفا مستقرا فلا يرد نحو كم يوما او كم يوم مدة سيرك
فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا مثاله كم يوما سفرك
وكم يوما سيري وكذلك اي مثل كم في محل الاعراب
في جميع الوجوه او بعضها اسماء الاستفهام فانها
مثله في جميع الوجوه واسماء الشرط فانها مثله في
بعض الوجوه فنظر ما وقع منهما بعده ناصب لهما
نحو من ضربت وما صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع
اصنع ونظير تقدم الجار والمضاف نحو بمن مررت وغلام
من ضربت وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه
ونظير الرفع بالابتداء من يأتني فهو مكرم وما تقدموا
لانفسكم من خير تجدوه عند الله ونظير الخبر
نحو متى سيرك وابن قيامك ولا يأتي ذلك في اسماء الشرط

حيث لا تقع الا على الفعل وفي مثل تميزا اي فيما هو
تميز في بعض الوجوه ثلثة اوجه او فيما احتمل الاستفهام
والخبر واحتمل حذف المميز وانما سميت تميزا باعتبار بعض
الوجوه كم عمة البيت للفرزدق يهجو جريرا وكم يحتمل
الخبرية والاستفهامية فكم الخبرية تدل على كثرة عماته
وخالاته الحالبة عشاره والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث
خرج عدها عن علمه واحتاج الى الاستفهام مع انه يتضمن
التقرير وحمله على الاقرار ويتضمن ايضا ادعاء وضوح
الامر بحيث يقر به الخصم عند الاستفهام عنه والتنكير في عمة
للتحقير او التكثير او التفخيم لك ظرف مستقر صفة عمة
وفي ذكر اللام تخصيص الشناعة ببيان اختصاص مثل هذه
العمة والخالة يا جرير والجملة الندائية معترضة متضمنة
لا يتاضد بسماع ما ذكر والتصريح بتوجه الشتمة اليه
وخالة ذكر العمة والخالة لبيان انه رذيل الطرفين
وتمام البيت   فدعاء قد حلبت على عشاري قوله فدعاء
اي معوجة الرسغ ذم لها بسوء الخلقة او صيرورتها كذلك
بكثرة حلب عشاري وهو صفة خالة او صفة عمة
وخالة بتاويل كل واحد منهما ويصح فيه الوجوه
الثلثة كموصوفها ويمكن رفعها على انه خبر المبتداء ونصبها
على الحالية في ضمير لك وقوله قد حلبت خبر او صفة او حال
وذكر الحلب لبيان انها خذمة المعاشي وهي ابلغ في الذم

من

من انها خذمة الاناس واستعمال على يدل على جلها عشاره
مع انه كراهية ذلك واستنكاف خذمتها والعشار جمع العشراء
وهي التي اتي على حملها عشر اشهر وحلب العشار يدل على دوام
هذا الفعل مدة طويلة لان العشار يتاذي من الحلب ولا تطيع
الا من الفته واعتادت حلبه فيدل حلبها العشار على
استدامة هذا الفعل منهما والفته العشار بهما
ثلثة مبتداء مقدم الخبر اوجه النصب على ان كم استفهامية
والجر على انها خبرية والرفع على الابتداء وحذف مميز كم وكون
ما بعده وهو قوله قد حلبت خبرا اي كم حلبة او كم مرة
عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري فيكون ظرفا
او مصدرا لقوله حلبت وقد يحذف التميز في كم مثل كم درهما
مالك وكم رجلا وكم مرة ضربت الظروف مبتداء منها
ظرف مستقر وقع خبرا ويحتمل ان يكون ما الموصولة او
الموصوفة فاعل الظرف او مبتداء متقدم الخبر والجملة
خبر المبتداء قطع عن الاضافة المعنوية المقصودة بحذف
المضاف اليه واذا نسيت الاضافة اعربت مع التنوين
نحو ربت بعد كان خيرا من قبل وانما بنيت ح لتضمنها معنى
حرف الاضافة وشبهه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه
فان قيل الحاجة ثابتة على تقدير الذكر ايضا قيل نعم لكن الاضافة
تمنع البناء واما نحو حيث واذا فبناؤه لكون بناء المضاف اليه
داعيا اليه معارضا لتلك المانع واختير الضم بجبر النقصان

ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية وقد يكون اذا للمفاجاءة
اى لوجود الشئ مكانك فجاءة وهو مصدر مهموز
اللام من باب المفاعلة فيلزم المبتداء فى الاستعمال غالبا
بعدها اي بعد اذا المفاجاءة ومنها اي من الظروف المبنية
اذ الكاينة او هي الكاينة للماضي وقد يقع بعدها اى بعد
اذ الجملتان الفعلية والاسمية ومنها اى ومن الظروف
المبنية اين واني الكاينتان او هما كائنان للمكان استفهاما
اى من حيث الاستفهام او حال ذا استفهام او وقت استفهام
وشرطا وانما بنيتا لتضمنهما معنى حرفى الاستفهام
والشرط ومنها متى الكاينة او هى الكاينة للزمان وهو
الاكثر استعمالا من ايان فيهما اى فى الشرط والاستفهام نحو
متى القتال ومتى تخرج اخرج وايان عطف على متى وجاء ايان
بالكسر ايضا فى لغة بني سليم للزمان استفهاما عن المستقبل
بخلاف متى فانه اعم وبني لتضمن الاستفهام واجاز
المجازاة به بعض المتأخرين قيل اصل ايان اي اوان فحذف
الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي ايوان فادغم بعد القلب وقيل
اصله اي ان فخفف بحذف الهمزة وفيه نظر لان الان غير
مستعمل بلا لام وفيه ان عدم الاستعمال لا يقدح الاصل
كذلك وقيل زيد فى اين تشديد والف فوزنه وزن فعال
وفيه ان اين للمكان وايان للزمان وفيه انه يحتمل التغير
معنى بعد التغير لفظا قوله استفهاما حال او تمييز او ظرف

والعامل في متى شرطا ما كان شرطا به عند الاكثرين وما كان جوابا عند الاخفش نسخه

كقبل وبعد وتحت وفوق وامام ووراء وخلف
وسفل ودون واول ومن عل لا يقاس على ما سمع
يمين وشمال ونحو ذلك وسميت هذه غايات لان
غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف صرن
حدودا بها ينتهى الكلام واجري فى حذف المضاف اليه
والبناء على الضم مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة
لا غير وليس غير وحسب اى اجري لفظ غير بعد لا
وليس ولفظ حسب مجراه لابهام غير وكثرة الاستعمال
فى حسب ومنها اي ومن الظروف المبنية حيث للمكان
قال الاخفش قد يستعمل للزمان وانما بنيت حيث للزوم
اضافتها الى الجملة ولا يضاف حيث الى شئ الا الى الجملة
اسمية كانت او فعلية فى الاكثر استعمالا وقد جاء
سهيل طالعا نجما ومنها اى ومن الظروف المبنية اذا الكاينة
او هي الكاينة للمستقبل فهي صفة اذا او خبر لمبتداء محذوف
واذا دخلت على الماضي تجعله بمعنى المستقبل وقد استعمل
فى الماضي نحو اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا بلغ
مغرب الشمس وله غير نظير وفيها اي فى اذا معنى الشرط
مبتداء متقدم الخبر ولذلك اى ولاستعمال اذا فى الشرط
والجار متعلق بقوله اختير فعل ماض مجهول من الاختيار بعدها
اى بعد اذا الفعل اى قيل باولوية الفعل بعدها اذ اذا الشرطية
يقتضي الفعل لكنه لما كان غير وضعي فيه لم يجب بل جعل مختارا

وهو

اي ايان للزمان من حيث الاستفهام او حال كون الزمان
ذا استفهام او للاستفهام عن الزمان او وقت استفهام
وايان بمعنى متى الاستفهامية تختص بالامور العظام نحو
يسئلونك عن الساعة ايان مرساها و ايان يوم القيمة
وايان يوم الدين ومنها كيف الكاينة او هي بنة للحال استفهاما
اى وقت استفهام او من حيث الاستفهام او حال كون الحال
ذا استفهام وانما عد كيف من الظروف لانه بمعنى على اي حال
والجار والمجرور والظرف متقاربان وكونه ظرفا مذهب الاخفش
وعند سيبويه اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح
انت اصحيح ام سقيم والاخفش يقول معناه كيف انت اي في حال
الصحة ام حال السقم وانما بني لتضمن حرف الاستفهام ومنها
مذ قدم مع كونه فرعا لكونه لكونه اخف ومنذ الكاينتان
او هما كاينتان بمعنى اول المدة وانما بنيا لتضمن معنى حرف
الاضافة والشبه بالغايات وللحمل على مذ ومنذ الحرفين
فيليهما اي يقع بعد مذ ومنذ ويقترنهما ويتصل بهما
المفرد لا المثنى والمجموع لان اول المدة امر واحد لا يكون
شيئين او اشياء نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول مدة
انتفاء الرؤية يوم الجمعة وقل المثنى بعدهما نحو ما رايته
مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما المعرفة الواقعة خبرا
منهما لان الوقت المجهول لا يكون لا ابتداء كلام معلوم
فلا فائدة في ذكره فلا بد من التعيين ليفيد والمعرفة هو

الاصل

الاصل في ذلك وقل المنكر بعدهما نحو ما رايته مذ يوم
لقيتني لحصول التعيين وهو المقصود او بمعنى الجميع اي
جميع المدة فيليهما اى يقع بعدهما المقصود بالعدد
اى الزمان الذي قصد هو مع عدد لانه لما قصد بيان
جميع المدة لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها
حتى يفيد نحو ما رايته مذ يومان اي جميع مدة عدم
رؤيتي يومان وفيه ان المقصود بيان جمع المدة وذا لا يستلزم
تضمن العدد لصحة ما رايته مذ يوم هذا وفيه ان المراد
عدد الافراد و الاجزاء اذ الجميع يستلزم ذلك فلا يرد وقد
للتقليل يقع المصدر بعدهما نحو ما فرحت مذ ذهابك
او الفعل نحو ما فرحت مذ ذهبت او ان مثقلة او مخففة نحو
ما فرحت مذ انك ذاهب فان قيل لم لم يذكر ان المخففة نحو
ما فرحت مذ ان ذهبت قيل لعله اعتمد على نصوصه ان
بالتشديد والتخفيف معها او ادرجها في ذكر الفعل بارادة
الفعل مجردا او مع ان المصدرية وانما لم يذكر الجملة الاسمية للقلة
نحو ما فرحت مذ زيد مسافر بمعنى مذ حين زيد مسافر بتقدير
زمان مضاف لصحة الحمل وكان التقدير في ما فرحت
مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى اول مدة عدم الفرح
زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ زمان انك
ذاهب وفي ما فرحت مذ ذهبت باضافة الزمان الى الجملة
نحو يوم ينفخ في الصور وهو اي كل من مذ ومنذ مبتداء

وصحة وقوعهما مبتداءين للتاول بالمعرفة وهي اول المدة
او جميعها خبره بعده الجملة صفة مبتداء او مستانفة
خلافا اي يخالف هذا القول خلافا للزجاج فانه يعكس
بناء على نكارتهما والجواب ماذكرنا من التاويل بالمعرفة
والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها اي ومن الظروف
المبنية لدي وهي بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه
الا ان يقال بنى لدن وساير اللغات سوي لدي لتضمن معنى من
وهو ابتداء الغاية ولذا لن يفهما من لفظا او تقديرا وحمل
لدي التي بمعنى عند بغير معنى الابتداء عليها وفيه انه يوجب
ان لا يبني عند اظهار من في نحو من لدن لعدم التضمن ح قالوا
انها بمعنى من عند وحمل لدى عليها طردا للباب وفيه
وقيل بني لدي بالحمل على لد الموضوعة وضع الحروف وكذا
ساير لغاته وفيه ان وضع بعض اللغات وضع الحرف بناء على
البناء وعدم الصرف ففي بناء البناء عليه دور وفيه
والفرق بين لدي وعند ان عند يستعمل في الحاضر القريب
وفيما هو في حرزك وحفظك وان بعد بخلاف لدي
فانه لا يستعمل في البعيد ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن
ولدن ولد ولد ولد اصل اللغات لدن كعضد فاسكن
العين بلا نقل فالتقا الساكنان فحركت الدال فتحا وكسرا
او حركت النون كسرا او حذفت او بنقل الضمة فحركت النون
كسرا او حذفت النون من اصل اللغات وبعبارة اخرى

بحذف النون من لدن بلا اسكان العين او بعد اسكانه
بلا نقل او بنقل او بتحريك العين فتحا او كسرا للساكنين
بعد اسكانها بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او بتحريك
النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل ومنها اي ومن
الظروف المبنية قط وفيها لغات للماضي اي للزمان الماضي
المنفي وقوع شيء فيه عموما فمعنى ما رايته قط ما رايته
في جميع الازمنة الماضي المنفي وعامله ماض منفي نحو ما رايته
قط فان كان الماضي صفة الزمان فاسناد المنفي اليه مجاز
عقلي من باب الاسناد الي الظرف اي للزمان الماضي المنفي فيه
وان كان صفة العامل فالاسناد ظاهر وكذا الكلام في المستقبل
المنفي واما قوله هل رايت الذهب قط فهو ماض منفي معنى
وقد يستعمل في الاثبات نحو كنت اراه قط اي دائما ومنها
عوض الكاين او هو كائن للمستقبل اي للزمان المستقبل او
للامر المستقبل اي عامله يكون امرا مستقبلا المنفي عموما
نحو لا اراه عوض اي في جميع الازمنة المستقبل ولدن
قال قط وعوض للماضي والمستقبل المنفيين على وجه اللف
والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه المحسنة وسلامته
عن التكرار لكنه تحرز عن توهم الجمع في كليهما
والظروف المضافة الي الجملة الفعلية الخبرية نحو
يوم ينفخ في الصور ويوم ينفع الصادقين او اذ
نحو يومئذ وحينئذ يجوز بناؤها اي تلك الظروف

على الفتح اذ الجملة مبنية من حيث هي حينئذ مست البعض
الي انها من المبنيات الاصل لكن اكتسابها الاعراب
لقيامه مقامه على المفرد اخرج عن كونه مبني الاصل
اذ مبني الاصل كالحرف والماضي والامر لا يكون لها اعراب
لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرب
مجرور المحل فيه الجملة لا لمجرد الماضي فخرجت الجملة
عن كونها مبنية الاصل ولا يخرج عن شبهها بمبني الاصل
فاقتضي مناسبتها بالاضافة اليها ولو بواسطة كما في اذا
المضافة الي الجملة جواز البناء واختيار الفتحة للخفة
فان قيل الاضافة يمنع البناء فكيف تدعو اليه قيل تمنع من حيث
انها نايبة عن التنوين المنافي له وتدعو من حيث اضافته
الي المبني الي جواز البناء توفيق بين جهتي كونها مانعة وداعية
وكذلك اي كالمذكور من الظروف مثل وغير مقرونان مع ما
وان وان نحو مثل ما انكم تنطقون ونحو لم يمنعني من الجلوس
غير انك قايم ونحو لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامه
على اضافته شان في غصون ذات اوقال بني غير لاضافته الى ان نطقت وكذلك
مثل للاضافة الي الجملة صورة وتشبيها بالظروف
في الابهام ولهذا ذكرهما في بحث الظروف واعلم انه شرع
في تقسيم اخر للاسم باعتبار وضعه لمعين او لغير معين
بعد ما قسمه الي المعرب والمبني فقال المعرفة ما وضع بوضع جزئي
كالاعلام او بوضع كلي وقاعدة كالمضمرات والمبهمات ومعرفه

باللام

باللام والاضافة والنداء الشي ملتبس بعينه اي شي بعينه
واحترز به عن النكرة والتعين باعتبار وقوعه على شي معين
في التركيب فيدخل المضمرات والمبهمات مع كونها كليات الوضع
لكونها جزئية الاستعمال ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة
وليس بمعين لتعين الحقيقة المرادة به وان كان الفرد غير
معين ويمكن ان يقال انه في حكم النكرة فليكن خارجا وفيه
ولا يرد نحو وجهه لك ورأس لك لان وضع امثاله لغير معين
وان تعين بعارض واعلم ان الشي المعين الموضوع له
قد يكون فردا معينا كزيد والرجل معهودا وانت وانا وهو
او جنسا معينا كاسامة والاسد محلى بلام الجنس او جماعة
معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرفة بلام الاستغراق
والجمع المعهود فاعرف وهي اي المعارف وهي ستة بالاستقراء
وفي ذكر السادسة وهي المعرفة بالنداء نظر لرجوعها الي المعرف
باللام وذكرها على حسب ترتيبها في مراتب التعريف واشار
بالترتيب الي الترتيب في المرتبة المضمرات والاعلام كزيد وعمرو
والمبهمات اي الموصولات واسماء الاشارة كالذي وهذا
وما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
عن الرجل والغلام والميم في ليس من امبر امصيام في
امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسما اخر
من المعارف ولم يقل ما دخل اللام لئلا يدخل ما دخله
اللام الزائدة لتحسين النظم وفي ذكر اللام فقط اختيار مذهب

سيبويه واما على مذهب الخليل فحرف التعريف اللام مع الالف
او بالنداء نحو يا رجل لقصد المتعين بخلاف يا رجلا لغير معين
فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل
يا رجل يا ايها الرجل والمضاف الى احدها اي احد الاربعة
المذكورة معنى مفعول مطلق بحذف مضاف اي اضافة معنى
اي اضافة مفيدة معنى او اضافة معنوية او مفعول فيه
بحذف مضافين لقوله والمضاف اي وقت افادة معنى او مفعول له
بحذف مضاف اي افادة معنى اي الذي اضيف الى احدها لاجل
افادة معنى واحترز به عن المضاف الى احد المعارف الاربع المذكورة
اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما كان المضمرات والمبهمات
والمضاف الى احدهما بينا تعريفها قبل وما عرف باللام مستغن
عن التحديد لاجرم خص العلم بذكر التعريف فقال
العلم ما وضع لشيء عينا او معنى انسانا او غيره مما يتخذ ويلف
او لا بعينه اي ملتبس بعينه احتراز عن النكرة غير حال
متناول غيره فردا او جنسا في شيء من التراكيب فلا يرد عدم
تناول المضمر والمبهم غير المعنى المراد بهما في تركيب واحد
وكذا المعرف باللام والمضاف لتناولهما فردا اخر في تركيب لتناولها
اخر والمراد لا يجوز استعماله في غيره بخلاف مثل انت فانه
يجوز استعماله في غيره وانما لم يقل غير متناول ما اشبهه
لئلا يخرج لفظ الله لانه لا يشبهه شيء حتى يحكم عليه بانه
لا يتناول ما اشبهه وفيه ان السوالب لا يشترط فيها وجود

الموضوع فلا يشترط النفي تناول ما اشبهه وجوده وفيه نفي
التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهي قوله اشبهه موجبة
فيوجب وجود ما اشبهه وذلك باطل وفيه ان الموصول مع الصلة
تصور لا تصديق والتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع
فيمكن تعلق بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبهه
انما بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او مع عدمه وعدمه اما
بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف بوضع واحد
انما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك لانه وضع شيء
بعينه ويتناول غيره ايضا لكنه باوضاع كثيرة لا بوضع واحد
فيصدق عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد ولا يرد
اسامة لو ضعها لحقيقة معينة غير متناول وان كان ما صدق
عليه من الافراد غير معين وفيه ان الرجعي والذكري
كذلك وفيه واعرفها اي المعارف المضمر المتكلم ثم المخاطب
والنكرة ما وضع لشيء من غير ان ينظر فيه الوضع لمعين
بوضع كلي او جزئي لا بعينه منقول لا او من تجلا مفردا او
مركبا اسما او لقبا او كنية موضوعا لعين او معنى حدثا او
وقتا او لفظا يوزن به او يراد به لفظ او محض عددا احترز به
عن المعرفة واما نحو ادخل السوق فانه معرفة وان وقع
على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس
للماهية معينة وقوعه على غير معين لعارض وكذا وقوع
اسامة على فرد غير معين لا يوجب النكارة لعدم الوضع

ولا يرد نحو وجه لك وراس لك لان ذلك وضع لشي لا بعينه
وان وقع على معين باعتبار عارض اسماء العدد لما ذكر النكرة
عقبها بذكر اسماء العدد التي بلا نم اكثر ها التفسير بالنكرة
ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها ببحث
التذكير والتانيث ايضا وكان اشار الى تقسيم اخر للاسم
باعتبار دلالته على الكمية وعدمها والاسماء على نوعين
اسم عدد وغيره واقتصر على اسماء العدد واشار الى ان
كل ما سواها من القسم الاخر ما وضع خرج بهذا القيد ما لم
يوضع للكمية نحو رجل فانه وان فهم منه الكمية باعتبار سياق
الاثبات لكنه لا بالوضع وكذا نحو رجلان لانه لم يقصد فيه
هذا القيد بل الكمية مع الذات وهذا الجواب بناء في رجل ايضا
لكمية احاد الاشياء اى لبيان كمية افراد الاشياء وكمية الشيء
عدده المعين وفيه والياء للنسبة اى الصفة المنسوبة
الى كم اي الصفة التي يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص
قوله احاد جمع احد ولا يرد واحد واثنان لدلالتهما على الاحاد
بالدفعات وان لم يدل دفعة ولان المراد ما وضع للصفة
الدالة على مقدار الشيء ولو قال ما وضع للكمية لكان اولى
وفيه انه دخل في التعريف الخط والسطح والجسم التعليمي
فقوله احاد الاشياء احتراز عنها عما وضع لكمية المسافة
كالفرسخ والميل واما نحو ثلث جماعات او ثلث جموع
فيدل على احاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا وفي القول

بانه احتراز عن الذراع نظر لانه وضع للكمية وهي الخشبة المقدرة
ولم يوضع للكمية فيخرج بقوله ما وضع للكمية ولا يحتاج خروجه
الى قوله احاد وفيه انه وان لم يوضع لكمية ما يذرع به لكنه
لا يخفى وضعه لكمية الخشبة لوضعه لخشبة متصفة بكمية متعينة
اصولها اثنتا عشر كلمة الجملة مستانفة كانه لما ذكر تعريف
اسماء العدد حرك السامع ان يسئل ما هي فقال اصولها
كذا وانما اتى بالجواب بقوله اصولها كذا وان كان الجواب المطابق
للظاهر بيان اسم العدد فقط من غير بيان اصالة بعض
وفرعية الاخر تنبيها على اللائق على ان اللائق بالسوال
انه سئل بما الاصل منها فكانه تلقى المخاطب بغير ما يطلب
تنبيها على ان الاولى بالسوال غيرها واحد بدل بعض من اثنتا عشرة
وفيه وفيه او خبر مبتداء محذوف الى عشرة الى للاسقاط اذ المعنى
واحد وغيره الى عشرة ولو لم يقل بذلك لخرج عشرة عملا بالغاية
ومائة عطف على واحد والف تقول انتفى الاعداد مفردة ومركبة
ومعطوفة على وجه التعداد واحد اثنان واحدة اثنتان
واثنتان على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث ثلثة الى عشرة
اى تقول ثلثة بالحاق التاء في المذكر بتاويل الجماعة وفيه
انه كما يجوز التاويل بالجماعة يجوز التاويل بالجمع ايضا
وقوله الى عشرة متعلق بمنتهيا او المراد وما زاد عليها الى عشرة
فالى للاسقاط وثلث للمؤنث بترك التاء فيه للفرق بين المذكر
وبين المؤنث الى عشر والتقدير فيه كما في المتقدم احد عشر

اثنا عشر احد عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة شروع في
عدد المركب اي يذكر الخبر ان بترك التاء في المذكر ويؤنث
بالتاء في المؤنث على الاصل ثلثة عشر وما زاد عليها
الى تسعة عشر ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسع عشرة
يعني يسقط من العشرة ويثبت في النيف في المذكر ويعكس
في ذلك في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون
النيف تعليلا لخلاف الاصل وتميم تكسر الشين اى شين عشرة
في المؤنث تحرزا عن توالي اربع فتحات في احدى عشرة
وثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة واما الحجاز
فسكنها تحرزا عن اربع متحركات مع ثقل التركيب وهذه
الجملة معترضة عشرون واخواتها وهي ثلثون واربعون
الى تسعين فيهما اى في المذكر والمؤنث وضعا قوله عشرون
مقول قول تقول في التعداد والرفع على الحكاية واخواتها منصوبة
بكسر التاء عطف عليه وفيهما ظرف تقول وان رفع اخواتها
فهو مبتداء محذوف الخبر اى واخواتها مثلها والجملة
معترضة وان جعل عشرون مبتداء واخواتها عطفا عليه
وفيهما خبرا لانقطع سلسلة التعداد فيشكل قوله احد
وعشرون احد وعشرون اى تقول احد بترك التانيث في
المذكر اذا زاد على عشرين فاحد معقول والرفع على الحكاية احدى
في المؤنث وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم عطف
على قوله تقول اى تقول كذا وكذا ثم تقول بعطف عشرين

و

واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره من ثلثة مع التاء
في المذكر وثلث بدونها في المؤنث فتقول ثلثة وعشرون الى تسعة
وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امراة
وكذا تقول في ساير العقود فقوله بلفظ ما تقدم حال عن المعطوف
عليه المفهوم او صفة للعطف اذ التصاق المعطوف عليه
بشيء يوجب التصاق المعطوف به الى تسعة وتسعين وتسع
وتسعين ومتعلق الى المتعلق المتقدم ومائة والف من معمولات
تقول على وجه التعداد مائتان والفان فيهما اي تقول
كذا وكذا في المذكر والمؤنث وضعا ثم بالعطف على ما تقدم
ثم تقول قوله ملتبسا بعطف النيف على المائة والالف وتثنيتهما
وجمعهما او بالعكس واقعا على وجه مقدم من التذكير في المؤنث
والتانيث في المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف
كما عرفت تقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان
واثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة وثلث عشر
رجلا وثلث عشرة امراة ومائة وعشرون رجلا ومائة واحد
وعشرون رجلا وواحدة وعشرون امراة ومائة وثلثة
وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امراة ثم تقول مائتان وكذا
وكذا وثلث مائة وكذا الى تسع مائة وكذا والالف وكذا والفان
وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشرة الف وكذا واحد عشر الفا
وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكر

من الالفاظ وعلى ذلك فقس وذو ويجوز ان يعكس
العطف في الكل فتقول واحد ومائة في الكل وفي ثماني
عشرة فتح الياء لبناء صدر الاعداد المركبة على الفتح
كثلثة عشرة وفتح الياء مبتدأ متقدم وجاز اسكانها
اي الياء تخفيفا وحذفها اي حذف الياء قولا بكمال التخفيف
بفتح النون جعلا له بعد الحذف على صورة اخواته من
انفتاح الصدر شاذ ويجوز حذفها افرادا وجعل النون
معتقب الاعراب نحو قوله ثنايا اربع حسان واربع ثغرها
ثمان وممیز الثلثة وما زاد عليها الى العشرة مخفوض
بالاضافة لئلا يكون المميز الذي هو منصوب مقصود معنى
بالنصب على صورة الفضلات واما النصب فيما زاد على العشرة
لضرورة امتناع الاضافة كما ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا
في الشعر على الشذوذ مجموع اي جمع كان مكسرا او بالالف
والتاء ان تعين ولم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود
سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع بالواو والنون اصلا واما
اذا وجد جمع كثرة وقلة فقد غلبت الاضافة الى جمع القلة لان
الثلثة الى العشرة عدد القلة وقد جاء ثلثة قروء مع وجود
اقراء وليس بقياس وقال المبرد قياس والسر في استعمال جمع الكثرة
هنا مع وجود جمع القلة وهو الاقراء التنبيه على ان الثلثة
في التربص في حق النساء لغاية شوقهن الى الازواج كثيرة
وانما يقع مجموعا لكون الثلثة فما فوقها جماعة فبالحري

ان

ان يفسر بالجماعة واما افراد مميز ما فوق العشرة فلما سيعرف
لفظا كثلثة رجال او معنى كتسعة رهط وثلثة ذود وخمسة
نفر الا اي مخفوض مجموع في كل المواضع الا في ثلثمائة وما زاد
على ذلك الى تسعمائة فان مميز الثلثة الى التسع في ثلثمائة الى تسعمائة
وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشرة مائة استغناء
بالالف وانما فعلوا لذلك لكثرا ستعمالهم ان يرجعوا بعد التمام
الفرد في احد عشر الى تسعة وتسعين فهو قريب الى الجمع الذي
طال عهده في ثلثة الى عشرة وانما رجعوا الى الخفض تحرزا عن
اهدار الثلثة الى التسعة من كل وجه وكان قياسها اي المائة
المضافة اليها ثلث الى تسع مئات كثبات ومئين كثبين
وبعضهم بضم الميم قال الاخفش لو ضممت ميم مئات لكثين
جاز لكن ترك هذا للقياس واستحسن الحمل على ما يليه
من تسعة وتسعين رجلا فلذا لزم افراد التمييز فان قيل اضافة
العدد الى الجمع بالواو والنون غير جائز اصلا فلا يجوز ثلثة
مسلمين وثلث سنين فكيف يقال والقياس مئين
قيل سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا
بالواو والنون ففيه وممیز احد عشر وما زاد عليه الى تسعة
وتسعين منصوب مفرد صفة او خبر بعد خبر اما النصب
فلامتناع الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر فلامتناع تركيب
ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوي لكان الاضافة الى المفرد
بخلاف نحو احد عشرك فانه تركيب ثلثة اشياء وحادي عشر

احدعشر فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوي
الناشي من الاضافة الي المفسر واما في عشرين وما زاد عليها
الي تسعة وتسعين فلامتناع كل من حذف النون
وابقائها بناء علي اماالتها وشبهها بنون الجمع واما الافراد فلكونه
الاصل وحصول غرض التفسير به فلا يسوغ العدول عنه
من غير حاجة وممين مائة والف وتثنيتهما اي تثنية المائة
والالف وهي مائتان والفان وجمعه اي جمع الالف
وهو الالاف والالوف وانما لم يقل وجمعهما لان المائة
ليس لها جمع مستعمل حيث يقال ثلثمائة الي تسعمائة ولا يقال ماوف
او مآت مخفوض مفرد اما الخفض فعلي الاضافة
واما الافراد فلاصالة الافراد وحصول الغرض او يقال لما اشبه المائة
والالف الثلثة الي العشرة في اللفظ من حيث انهما من اصول
العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف واشبها
احد عشر الي تسعة وتسعين في الكثرة مع انهما يقربان
بهذا القسم اعطي مميزهما احد حكمي مميز الثلثة الي العشرة
وهو الخفض واحد حكمي احد عشر الي تسعة وتسعين
وهو الافراد توفيقا بين الاعتبارين ولم يعكس اذ التمييز اصله
الافراد والجمع عارض واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا نحو عندي
ثلثة اشخاص من النساء او ثلث اشخاص منهن وقوله
واللفظ عطف علي خبر كان من قبيل العطف علي معمولي عامل بحرف
واحد او بالعكس اي وكان الامر بعكس ما ذكر بان كان

المعدود

المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا نحو عندي ثلثة نفوس
من الرجال او ثلث نفوس منهم فوجهان اي ففي العدد
وجهان للعمل بالاعتبارين التانيث والتذكير وحق هذا الحكم
ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة
والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا ولا يميز واحد واثنان
اي لا يذكر لواحد واثنين ولا يرد الواحد ولا تتخذوا الهين
اثنين لان ذكر العدد بعد ذكر المتبوع الدال علي ذلك
العدد تاكيد وتوضيح وعكس ذلك لا يجوز ان يكون ازيد
من المقصود وفيه نظر لانه اتي في كلامهم التاكيد ازيد
من المقصود مثل جاء في القوم كلهم اجمعون استغناء
مفعول له لنفي الفعل بحذف مضاف لا للفعل المنفي اي بترك
تمييز واحد واثنين مخافة لزوم استغناء ولا يتوجه النفي
الي القيد فيفسد المعني بلفظ تمييزه عنهما اي تمييز كل
منهما علي تقدير ذكر التمييز معهما عن كل منهما والجاران يتعلقان
باستغناء فان قيل الاستغناء عن شيء لا يمنع ذكره علي وجه التاكيد
او تشويق او نحوهما كما في اله واحد ونعم رجلا زيد قيل
مثل رجل ورجلان لافادته اي لافادة مثل رجل ورجلان
النص المقصود والتصريح بالعدد من الافراد الواحدي مميز
واحد والاثنين في مميز اثنين فلا حاجة الى العدد لحصول المقصود به
بلفظ التمييز ولو ذكر معه لكان ضايعا وفيه بل يمتنع ايقاعه
تمييزا لان كون التمييز مغنيا عن التمييز خلاف ما عليه بناء التمييز

بل باب التمييز على افادة النسبتين معا وعدم استغناء كل
عن الآخر كما عرف في عندي منوان سمنا وقفيزان برًّا
وعشرون درهما وملؤه عسلا واما نعم رجلا وربه
رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بهما النقض
فقوله بالعدد متعلق بالنص اى التصريح بالعدد والمقصود
وهو التصريح بالواحدة او ضم واحد الى واحد او متعلق المقصود
اى لافادتهما التصريح الذي قصد بالعدد من بيان الكم
الكمية وتقول انت في المفرد اى الواحد من المتعدد اى ما استعمل
العدد في احد المعدودات فقوله من ظرف مستقر واقع صفة للمفرد
اي الواحد الكاين من المتعدد او صلة الافراد الذي افرد من المتعدد
باعتبار تصييره اى قولا ملتبسا باعتبار تصيير ذلك المفرد
عددا انقص من عدده اذ يدعليه بواحد او يكون المعنى بسبب
اعتبار تصييره فقوله تصييره من اضافة المصدر الى الفاعل وكلا
المفعولين محذوف الثاني اى تقول في المفرد المذكر الثاني
اى المفرد المصيّر للواحد اثنين والثانية في المؤنث وما زاد عليهما
منتهيا الى العاشر اى عاشر التسعة وعاشر التسع في المذكر
والعاشرة في المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فغير مبني
على الضم لان قبل الثاني والثانية وهو الاول والاولى وما
بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر فصاعدا ليس لهما
فعل بمعنى التصيير حتى يشتق منه اسم فاعل بمعناه وما روي
من نحو كان القوم عشرين فثلثتهم اى صيرتهم ثلثين

وكانوا

وكانوا ثلثين فربعتهم اي فصيرتهم اربعين وانا ثالث
اثنين عشرهم ورابع ثلثة عشرهم بمعنى مصيرهم
ثلثة عشر واربعة فلو سلم صحته لكان محمولا على ثالث
عقديهم ورابعهم وثالث نيف اثني عشر ورابع
نيف ثلثة عشر اى مصيره ومصيرة اربعة فلا يرد ذلك
الاشكال وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته
في التعدد الاول في المذكر ووزنه افعل وقيل فوعل والاولى
بتأنيث الاول وصفه في نحو رايت اولا بتأنيث الثاني والثاني
في المذكر والاولى والثانية وما زاد عليها من المفردات
الي العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث وتقول باعتبار
حاله فيما زاد على العشرة من المركبات الحادي عشر في المذكر
فهو عطف على الاول لا على العاشر ولا يلزم تعدد العاطف
والحادي عشرة للمؤنث بتأنيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر
من كل الوجوه والثاني عشر والثانية عشرة وما زاد عليهما
الي التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشرة في المؤنث
اشار بترك ما ذكره في صورة التصيير من قوله لا غير الى
انها غاية المركب لا غاية بيان الحال فان بيان الحال شايع
فيما فوق ذلك ايضا وانما ذكر بيان الحال في العدد المركب دون
العقود والمائة والالف لعدم التغيير فيها دون ما زاد على العشرين
على العشرين والمائة والالف لان تغيره بحسب تغير المفرد بخلاف
تغير المركب فانه بيان تغير المفرد اذ تغير المفرد في الاول

الي الول وتغيير المركب الى الحادي دون الاول فتقول الرجل
العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية والعشرون
الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل
المائة او الالف والمراة المائة او الالف فصاعدا او الرجل
الحادي والمائة والالف والمراة الحادية والمائة او الالف
فصاعدا الي ما لانهاية له ومن ثمه اى ومن اجل ان يجري
في الواحد من المتعدد الاعتبار ان او لاجل اختلاف الاعتبارين
او تحققهما قيل في الاعتبار الاول وهو اعتبار التصيير
او في المفرد من المتعدد باعتبار التصيير ثالث اثنين
بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى مصير
الاثنين ثلثة من ثالثهما اى صيرتها الاثنين ثلثة من
الثالث وهو تصيير الاثنين ثلثة وفي الاعتبار الثاني
وهو اعتبار بيان الحال او في المفرد من المتعدد باعتبار حال
ثالث ثلثة بالاضافة الي عدد يساوي عدده احدها
اي احد الثلثة المتاخر بدرجتين ويجوز ان يضاف
الي عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او خمسة فصاعدا
وتقول في اضافة ما زاد على العشرة مما وضع لبيان الحال
حادي عشر احد عشر اى واحد من احد عشر متاخرة
بعشر درجات واقعا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار
بيان الحال خاصة حال من الاعتبار الثاني والتابع
للمبالغة او مصدر لفعل محذوف اي خص الاعتبار الثاني

بذلك

بذلك خصوصا والجملة حال او معترضة وان شئت قلت
اى وان شئت تقول هذا المعنى بعبارة اخرى
حادي احد عشر بحذف الخبر والاخير من الاول تخفيفا
واستغناء عنه بذكره وهكذا تقول الي ما تسع تسعة
فيعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب
وبني الخبر ان الباقيان لوجود موجب البناء قوله
فيعرب عطف على الجزاء او استيناف على معنى فانت تعرب
الاول على نحو قوله الم تسئل الربع القواء فينطق
اى فهو ينطق المذكر والمؤنث لما وقع ذكر التذكير والتانيث
في باب العدد جر الى ذكر هذا التقسيم او شروع في تقسيم اخر
للاسم باعتبار التذكير والتذكير والتانيث وانما قدمه المذكر
لاصالته المؤنث قدم المؤنث في البيان دونها للاختصار
ببيانه وتعميما للتذكير في كل ما يخالفه كتقديم الاعراب
التقديري وتعميم اللفظي في كل ما عداه ويمكن ان يقال قدمه
اخذا في البيان من القريب او ترجيحا للوجودي على العدمي
ما فيه علامة التانيث تاء او الف مقصورة او ممدودة
او ياء لفظا اى ملفوظا حقيقة كامراة وناقة ونملة
وطلحة وعلامة او حكما كعقرب لا يسما اذا سمي به
مذا اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا
لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية
ونحو حايض وطالق من الصفات المختصة الثابتة

كدار وتار
ونحو كلاب واكلب مما جمع مكسرا او تقديرا والذكر ملتبس
ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية علامة
بخلافه اي بخلافه المؤنث اى ما لم يوجد فيه علامة التأنيث
التأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا حكما وعلامة التأنيث مقصورة
للمذكورة فى احد المؤنث التاء والالف سواء كانت مقصورة
او ممدودة وانما لم يذكر الياء فلعل ثانية عنده صيغي كتانيث
هي وانت لا بالعلامة وكتثنية هذا والذي نحو هذان
واللذان على قول من يرى بنائهما وبعضهم عد الياء في هذي
وفي من علامات التأنيث وذكر ان التأنيث بالياء من خصائص
اسم الاشارة فلعله قائل في اسم الاشارة بالتصرف تذكيرا
وتأنيثا وافرادا وتثنية وهو اى المؤنث حقيقي ولفظي
والحقيقي هو الخلقي ما بازائه ومقابلته ذكر كائن في جنس
الحيوان الذكر هنا خلاف الانثى لا قبل الرجلان ولو قال
ما له فرج لكان اولى حيث يشمل الانثى التي ليس بازائها ذكر
من الحيوان ولو فرض شيئ من الحيوان كذلك واحترز به
عن تأنيث النخل كامراة في الاناسي وناقة في البهايم اذ بازائهما
رجل وبعير ونعير وكذا نفساء وحبل واتان وعناق والمؤنث
اللفظي اى المنسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه
حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث خلقي في معناه بخلاف
اى ملتبس بخلافه المؤنث الحقيقي اى ليس بازائه ذكر
من الحيوان سواء كان معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم

كطلحة

كطلحة او صفة كعلامة او اسم جنس كنملة ذكرا او لا يكون
مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين والاول لا يؤثر
الا في حكم نفسه وهو حكم منع الصرف ولا يسرى الى غيره
من فعل او صفة نحو قام طلحة وطلحة القائم خلافا لبعض
الكوفية وكعقرب علما للذكر وفاقا وكذا تانيث نحو نملة ذكرا
عند ابن السكيت وبنى ابو حنيفة رضي الله عنه الاستدلال على ان
النملة في قالت نملة انثى على ذلك كظلمة وعين واذا اسند اليه
اى المؤنث اذا كان حقيقيا مظهرا او مضمرا او اللفظي مضمرا
بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر غير حقيقي
بالخيار الفعل المتصرف بخلاف نعم المراة هند بلا فصل نحو حضرت
امراة القاضي بخلاف نحو حضر القاضي امراة حيث لا يجب
سراية التأنيث الى الفعل لمكان الفصل فالتاء واجبة بدليل
مقابلة التخيير ولا يسوغ تقديره وجبت وجعلها فاعلا له
حيث يلزم امتناع الفاء وانما يجب التاء للسراية اما في المضمر مطلقا
فلكمال الامتزاج واما في ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التأنيث
بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج لمكان الظهور
في التأنيث لعدم كونه حقيقيا فبالحري ان لا يلزم فيه السراية
بل يجوز بناء على الامتزاج والتأنيث من وجه دون وجه
واعلم انه لا يلزم التاء اذا كان دليل كما في صورة الفصل
وكون الفعل جامدا وكون المؤنث الحقيقي من البهايم وتخلف
الحكم عن القاعدة بالدليل امر شايع مستفيض فلا يحتاج

الى الاستثناء صريحا وانت في ظاهر اى في اسناد الفعل الى ظاهر
المؤنث اللفظي واحترز به عن المضمر نحو الشمس طلعت
فان التاء فيه واجبة والظرف متعلق بالخيار غير المؤنث
الحقيقي وما في حكمه من مؤنث البهايم كساق الناقة بالخيار
اى ملتبس بخيارك بين التاء وعدمه او تذكر الفعل وعدمه اعتبارا
لجهتي التانيث وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى وحكم ظاهر الجمع
احتراز عن ضميره نحو الرجال جاءت او جاؤا فان الحاق التاء
او ضمير الجمع فيه واجب لالحاق التاء بالتعيين والاضافة من باب
جرد قطيفة واخلاق ثياب غير جمع المذكر بدلا او صفة للجمع
بجعل اللام زايدا او على القول بتعريف غير باشتهارها غير جمع المذكر
السالم نقيضا للكثير وذى الالف والتاء كما في اعجبني الحركة
غير السكون السالم الآتي نحو بنين فان حكمه حكم الابناء
نحو قوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وان كان جمع المذكر السالم
مطلقا ظرف لمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم اى زمانا
مطلقا او في جميع الاحيان سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا
نحو اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة او مذكرا حقيقيا نحو
جاءت الرجال حكم ظاهر غير الحقيقي لتاويله بالجماعة ولم
ياولها جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء
صيغة المذكر وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر غير الحقيقي ولم
يطلق لان مضمره ليس كضميره لان مضمره يستلزم التاء او
الواو في المذكر العقلاء والنون في غيرهم نحو الرجال جاءت

اوجاؤا والليالي والايام مضت ومضين وضمير العايد الى
صيغة جمع التكسير المذكور العاقلين غير جمع المذكر السالم
احترز عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان ضميرهم
الواو فحسب يقال الزيدون والمسلمون جاؤا لا جاءت وقوله
غير كالغير السابق في الاعراب فعلت اى ضمير ما يوزن بفعلت
وهو من المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة هي تاء التانيث
وضمير موزونات فعلوا وهو هم نحو الرجال جاءت او جاؤا
بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة
لهذا النوع من الجمع والنساء اى ضمير نحو النساء من جموع
المؤنثات على طريقة عموم المجاز او على ارادة الصفة المشهورة
من لفظة النساء كما في نحو لكل فرعون موسى او المراد وما
في حكمها من المؤنثات اللفظية والمعنوية وكذا التاويل
في قوله والايام اى ضمير نحو الايام من جموع المذكر غير العاقل
فعلت وفعلن اى ضميرهما اما التانيث فبتاويل الجماعة
واما النون في الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون
وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع
العاقلين واما في نحو النساء فالحمل على جمع غير العقلاء اذ
لاناث لقلة عقولهن يجري مجرى غير العقلاء المثنى
شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار المفرد دون ماللا ختصار
وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع
ولقربه بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته

الى الاستثناء صريحا وانث في ظاهر اى في اسناد الفعل الى ظاهر
المؤنث اللفظى واحترز به عن المضمر نحو الشمس طلعت
فان التاء فيه واجبة والظرف متعلق بالخيار غير المؤنث
الحقيقي وما في حكمه من مؤنث البهايم كساد الناقة بالخيار
اى ملتبس بخيارك بين التاء وعدمه او تذكير الفعل وعدمه اعتبار
لجهتى التانيث وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى وحكم ظاهر الجمع
احترازا عن ضميره نحو الرجال جاءت او جاؤا فان الحاق التاء
او ضمير الجمع فيه واجب لالحاق التاء بالتعيين والاضافة من باب
جرد قطيفة واخلاق ثياب غير جمع المذكر بدلا او صفة للجمع
بجعل اللام زايدا او على القول بتعريف غير باشتهاله بغير جمع المذكر
السالم نقيضا للمكسر وذى الالف والتاء كما في اعجبني الحركة
غير السكون السالم الا في نحو بنين فان حكمه حكم الابناء
نحو قوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وان كان جمع المذكر السالم
مطلقا ظرف لمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم اى زمانا
مطلقا او في جميع الاحيان سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا
نحو اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة او مذكرا حقيقيا نحو
جاءت الرجال حكم ظاهر غير الحقيقي لتأويله بالجماعة ولم
يأول بها جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التأنيث مع بقاء
صيغة المذكر وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر غير الحقيقي ولم
يطلق لان مضمره ليس كمضمره لان مضمره يستلزم التاء او
الواو في المذكر العقلاء والنون في غيرهم نحو الرجال جاءت

اوجاؤا

اوجاؤا والليالي والايام مضت ومضين وضمير العايد الى
صيغة جمع التكسير المذكور العاقلين غير جمع المذكر السالم
احترازا عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان ضميرهم
الواو فحسب يقال الزيدون والمسلمون جاؤا لا جاءت وقوله
غير كالغير السابق في الاعراب فعلت اى ضمير ما يوزن بفعلت
وهو من المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة هي تاء التأنيث
وضمير موزونات فعلوا وهو هم نحو الرجال جاءت او جاؤا
بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة
لهذا النوع من الجمع والنساء اى ضمير نحو النساء من جموع
المؤنثات على طريقة عموم المجاز او على ارادة الصفة المشهورة
من لفظة النساء كما في نحو لكل فرعون موسى او المراد وما
في حكمها من المؤنثات اللفظية والمعنوية وكذا التأويل
في قوله والايام اى ضمير نحو الايام من جموع المذكر غير العاقل
فعلت وفعلن اى ضميرهما اما التأنيث فبتأويل الجماعة
واما النون في الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون
وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت للجمع
العاقلين واما في نحو النساء فللحمل على جمع غير العقلاء اذا
لاناث لقلة عقولهن يجري مجرى غير العقلاء المثنى
شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار المفرد دون ما للا
وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع
ولقربه بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة وكثرته

ولعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع لاختصاص احد
اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بالمذكور العقلاء وبان
لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا فيه معه المؤنث
ولا بتاء تانيث كعلامة والقسم الاخر وهو الجمع بالالف
والتاء بالمؤنث او بالمذكر الذي لم يكسر او كان من صفات غير العقلاء
او خماسيا وان لا يكون فعلاء افعل ولا فعلان فعلي ولا مستويا
معه المذكر ولا مجردا عن التاء من الصفات المختصة بالمؤنث
والقسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع الصيغة وتوقيف
الموضع ما لحق اخره الف نحو مسلمان والزيدان او ياء
نحو مسلمين والزيدين وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم
حروف العلة لكثرة دورها فخصت بعضها تقليلا للاشتراك
وخصت الالف بالتثنية لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية
في الفعل ولكونها اخر لفظ هما وانتما والواو بالجمع لكونها
للجمع ضميرا وعاطفة ولحصولها بجمع الشفتين ثم زيدت
الياء تكثيرا لابنية التثنية والجمع السالم ليتوصل الي
تقليل الاشتراك في الاحوال والا لكان الالف والواو
في الاحوال الثلث وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء ففتح
في التثنية لوقف ما قبل الالف وكسر في الجمع وفقا مفتوح
ما قبلها صفة سببية لقوله ياء اي ياء فتح حرف حصل قبلها
لوقف ما قبل الالف ونون والحق تاخير ذكر النون عن قوله
ليدل لعدم تاثيرها في هذه الدلالة بل هي عوض عن الحركة والتنوين

مكسورة

مكسورة للتعادل ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر
كما عرفت لئلا يثقل اللفظ بتوالي الامثال وهي فتحة ما قبل
الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ما لحق
اخره ذلك وفيه اوكل واحدة من الالف والياء وفيه او اللحوق
وفيه نظر لاشتماله على لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ذلك
على ان معه مثله اللفظ او في الوحدة بقرينة قوله في الجمع ليدل على
ان معه اكثر منه من جنسه في المعنى لا من خلاف جنسه فلا يجوز
العينان للباصرة والشمس الا على وجه المجاز خلافا للاندلسي
فانه يجوز عنده تثنية المشترك اللفظي واما في نحو القمرين فعلى
التغليب وفي التقييد به لاخراج نحو العينين للشمس والباصرة
نظر لانه فرد من المثنى وان كان ممتنعا وامتناع فرد لا ينافي
كونه فردا من الماهية فلا يجوز التعريف بما يخرج عنه ذلك
المفرد المتنع الا يرى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل
مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يحترزوا عن المفعول له
ومعه وثاني علمت وثالث اعلمت في الحد وعرفوا الترخيم
بانه حذف في اخره تخفيفا ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث
وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل على التقليل ولم يخرجوا
تصغير الضماير ونحوه من الممتنعات الي غير ذلك فالحق ما ذكره
في المفصل من جعل الالف والياء علما على الضم واحد الى واحد من غير تقييد
باتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح غير الممتنع
واعلم انه اريد بقوله مثله في الوحدة والجنس جميعا

لاستثني عن قوله من جنسه فالاسم المقصور سمّي مقصورا
للامتناع من المدّ واعلم انّ التثنية انواع صحيح ومنقوص
ومقصور وممدود فالمقصور حكمه كذا والممدود حكمه كذا والصحيح
والمنقوص حكمهما ظاهر لعدم جريان تغيير في تثنيتهما
فالفاء للتفسير على هذا التحقيق ان كان الفه كائنة عن واو اي
كان اصلها الواو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول
الاصل ولم يمل كالوان في المسمّى بالي وهو اي والحال انّ ذلك
المقصور ثلاثي اي ذو ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي
ليخرج سبلي قلبت الفه واوا لاعتبار الاصل حقيقة او حكما
ولخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لم يرد فيه لمكان الثقل
والّا اي ان لم يكن كذلك بان كانت الفه عن ياء حقيقة كرحيان
في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان
في متى حيث جاء متيما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية
كانت الالف كمعلى ومصطفى او زائدة كحبلى وارطى
وحبارى فبالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما
وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف ولو قال والياء بتقديره لكان اوفق
واخصر لكنه قصد الثبوت بايراد الاسمية في الجزاء لكثرة
صورة وغلبة وجوده والاسم الممدود ان كانت همزته
اصلية اي غير زائدة ولا من غلبة عن اصلية او زائدة كقراء
في جمع قارئ تثبت الهمزة لمكان الاصالة وحكى ابو علي
عن بعض العرب قلبها واوا نحو قروان حملا على الاخوات

وان

وان كانت همزته للتانيث قلبت همزته واوا كحمراء وصحراء تقول
حمراوان وصحراوان كراهة ثبوت صورة علامة التانيث
في الوسط وتثبت التاء لضرورة دفع اللبس وتعيّن الواو وتحرزا
عن اجتماع اليائين في النصب والجر والّا اي وان لم تكن اصلية
ولا للتانيث بل كانت منقلبة عن اصلية ككساء ورداء اصلهما
كساو وردي او كانت زائدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بسرداح
فالوجهان اي ففيها الوجهان الثبوت لكونها في مكان الاصلية
باعتبار الالحاق بها او الانقلاب عنها والقلب لشبهها بهمزة التانيث
في عدم كونها اصلية ويحذف نونه اي نون المثنى في الجرّ والنصب
والرفع للاضافة اي وقت الاضافة او لاجل الاضافة المقتضية
للاتصال المنافي للانقطاع الذي يوجبه النون التي قامت
النون مقامها وتلخيصه ان النون لقيامها مقام التنوين
يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وانّما لم يسقط باللام لانه اعتبر عوضيتها عن
الحركة وحذفت التاء التانيث الثانية في الواحدة في كلمتين فقط
خصيان تثنية خصية جوازا على خلاف القياس والشذوذ
لا وجوبا لمجيء قوله متيما تلقني فردين ترجف روا
نف الياء وتستطارا وقوله بلي اير الحمار وخصيتاه احب
الي فزارة من فزار والياء تثنية وقيل جاء خصي والي وهما
لغتان في خصية والية فخصيان واليان تثنيتهما
فلا يكونان من باب الحذف واما نحو قوله كان ثدياه حقان

اى حقتان وقوله هذى المناقب لاقصعان من لبن فمن
ضرورات الشعر ولد يجئ فى سعة الكلام بخلاف خصان
واليان وقيل هما ايضا من ضرورات الشعر كما فى قوله
كان خصيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
وقوله ترتج الياه اى ترتجاج الوطب الجمع دال على احاد وافراد
حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة فى امرأة وعباديد وعبابيد
بمعنى الفرق لانها لما كانت على اوزان الجموع واستعمالها
فى التانيث والرد فى التصغير وامتناع النسبة ومنع الصرف
عند صيغة منتهى الجموع اعتبر له واحد تقديرا كعدل
عمر من نحو عباد وعبد وذو نساة على وزن فعال بضم الفاء
كغلام وغلمة مقصودة اى قصدت فيه بحروف فالباء
يتعلق بمقصودة او بقوله دال اى دال بحروف مفردة على
احاد مقصودة فلا يرد نحو نخل وتمر لدلالتهما على احاد
غير مقصودة اذ المقصود بهما وضعا هو الجنس والاحاد
ان اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها
فاعرف لا باعتبار حروف مفردة بخلاف نسوة لانها
اريد باعتبار حروف مفردة فرضا فان قيل فلم لم يفرض ذلك
فى نحو ابل وغنم وخيل ويوم ورهط قيل لا داعى ثمه لعدم
جريان احكام الجمع فيها وعدم كونه على اوزان الجمع
المختصة به والمشهورة فيه بل المانع فيه متحقق
وهو جريان احكام المفرد فيه فقوله مفردة احتراز

عن نحو ابل وغنم الخ فانها ليست بجموع حيث لم يؤت
فيها بحروف مفرداتها احاد بها واضافة حروف
الى مفرده للجنس اى بجميع حروف مفرده كرجال وجعافر
وبعضها كسفارج فى سفرجل وفرازد فى فرزدق
وفيه انه لو اريد كل حروف المفرد ورد نحو سفاريج
وان اريد الجنس كفت الواحدة وفيه بتغييرما اى دال على احاد
قصدت فيه بحروف مفردة متلبس بتغيير ما الا فى صيغة
الواحد قيل التغيير اى الجموع والتغيير اما حقيقة كعامة الجموع
او تقديرى كما فى فلك وهجان حيث يتحد فيهما الواحد
والجمع حرفا وهيئة لكنه اعتبر الضمة والفتحة والكسرة فى
الجموع عارضين وفى الواحدة اصليين فحصل التغيير بهذا
الاعتبار فرضا وايضا اما بالزيادة كما فى نوعى الجمع الصحيح
ونحو رجال فى جمع رجل واحجار فى جمع حجر او بالنقصان
ككتب فى كتاب او تغيير حركة كاسد واسد ونحو تمر وركب
مما بينه وبين واحده التاء ليس بجمع على الاصح لجريان احكام
المفردات استعمالا فان نحو ركب مثلا وان وافقه الراكب
فى الحروف لكن الراكب ليس بمفرد ركب بل كلاهما مفردان
بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بلا رد مع كونه
على غير صيغة القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك
فلا يصدق عليه قصد الاحاد بحروف مفردة وفيه ان المفرد
ان اريد به المفرد الواحد فصادق وان اريد كونه مفردا لم

اصطلاحا فهو موقوف على كونه جمعا فيلزم الدور وهذا
قول سيبويه وقال الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها احاد
من تراكيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا
اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس
او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع
بالاتفاق وانما مثل بمثالين لان الاول اسم جنس والثاني
اسم جمع كالجماعة والطايفة والفرق بينهما ان الاسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل
الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم
اسم جمع ايضا ونحو فلك جمع لتحقق التغيير تقديرا وهو
اي الجمع نوعان صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ولمؤنث المذكر
المجموع صحيحا او الجمع المذكر الصحيح وهو مبتداء والجمع
مستأنفة للبيان ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها
اي تلك الواو لوفق الواو او ياء مكسور ما قبلها لوفق الياء
ونون اي ما لحق اخره احدهما ونون مفتوحة
لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل لحوق الواو
والياء وهو متعلق بلحق والحق تقديم ليدل على قوله
نون لانه لا اثر له في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة
والتنوين الآن يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون
المعنى لحوق ذلك ليدل على ان معه اكثر منه وتحقق انه

عوض عن الحركة والتنوين فيستقيم على اللف والنشر على
ان معه اي مع ذلك الاسم اكثر منه اي من ذلك الاسم فان قيل
التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في
الوحدة قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل
الغرض نحو فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار وقول
الشاعر اللوم اكرم من وبر ووالده واللوم اكرم من وبر
وما ولدا وانما لم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية
او راد تعريف الماهية بقطع النظر عن الصحة وعدمها
فلم يحتج الى القيد لاخراج الممتنع فان كان الفاء لتفسير الاقسام
المستفاده من عموم قوله ما لحق اخره لاشتماله على
المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح
لعدم اختصاصه بحكم وسلامته عن التغيرات
اخره اي الاسم ياء قبلها كسرة فاعل الظرف او مبتداء مقدم
الخبر والجملة صفة ياء حذفت اي الياء لالتقاء الساكنين
بعد الاسكان للاستثقال مثل قاضون في جمع
قاض اصله قاضيون وان كان الاسم اسما مقصورا اي
اخره الف مقصورة حذفت الالف المقصورة لالتقاء
الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي الالف حال كونه
مفتوحا ليدل الفتحة على الالف نظيره مثل مصطفون مضاف اليه
والرفع على الحكاية وشرطه اي شرط ما جمع بالواو والياء
والنون او شرط بيان هذا الكلام او شرط هذا النوع

من الجموع ان كان اي الاسم الذي اريد جمعه او المذكر
وعلى هذا مدار افادة قوله فهو مذكر وقوله علم يعقل
اسما غير صفة فمذكر قال الشارح هذه عبارة ركيكة
لان قوله شرطه مبتداء وقوله فمذكر خبره بمعنى حصول
مذكر والفاء زائدة والشرطية معترضة وفيه ضعف
لان اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر انما يكون في الشعر
ولم يوجد في غيره في السعة وزيادة الفاء في الخبر ضعيفة
قلت يمكن تصحيحها بوجوه الاول ان يكون شرطه مبتداء
محذوف الخبر اي شرط على التفصيل بقرينة ما بعده من الجملتين
او شرطه ما يذكر كما قيل في قوله الزانية والزاني فاجلدوا
لان التقدير الزانية والزاني في حكمهما ما يذكر وفاجلدوا
ابتداء بيان وقوله ان كان الى جملة مستانفة والثاني
يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء في جواب اما ويمنع
اختصاص اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر بالشعر والثالث
ان يقال الشرطية خبر قوله شرطه بجعل الضمير المقدر بعد
الفاء عايدا الي الشرط وعلى هذا يلزم حذف العايد المرفوع
من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جايز كما صرح به الشارح
في بحث المبتداء ولنا ان نقول حيث امتنع حذف الضمير
اسم الاشارة وكونه رابطا اي شرطه ان كان اسما فذلك
الشرط حصول مذكر او نقول انها خبر بتاويل مضمون
هذا الكلام علم يعقل اي ان اريد بالمذكر الذات المتصفة

اي ان كان اسما وان كان صفة والشرط ... فمذكر

بالمذكورة

بالمذكورة يراد بقوله علم مسمى علم ويكون حملا المذكر
على الاسم من باب التسامح ولا تسامح في يعقل وان اريد به اللفظ
المذكر فلا تسامح في الحمل ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه
يكون قوله يعقل من التسامح ويكون قوله وان لا يكون
بتاء التانيث مثل علامة ضايعا لخروجه باشتراط التذكير
اللفظي وانما اشترط هذا لانه اشرف الجموع سلامة الواحد
فاختص باشرف الاشياء وهو المذكر العاقل وان كان
اي الاسم الذي اريد جمعه او المذكر المجموع بذلك
والمدار في الخبر الفيد صفة غير علم فمذكر اي فحصول
مذكر او فلذلك المذكر مذكر او فهو مذكر وعلي هذين
قوله وان لا يكون افعل فعلاء محمول على حذف مضاف
اي ذو عدم كونه كذا او ذو ان لا يكون كذا وعلى الاول لا احتياج
الي التقدير واعلم انه ان اريد به الذات المتصفة بالذكورة
فهو بتقدير مضاف اي فهو اسم مذكر يعقل وان اريد به
اللفظ المذكر كان قوله ولا بتاء التانيث ضايعا يعقل
لو قال يعلم لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله
نحو الماهدون الهمة الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو
نعم الماهدون مندرج فيما جمع بالتاء ويل كبلغت
منا البلغين وان لا يكون افعل فعلاء الاضافة باولي
ملابسة اي افعل الذي مؤنثه فعلاء مثل احمر حمراء
فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل

كافضلون ولم يعكس لانّ معنى الصّفة فى افعل التّفضيل
كامل واما اجمعون مع جمعاء فيجئ بالواو والنّون على
خلاف القياس الا ان يقال انه فى الاصل اسم التّفضيل لعدم
كونه من الالوان والعيوب والحا وح يكون تأنيث على جمعاء
كونه من الالوان والعيوب والحا وح يكون على خلاف القياس
ولا فعلان فعلى مثل سكران فانه لا يقال سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان كندمانون ولا مستويا فيه اى فى ذلك
الوصف مع المؤنث قال الشّارح العلامة هذه العبارة اسخف
من الاول لانّ ضميران لا يكون عايدا الى الوصف المذكور فيكون
المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا فى ذلك الوصف
مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشّيء فى نفسه
مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا الى
عبارته قلت ضميران لا يكون عايد الى المذكر لا الى الوصف
فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة اى شرطه ان كان صفة
حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا فى ذلك الوصف
مع المؤنث او معناه وان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر
يعقل وذو عدم كون المذكر فيه افعل فعلاء وعدم كون ذلك
المذكر مستويا فيه مع المؤنث وان عايد ضمير شرطه وضمير
فهو مذكر وضميران لا يكون الى المذكر دون الاسم اعتبارا
لصيد البحث وهو قوله المذكر ما لحق اخره لم يحتج
فى الرّبط الى تقدير فيه قوله وان لا يكون افعل فعلاء فلا سخافة

فى هذه العبارة كما ظنّ الشارح اصلا نحو جريح وصبور
فانّ المذكر فيهما مستو مع المؤنث يقال رجل جريح وصبور
وامراة جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون وصبورون
لانه لو جمع بالواو والنّون يجمع مؤنثه بالالف والتاء
وح يرتفع الاستواء المعهودة فيه ولا بتاء التّانيث كراهة
اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التّانيث وهو عطف
افعل فعلاء او عطف على مستويا اى وان لا يكون ذلك
المذكر كائنا بتاء التّانيث مثل رجل علامة ويحذف نونه
اى نون الجمع بالاضافة لكونها عوضا عن التّنوين
المنافى لها ونحو بلغت منا البلغين اى الدواهى ورايتهم
لى ساجدين مؤول بصدور فعل العقلاء واصابة المحال
والنكاية فى الدواهى وفعل السجود فى الكواكب وقد شذ
نحو ارضين بفتح الرّاء كارضات وثمرات ويجوز اسكان الرّاء
ايضا وسنين لانتفاء التّذكير والعقل وعدم كونهما علما
او صفة وان تكاب شذوذه فنحو سنين لجبر النّقصان
الواقع فى واحده وهو حذف العجز وهذا الجبر ليس
بقياسى وان كان كثيرا اذا جزئيات كثيرة ونحو العالمين
من باب التّغليب والمؤنث المجموع صحيحا او جمع المؤنث
الصّحيح على تقدير حذف المضاف ما لحق اخره الف وتاء
وشرطه واعرابه كاعراب سابقة ان كان اى الاسم المؤنث
الذى جمع بالالف والتّاء صفة وله اى لذلك المؤنث

مذكر الجملة حال فان يكون خبر مبتداء محذوف وهو
اسم الاشارة ويكون الجملة جزاء والفاء جزائية
والشرطية خبر لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان كان
ذلك الاسم المؤنث صفة وله مذكر فذلك الشرط كون
مذكره اى مذكر ذلك المؤنث او ذلك الاسم جمع بالواو
والنون ليكون الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد
والا يلزم مزية الفرع على الاصل والجملة خبر يكون
فان لم يكن له اى لذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر
فان لم يكون اى فالشرط عدم كون ذلك الاسم مجردا عن التاء
اذ لو جمع المجرد لزم اللبس بذي التاء كحايض حيث
يقال في حايضة حايضات فلو قال في حايض كذلك
لزم اللبس ولم يعكس لان ما في التاء صريح اليق بهذا الجمع
والا اى وان لم يكن للمؤنث صفة بل كان اسما جمع زمانا
او جمعا مطلقا اي غير مقيد بشرط نحو هندات وعلا
وتمرات وكسرات وعرفات جمع التكسير ما اى مجموع
تغير فيه حقيقة او تقديرا كما في فلك وهي ان في ان الجمع
ولا يعتبر التغير بعد الجمع نحو مصطفون ومعلون
وداعين ورامين وتمرات وكسرات وعرفات فانها جموع
سلامة مع وقوع التغيرات لعدم التغير في الاصل فان
اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا البواقي
بناء واحدة المحقق كرجال في جمع رجل وافراس في جمع فرس

او

او المفروض كنساء ونسوة في جمع امراة وجمع القلة وهو
الذي يقع على الثلثة الى العشرة والحدان واخلان
افعل غير المنصرف للعلمية والوزن وافعال وافعل وفعلة
وزاد الفرا فعلة كاكلة وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء
والصحيح اى جمع القلة هذه الاربعة من جموع التكسير
كلا نوعي جمع السلامة وما عدا ذلك المذكور من الاوزان
الاربعة وجمعي التصحيح جمع كثرة اى واقع على ما فوق العشرة
واذا لم يجئ للفظ الابناء القلة كارجل جمع رجل او بناء
الكثرة كرجال فهو مشترك بينهما وقد يستعار احدهما
للاخر عند وجودهما كثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر
شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل
او غير متصل به واخر عن جميع تقاسيم الاسم ليكون
ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا
التلفيق ايضا من لطايف هذا الكتاب وقدم المصدر لكونه
مظنة الاصالة لمكان الاختلاف فان البصريين على انه اصل
في الاشتقاق بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق
على فرعيتها اسم الحدث ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى
والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى
الجاري صفة للحدث على الفعل اعلم ان الجريان في اصطلاحهم
يستعمل لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ
او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان

اسم الفاعل على الفعل اى موازنته اياه في حركاته و
سكناته وجريان المصدر على الفعل تعلقه به في الاشتقاق
وهذه العبارة تشمل على اسم الحدث على المذهبين و كل
من المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام
في الحد لان المذكور جريان اسم الحدث على الفعل وهو
مشهور بالمعنى الذي ذكرناه لا مطلق الجريان حتى يلزم الابهام
فالمراد بالحدث الجاري على الفعل ما له فعل مشتق منه
وذكر هو بعد ذلك الفعل بيانا له نحو ضربت ضربا وقتلت قتلا
وبغير الجاري على الفعل ما ليس له فعل مشتق مذكور
يجري هو عليه بيانا له نحو انواعا في قوله ضربته انواعا
من الضرب لان الانواع ليس لها فعل يجري عليه لانه اسم
موضوع فقيد بالجاري ليخرج عنه غير الجاري اذ لا مدخل
فيما نحن فيه واسماء المصادر لعدم جريانها على الفعل
مع دلالتها على الحدث ويخرج ايضا المصادر التي لا فعل
لها الا ان يريد بالجاري على الفعل حقيقة او فرضا وح
يشكل الفرق بينهما وبين اسماء المصادر وهو اي المصدر
من الثلاثي المجرد اى ما هو على ثلثة احرف لا الثلاثي
الاصطلاحي والآخر اكرم وكرّم ومصدره قياسي لا سماعي
وهو حال من مفهوم الكلام اى قصر المصدر على السماع
حال كونه من الثلاثي وفي جعله متعلقا بسماع نظر
لعدم ذي الحال لا تدليس لقوله سماع فاعل مظهر

و

ولا مظهر ومن بيانية اى كائنة من جنس البناء الثلاثي
او ابتدائية اى ماخوذ من البناء الثلاثي وهذا الوجه
انما يتأتى على مذهب الكوفية سماع اي سماعي او مسموع
وهو من غيره اى الثلاثي قياس اى قياسي او ذو قياس
او مقيس اى من شانه ان يثبت من غير سماع بالقياس
على ما سمع فقوله قياس خبر المبتداء المحذوف بقرينة
السياق والكلام من عطف الجملة على الجملة لا من عطف
معمولين على معمولي عاملين مختلفين لعدم تقدم المجرور
لكون من الثلاثي منصوب المحل على ما عرفت اللهم الا
ان ثبت الجواز في صورة تقديم المجرور مع الجار ويقال
يجوز في الدار زيد وفي الحجرة عمرو ولكنه لم يثبت او يحمل
الكلام على قول من جوز ذلك مطلقا ويعمل المصدر عمل
مفعول مطلق للنوع فعله لمناسبته بالفعل لمكان
الاشتقاق بينهما ماضيا نحو اذكر ضربي امس زيدا او هو
حال من فاعل يعمل وغيره اى غير الماضي نحو ضربي زيدا
الان او غدا شديد اذا ظرف يعمل لم يكن المصدر
مفعولا مطلقا حيث لا يصلح اذ لا يعمل المفعول به
مع وجدان ما هو اقوى منه وهو الفعل واما اذا سد
مسده الفعل فيصح ان يعمل للنيابة دون المصدرية كما
سيجيء وانما لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول لان
عمله باعتبار الاشتقاق ولا باعتبار الشبه والافتراق

في الاشتقاق باعتبار زمان ولا يتقدم معموله اى المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدمها
ولضعف عمله ولهذا قد وجد ولا فعل له مظهرا ولا مضمر
بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصان مشابهته الفعل
لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلعدم
وقوعه موقع الفعل ولا يضمر فيه اى لا يقع اضمار المستتر فيه
بخلاف البارز نحو ضربي زيدا لضعف عمله ولئلا يلزم تثنية
المصدر وجمعه عند تثنية الضمير وجمعه دفعا للبس فيلزم
اجتماع التثنيتين والجمعين في لفظ واحد ويلزم الالتباس
بخلاف اسم الفاعل ونحوه لاتحاده مع فاعله فيما صدقا
عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع للاخر
فلا يلزم ذلك كذا ذكره المصنف ولقائل ان يقول يجوز ان
يضمر فيه الفاعل ولا يثنى ولا يجمع كالظرف واسم الفعل
والجواب ان الاضمار في الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار
قيامهما مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره
ولا يلزم ذكر الفاعل لضعف عمله ولان التزامه يؤدي
الى الاضمار فيه اذا كان غائبا والا لم يكن لازما ولهذا كانت
اضافته معنوية ويجوز اضافته اى المصدر الى الفاعل وهو
الاكثر بدل عليه قوله وقد يضاف المصدر الى المفعول اذا
قامت القرينة سواء كان مفعولا به او ظرفا او علة نحو
ضرب اللص الجلاد يوم الجمعة وضرب التاديب واذا اضيف

الى

الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو اعجبني ضرب اليوم
زيد عمرا ويكون منصوب المحل لان الاول بفعل معروف مع ان او
مرفوعه لان الاول بفعل مجهول مع ان واعماله اى المصدر من
اضافة المصدر الى المفعول حالة كونه مقرونا باللام قليل
حيث لا يصح تاويله بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم
مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارضي قيل لم يات في القران
شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر
بالسوء واما نحو ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار
يراخي الاجل فالمبرد منعه وجعله بتقدير في او بتقدير مصدر
منكر عاملا فان الفاء نتيجة للتقييد بقوله اذا لم يكن مفعولا
مطلقا والجمل المتوسط معترضات لبيان بعض احكام
عمل المصدر عند ذكر عمله كان المصدر مفعولا مطلقا
فالعمل للفعل جزائية واجبة اذا الجملة اسمية للفعل
اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي وان كان
المفعول المطلق بدلا منه اى من الفعل وسادا مسده
بعد حذفه لا بمعناه كاسم الفعل لتعين عمله دون الفعل
نحو حمدا لله وشكرا له وسقيا لزيد وخيبة فوجهان
اى فيجوز الوجهان اى ففيه وجهان والفاء جائزة على
الاول وواجبة على الثاني كما ستعرف والوجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة لا للمصدرية

وانما يجوز ان اذ المصدرية قوي من حيث الذكر ضعيف من حيث
الفرعية والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحرف
فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمنع عمله اسم الفاعل
ما اشتق من فعل يشير الى جريان الاصطلاح بالقول
بان اشتقاقه من المصدر بالواسطة لمن قام الفعل به احتراز
عن اسم المفعول ويخرج منه اسماء الفاعلين من الاضافات
الآن يراد بالقيام اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا وانما
لم يقل لمن له فعل لئلا يخرج منه نحو منكسر ومتكسر من
الانفعالات وكذا نحو كاتم و حاسن اذا صنع لبيان الحدوث
وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث ودخل
فيه نحو الناهق والصاهل والعاوي وغير ذلك من صفات
غير العقلاء على سبيل التغليب والأمن للعقلاء لا يدخل فيه
ذلك حقيقة بمعنى اي حال كونه بمعنى الحدوث احتراز عن الصفة
المشبهة واسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو حسن و
احسن واما نحو خالد و دائم وثابت و راسخ ومستمر
مما يدل على الدوام والثبوت فغير وارد لانه لا تدل على حدوث
الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار واما نحو
حائض وطامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث
وليس باسم فاعل او يقال معنى الثبوت عارض وحبث بمعنى
ثبوت الجنابة لا بمعنى حدوثها فلا يرد وكذا لا يرد صفات الله
لان الاستمرار والدوام فيها ليس بصيغي بل باعتبار الموصوف

واعلم انه يعتبر قيد الحيثية والا يخرج من هذا الحد نحو
اضرب واقتل مما صنع لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث وصيغته
اى صيغة اسم الفاعل الكثير المشهورة و الأفعال وفعول
ونحو صبار و صبور ونحو ذلك ايضا من صيغ اسم الفاعلين
من الثلاثي المجرد من مجرد الثلاثي الاضافة من باب جرد
قطيفة والجار والمجرور حال من ضمير الظرف المستقر وهو
قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان
ظرفا او صفة الصيغة اى الصيغة الكاينة من كذا وفيه
حيث يلتزم في قوله ومن غيره العطف على معمولي عاملين
مختلفين وفيه انه على تقدير ثبوت الجواز في صورة تقديم
المجرور مع الجار او حمل الكلام على من جوز ذلك مطلقا
والحق انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف
فالواو عاطفة على صيغة المضارع عطف على قوله فاعل ومن
غيره ظرف وقع حالا من ضمير قدم على العامل لكونه ظرفا على فاعل
اى واقعة على زنة فاعل وبيان الصيغة من وظائف التصريف
ووقع في النحو استطرادا او ضمنا وصيغته من غيره اي غير مجرد
الثلاثي ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على
صيغة المضارع بميم مضمومة اى مع ميم مضمومة في موضع
حرف المضارعة منه وان كان حرف المضارعة غير مضمومة
كما في مستخرج واما نحو منن ومنتن ففرعان وكسر ما قبل
الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في

بتفاعل و يتفعل و ينفعلل و اما نحو احصن فهو محصن
و اشهب فهو مشهب بالفتح فقليل او مستعار من اسم المفعول
كسيل مفعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى
هجر الاصل منه نحو مدخل ومستخفر ومثل بمثالين لان احدهما
ما كان على صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان
حرف المضارعة وثانيهما ما يخالفها بحركة الميم ايضا و
ينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الاخر
ايضا نحو متعاقل ويعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرط
اي باشتراط او بشرط و طية او بوجود شرط معنى احد
الزمانين الحال او الاستقبال فالجار اما حال او خبر
مبتداء محذوف اي ملتبسا او هو ملتبس بكذا والجملة
حال او معترضة واضافة المصدر الى المفعول بمعنى اللام
او بيانية واما اضافة المعنى الى الحال فبيانية او بادني ملابسة
اي معنى يحصل عند اقتران الحال قيل هذا الشرط للعمل
في المنصوب دون المرفوع وفيه وانما اشترط احدهما
لان عمله بشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان
خلافا للكسائي وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل
على صاحبه اي على المتصف او الموصول او ذو الحال او الهمزة
وما التقوي فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او متصفا
بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفي خلافا للاخفش
والكوفيين فانهم اعتبروا نفس الشبه فان الفاء للتفسير

او

او للتعقيب في الاخبار كان اسم الفاعل للماضي اي للزمان
الماضي او الاستمرار المتضمن للماضي وجبت الاضافة
معنى حال اي ذات معنى او معنوية او ظرف اي وجبت الاضافة
في المعنى او تمييز اي وجب معنى الاضافة او من حيث المعنى
خلافا اي يخالف هذا القول خلافا للكسائي او وجوبا
مخالفا للكسائي مخالف او مخالف ولكل وجه فانه يعمل اسم
الفاعل ماضيا ولا يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة
عنده معنوية وانه لا يعتبر عروض الماضي ويقيس على ذي
اللام مطلقا ويتمسك بجواز زيد معطي بكر امس درهما
بالاتفاق ولا يتمسك له به لانه بتقدير فعل اي اعطاه درهما
كما ذكر في المتن ونحو انا ظان زيدا امس ذاهبا اما ان لا يمنع
جوازه لامتناع تقدير فعل للزوم الاقتضاء او بجعله من خصايص
افعال القلوب وان كان تامة اي وجدا وناقصة والخبر محذوف
اي كان له اي الاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول له
اخر غير ما اضيف اليه معنى اي صالح لعمله فيه على
تقدير ان لا يكون بمعنى الماضي ففيه تجوز وهذا يقتضي ان يكون
المضاف اليه معمولا لاسم الفاعل وليس كذلك والجواب
ان لا نم ذلك حيث لم يقل معمولا لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم
يحمل على المعمول على تقدير من التقادير لا على كل تقدير ولا على
هذا التقدير ولا شك ان درهما في زيد معطي عمرا امس درهما
والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير كونه

بمعنى الحال او الاستقبال او يحمل على المعمول له من حيث المعنى
لكونه بمعنى الفعل و لا شك في كونهما معمولين للفعل لو كان
فبفعل اى فهو ملتبس بتقدير فعل مقدر و في الاطلاق نظر
حيث لا يترتب عليه الجزاء المذكور مطلقا لانه لو كان بعده
معمول تابع للمضاف اليه او معمول الفعل مؤخر عنه او غيره
لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو امس
درهما اى اعطاه درهما و لا يلزم ذلك في اسم الفاعل
من افعال القلوب للزوم الاقتصار التهمة الا يجعل عاملا
مع المضي و يجعل ذلك من خصايصها فان الفاء للتعقيب في
الاخبار دخلت اللام الموصولة استوى الجميع اي الازمنة
او جميع انواع اسم الفاعل اى ما تضمن الحال او الاستقبال
او الماضي لضرورته لكونه صلة بمعنى الفعل وان كان بصورة
الاسم و الفعل يستوي في عمله الازمنة كلها و كذا هذا فيجوز
الضارب امس غلامه زيد قائم كما يجوز عند لحوق غدا
او الان و ما وضع منه اى من اسم الفاعل بيان ما و قوله
للمبالغة في الفعل مفعول به لوضع بواسطة كضراب
اى كثير الضرب و هو بدل من المبتداء اى مثل ضراب او صفة
مصدر محذوف اى وضعا مثل وضع ضراب او خبر مبتداء
محذوف اى هو كضراب و الجملة معترضة لايراد المثال
وضروب و مضراب و هما ايضا بمعنى كثير الضرب و عليم
كثير العلم و حذر كثير الحذر مثله اى مثل ما ذكرنا مما لم يوضع للمبالغة

في العمل و اشتراط الزمان و الاعتماد و المثنى و المجموع اى مثنى اسم
فاعل و مجموعه مثله اى مثل ما ذكرنا مما لم يوضع للمبالغة في
العمل و اشتراط الزمان و الاعتماد و المثنى و المجموع اى مثنى
اسم فاعل و مجموعه مثله اى مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل
الموحد في العمل و الاشتراط و انما اكتفى قوله مثله مع انه
لو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لانه اراد ذكر المثنى و المجموع
بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد و يجوز حذف النون
اى حذف نون التثنية و الجمع من اسم الفاعل مع العمل
و التعريف باللام اى مع كون اسم الفاعل عاملا و عدم الاضافة
نحو المقيمي الصلوة تخفيفا مفعول له للحذف اسم المفعول
ما اشتق من فعل خرج المصدر على قول البصريين و اما على قول
الكوفيين فمن قوله لمن دخل غير العقلاء على سبيل التغليب
وقع الفعل عليه من حيث انه وقع الفعل عليه بخلاف
الشهور اعرف و خرج ايضا اسم الفاعل و الصفة المشبهة
(اى اصل الفعل)
واسم التفضيل الذي صيغ التفضيل الفاعل و صيغته
اى اسم المفعول قد عرفت ان بيان الصيغة ليس من وظايف
علم النحو و انما هو وظايف علم التصريف من الثلاثي على زنة
مفعول غالبا كمضروب و من غيره على صيغة اسم الفاعل
و قد عرفت بيان اعرابه مما لا مزيد عليه في اسم الفاعل فلا
يفيد و قد شذ نحو اضعفته فهو مضعوف بمعنى مضاعف
بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة و كثرة المفعول كمستخرج و امره

اى شان اسم المفعول فى العمل تمييز اى فى كونه عاملا عمل فعله
والاشتراط اى اشتراط احد الزمانين الا اذا كان ذا الام والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او لعمله فى المنصوب وليس فى كلام
المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال فى اسم
المفعول لكن المتأخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك
فيه كما فى اسم الفاعل وكذا امره فى وجوب الاضافة معنى الى
المفعول ان كان بمعنى الماضى نحو زيد معطى درهم امس
كامر اسم الفاعل وشانه حيث عمل عمل فعله وهو
الفعل المبنى للمفعول لمشابهته له مع احتياجه الى ما احتاج اليه
اسم الفاعل فيشاركه فى مشابهته الفعل والاحتياج الى
الشرائط مثله مثل زيد معطى الآن او غدا غلامه مفعوله
ما لم يسم فاعله درهما مفعول ثان لمعطى فانه عمل عمل
فعله وهو اعطى المبنى للمفعول لمشابهته له الصفة المشبهة
باسم الفاعل وشبهت فى انها تثنى وتجمع ويذكر ويؤنث
بخلاف اسم التفضيل فى بعض الاستعمالات كما سيعرف
ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول
المتعديين لمن قام ذلك الفعل به عايد الى من على معنى الثبوت
اى على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة احتراز عن نحو قائم وثابت
مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث
فانه اسم الفاعل لا الصفة المشبهة ويدخل فى هذا الحد
نحو احسن واشرف مما اشتق من فعل لازم لمن قام به

على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان يقصد الحيثية
واما نحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والبارئ فقد مر
الجواب عن ايراد ذلك فى حد اسم الفاعل وصيغتها
اى الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى
ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل اى من حيث ان صيغها
سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية على حسب السماع
اى كائنة على قدر السماع من الواضع وفقده وهو خبر
بعد خبر يتضمن وجه الخبر على وجه احكم على حدة على وجه
حسن وصعب وشديد ويعمل عمل فعلها وان لم يوازن
صيغتها الفعل ولا كانت للحال او الاستقبال لمشابهتها
باسم الفاعل المشابه للفعل مطلقا عن الزمان اى غير
مشروط بزمان لان اشتراط الزمان يخرجها عن كونها
صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث
وتقسيم مسائلها اى الصفة المشبهة وهذا احد التقا
سيم اخر تقاسيم ولها باعتبار امر اخر تقاسيم اخر ويرتقى
مسائلها الى الوف وتقسيم الى حسنة التاليف وقبيحة وممتنعة
وهى صعب تعدادها وقد ذكرت فى رسالة لى على التفصيل فان
رغبت فعليك بها ان تكون الصفة اى اسم الصفة كائنة
او مقرونة او معرفة او ملتبسة باللام او مجردة عن اللام
ويكون معمولها اى الصفة المشبهة مضافا او ملتبسا او معرفا
باللام او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه

الاقسام ستة بضرب الاثنين في ثلاثة و المعمول
اى المعمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اى من
الاقسام المذكورة مرفوع و منصوب و مجرور صارت
جملة مستانفة كان سائلا يسئل كم صارت فقال صارت
ثمانية عشر قسما بضرب الثلثة من اقسام المعمول
في الستة من الاقسام الحاصلة بضرب صفتي الصفة في
صفات المعمول الثلثة فالرفع اى رفع المعمول مبني
على الفاعلية اى كون المعمول فاعلا و النصب مبني على التشبيه
اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول مفعول به للتشبيه
و اعمال المصدر المعرف باللام في الجار و المجرور صحيح
كما في قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء في المعرفة فانه
جعل نحو الوجه في الحسن الوجه مشبها بالرجل في الضارب
الرجل و على التميز في النكرة نحو الحسن وجها و الجر مبني
على الاضافة اى كونه مضافا اليه اعلم ان الضارب الرجل
و الحسن الوجه يتعارضان ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل
اصله النصب و الجر بالاضافة لشبهه بالحسن الوجه
مع عدم التخفيف و الحسن الوجه اصل الرفع على الفاعلية
و الجر على الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل
و ينصب لشبهه بالضارب الرجل في كون الصفة و معمولها
معرفتين باللام و تفصيلها اى مسائل الصفة المشبهة
و هو مبتداء محذوف الخبر اى تفصيلها فيما يذكر بعد قوله

فيما بعد قوله

حسن

حسن وجهه و هو نظير ما كان الصفة مجردة عن اللام
و المعمول مضاف مبتداء و قوله ثلثة بمعنى ذو ثلثة اوجه
من الرفع و النصب و الجر في المعمول خبره و الجملة مبنية
للتفصيل او يقال قوله حسن وجهه خبر قوله تفصيلها
و قوله ثلثة خبر مبتداء محذوف اى هذه ثلثة و فيه
ان التفصيل لا يتم به و لم يعطف عليه غير حتى يتم به
و كذلك اى كحسن وجهه حسن الوجه و كذا في كون
كل ذا ثلثة اوجه و هذا نظير ما كانت الصفة مجردة عن اللام
و المعمول ذو اللام مرفوعا و منصوبا و مجرورا فهذه ثلثة فان قيل
اى حرف يقدر في اضافة الحسن الوجه و يصلح لدخوله
في الفاعل قيل نقدير الحرف في المعنوية و اما الجر في اللفظية فمحمول
على ما فيه الحرف و ليس بتقدير حرف و قوله في تعريف الاضافة
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا محمول على كون تعريف الاضافة
المعنوية و فيه نظر او على ارادة التقدير حقيقة او حكما فيتناول
اللفظية على القول بتقدير الحكم على ما ذكرنا من الحمل او يقال ضارب
زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام فنحو حسن الوجه
ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من لان الحسن هو الوجه
كما ان الخاتم هو الفضة و نحو السارق الليل ملحق بنحو ضرب
اليوم في تقدير في و لا خير في تقدير الحرف في نحو الحسن الوجه
بعد خروجه عن كونه فاعلا بالاضافة و القول باضمار
الفاعل او يقال حرف الاضافة في الاضافة اللفظية غير منحصرة

في الثلثة المذكورة فيقدر بحسب اقتضاء تقدير اسم الفاعل
والمفعول وعند عدم اقتضائه كما في الحسن الوجه وضارب
زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر ويكون الـ
فيما وراء الضرورة في حكم العدم اذ الاضافة الصورية
تستدعي صورة اللام لا معناها الا اذا كانت معنوية وحسن
وجها الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام
والاضافة فهذه ثلثة الحسن وجهه الصفة ذات اللام
والمعمول مضاف مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهذه
ثلثة وهو معطوف بحذف العاطف ولعل حذفه
تحرزا عن كثرة التكرار وانما غير السبك ليشير الى انه شروع
في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه
الصفة ذات اللام والمعمول ايضا ذو اللام مرفوعا او منصوبا او مجرورا
فهذه ثلثة الحسن وجه الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد
عن اللام والاضافة مرفوعا او منصوبا او مجرورا فهذه ثلثة
اثنان كانا منها ممتنعان يكون المعمول مضافا او مجردا
والصفة ذات اللام وامتناعهما ظاهر لعدم التخفيف مع
ان الثاني متضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا الحسن وجهه
خبر مبتداء محذوف اي هما الحسن وجهه الحسن وجه
بحذف العاطف خبر بعد خبر او تعداد واختلف في حسن
وجهه والبواقي ما كان فيه منها ضمير واحد وهو الحسن الوجه

احسن

احسن لحصول المقصود مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل
ودل وهو الحسن وجهه والحسن الوجه او الوجه والحسن
وجها وحسن وجهه وحسن الوجه او الوجه وحسن وجها
فان قيل يلزم في الحسن الوجه تعداد الفاعل لانه من قبيل
الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا قيل الفاعل بعد الاضافة
خرج عن حيز كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار
المعنى ليس فيه ضمير وفيه انه يتبعه تابعه بعد الاضافة
بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه بعد الاضافة
وفيه ان الحمل على المحل باعتبار المعنى وهو بهذا الاعتبار
فاعل وما كان فيه منها ضميران وهو زيد حسن
وجهه فالحسن وجهه وحسن وجهه حسن لحصول المقصود
وما لا ضمير فيه نحو الحسن وجه وحسن وجه وحسن الوجه
والحسن الوجه قبيح لعدم الربط بالموصوف لفظا ومعنى
رفعت بها اي بالصفة المشبهة فلا ضمير فيها والا يلزم
تعدد الفاعل فهي الفا للتعليل اي لانه كانت كالفعل او مثل
الفعل فالكاف حرف جر او اسم بمعنى المثل والا اي وان لم
يرفع بها بل يجر ما بعدها بالاضافة او ينصب على التشبيه بالمفعول
في المعرفة والتميز في النكرة ففيها اي في الصفة ضمير الموصوف
لان الفاعل لما جر بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول
خرج عن حيثية كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون
فاعلا لها فيؤنث الصفة نحو هند حسنة وجها او حسنة وجها

وبتثنيه نحو الزيدان حسنا وجه وحسنان وجهًا وبجمع
نحو الزيدون حسنوا وجه او حسنون وجها اي يتصرف فيها
فيها على حسب الموصوف للمطابقة بناء على تحمل ضميره واسما
اصله اسمان الفاعل والمفعول اى اسما هذين
فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان غير المتعديين
اى المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
احتراز عن نحو ضارب زيدا ومعطي درهما فانهما متعديان
لا يجري فيهما مع ما تعديا اليه من المعمول ما ذكر من الاقسام
بل يجري فيهما اما نصب المعمول على المفعولية او جره
على الاضافة مثل الصفة المشبهة فيما ذكر من التقسيم
الي الصور نحو القائم الغلام رفعا ونصبا وجرا وكذا
القايم غلامه والقايم غلام وكذا الصور التسعة بتجرد
القايم عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام او غلامه او غلام
بالحركات الثلث وكذا بترك اللام عن المضروب وكذا
الحكم في المنسوب نحو التميمي الاب الي اخر الصور
اسم التفضيل اي اسم يدل على تفضيل شئ بشيء
ما اشتق خرج الجوامد من فعل لموصوف اى لما
وصف بزيادة على غيره من الفعل او لامر موصوف بالفعل
مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف ولم يقل لمن قام به
او لمن وقع عليه لاشتماله على النوعين جميعا نحو
اضرب واشهر بزيادة في ذلك الفعل صلة موصوف

او

وهو بالفصل بعد مع
لو موصوف بالفصل من الزيادة

او بمعنى مع وح صلته محذوفة على غيره اى غير ذلك الموصوف
وهو مفعول لابد للزيادة بعلى ولا يرد صيغ المبالغة كضراب
وضروب ونحوهما ان دلت على الزيادة حيث لم يقصد فيها الزيادة
على الغير ولا يرد ايضا نحو زيد وكامل حيث لم تقصد فيه الزيادة
فيما اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال مثلا
في امر آخر وهو صيغة افعل و نحو خير وشر اصلهما اخير واشر
وشرطه ان يبني من ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو بعثر مجرد احتراز
عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتدر ونحوهما ليمكن بناء افعل
لانه لو نقص لاختل ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل وهو علة
يبني وفيه او خبر مبتداء محذوف اى هذا الاشتراط ليمكن والجملة
معترضة ليس صفة اخرى للثلاثي بلون احتراز عن احمر واسمر
ولا عيب احتراز عن نحو اعمى واعور ونحو دعج اجهل وابله ولو
اريد العيوب الظاهرة لصح احمق على معنى التفضيل وقد حكموا
بشذوذه نحو احمق من هبنقة اللهم الا ان يراد بالحماقة
ما يبدو في الظاهر من اثر البلادة كما حكي عن هبنقة من
تعليق خرزات وخيوط على عنقه وصدره مخافة ان تفقد
نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار
فلا يجي منه اسم التفضيل الا شاذا وفيه لان
اى هذا لان والجملة معترضة لبيان العلة
منها اى من الالوان والعيوب افعل الكاينة لغيره
اى غير التفضيل فلو جاء هو لزم اللبس مثل زيد

اذ الامكان ليس علة للبناء
لان الامكان علة تجوزه
فذكره يدفع الاستحالة كما
في الثلاثي المزيد فيه ع

لان الحماقة حقيقة من الصوت
الباطنة كالجهل والبلادة فلا يجي م

افضل الناس فان قصد غيره اي تفضيل غير الثلاثي
المجرد مما ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه
او الرباعي مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان
والعيوب توصل ابانة للمقصود على وجه يمكن اليه
اي الي غير الثلاثي او الي ذلك المقصود او الي تفضيل
غير الثلاثي بمثل هو اشد منه اي باتيان اسم التفضيل
مما يصح بناؤه منه وايقاع مصدر ما امتنع بناؤه منه تمييزا
استخراجا او دحرجة او تدحرجا وهذا مثال غير الثلاثي
واشد منه بياضا مثال اللون وعمى مثال العيب وقياسه
للفاعل اي مجيء اسم التفضيل للفاعل بقرينة وقد جاء للمفعول
وعلى هذا قياسه مبتداء ومجيئه خبره وللفاعل متعلق
المحذوف او هذه العبارة من باب ضربي زيدا قائما اي قياس
اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل فقياسه مبتداء
محذوف الخبر وقوله للفاعل حال والمراد بالفاعل من قام به الفعل
ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة ولا ما يقابل المفعول
فيتناول نحو اضرب واحسن والافحش على حذف المعطوف
اي قياسه لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو احسن
واكرم وانما كان قياسه للفاعل لانه يدل على الزيادة في المصدر
المشتق منه واصل المصدر كونه معروفا فينصرف
لانه لا يلزم من اضافة المصدر معروفا عدم قياسه للمفعول
عند الاطلاق اليه وفيه وقد للتحقيق جاء اسم التفضيل
للمفعول سماعا نحو اعذر اي اكثر معذورية والوم

اي اكثر ملومية واشهر اي اكثر مشهورية واشغل اي
اكثر مشغولية ويستعمل اسم التفضيل في كلام العرب
واقعا على احد ثلثة اوجه فقط لفظا او تقديرا نحو الله
اكبر فلا يخلو عن احدهما ليدل على المقصود فلا يجتمع اثنان
منها الا نادرا لحصول الغرض باحدهما وكون الاخر بعد حصول
المقصود ضايعا الا يخرج عن هذا الاستعمال بالعدل
كما في اخر واخر من واما الدنيا بانيث ادنى والجلى
فجواز تجردهما عن احد الثلثة المذكورة لصيرورتهما
اسمين والخلاء معنى التفضيل عنهما او نحو الحسنى والسوءى
مصدران لا تانيث احسن واسوء فلا يرد جواز تجردهما
معنا فا بدل من قوله على احد ثلثة اشياء او كائنة بمن مانعة
الخلو دون الجمع او معرفا باللام العهدية ليس الا وانما
واحد هذه الثلثة لابد لاستلزام معناه صح
كان احد هذه الثلثة لابد لاستلزام معناه المفضل عليه
وذا في من والاضافة ظاهر ومع اللام معهود معنوي
لاشارة اللام العهدية الي افعل المذكور معه المفضل
عليه فيكون معنى قولهم الافضل الشخص الذي عهد
كونه افضل من زيد ولا يجوز زيد الافضل من عمرو
لاستعماله مع اثنين منها بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فمن فيه ليست بتفضيلية او هي تفضيلية
متعلقة بمحذوف اي ليست بالاكثر باكثر منهم والمحذوف
بدل منه فلا يرد ولا نزيد افضل باستعماله بدون

واحدهما الاّ اي يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات

الاّ وقت ان يعلم المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة

نحو الله اكبر اي اكبر من كل شيء كبيرا او يخرج عن معنى

التفضيل فيستعمل نحو اخس فاذا اضيف اسم التفضيل

فله معنيان احدهما اي احد المعنيين وهو الاكثر والجملة

معترضة ان تقصد لو اريد بالمعنى العناية فحمل

القصد عليه صحيح ولو اريد المعنى ففي الحمل اشكال

الاّ ان يكون المعنى احدهما حاصل بان تقصد به كذا او يكون

المعنى قصد احدهما قصدك كذا اي احدهما ذو قصدك

كذا به اي باسم التفضيل الزيادة اي زيادة موصوف

اسم التفضيل على من كلمة من للعقلاء وغير العقلاء

داخلون تبعا فلا يخرج نحو اعدى الخيول واحسن

الخيول ونحو ذلك اضيف اسم التفضيل اليه فيشترط

ان يكون موصوفه وهذا بتأويل المصدر مفعول ما لم

يسم فاعله منهم اي بعضا من الذين تناولوا موصوفه

واقعا وافرادا وان لم يكن يتناولهم في الارادة وقت الاضافة

والتركيب فلا يرد ما اورده في الشرح من انه يلزم تفضيل

الشيء على نفسه مثل زيد افضل الناس فزيد بعض من الناس

فلا يجوز تركيب يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف

المعنى الثاني اذ ليس يوسف بعضا من اخوته لانه ليس باخ لنفسه

لخروجه اي يوسف وهذا علة عدم الجواز عنهم اي عن الاخوة

ناصلهم

باضافتهم اليه اي باضافة الاخوة الى يوسف ولو قيل يوسف

احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب لكان من ذلك

لان يوسف بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب وان لم يكن بعض

اخوته والثاني ان يقصد اي المعنى الثاني حصل بان تقصد

تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده

او قصد الثاني قصدك كذا او الثاني وقصدك كذا ولو لم يحمل

على ذلك لزم حمل القصد على المقصود زيادة اي زيادة موصوف

اسم التفضيل فيما اشتق منه مطلقة اي غير مفيدة بكونها

زيادة على من اضيف اليه وح لا يشترط ان يكون من جملة المضاف

اليه بل يجوز كلا الامرين نحو محمد افضل الناس قريش

اي افضل الناس من بين قريش ولم يقصد التفضيل على قريش وان كان

النبي سواحد لهم ويوسف احسن اخوته اي احسن الناس

وانما اضيف الى اخوته للابسته اياهم وفلان اعلم

بغداد اي اعلم ما سواه وله اختصاص ببغداد لكونه منشاه

او مسكنه ويضاف اسم التفضيل بالنصب عطفا على تقصد

اي المعنى الثاني حاصل بان يقصد كذا ويضاف للتوضيح والرفع

على الابتداء وح يضاف للتوضيح كاضافة ما لا تفضيل فيه

وعدل عن لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل لان

ذكر لفظ التخصيص المخصص بالاضافة الى النكرات يوهم

التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بل ليس يوسف احسن اخوته

والناقص والاشج اعدلا بني مروان فيجوز بهذا المعنى

اسم رجل

تذكيب يوسف احسن اخوته اى احسن من غيره له ملابسة
باخوته وكذا الناقص والاشج اعدلا بنى مروان كانه قيل
عادلا بنى مروان او هما اعدلا من غيرهما لهما ملابسة
ببنى مروان ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
المضاف الى المستعمل بالمعنى الاول وحمل الاول على المعنى
الاول لمنظور فيه حيث يا باه قوله والمعرف باللام
الافراد اى افراد اسم التفضيل على كل حال وان كان الموصوف
مثنى او مجموعا لكونه في معنى ما استعمل بمن فيخص فيه
الافراد والمطابقة اى مطابقته الموصوف افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو مفعول المطابقة
هو له عايد الحسن ويجوز التذكير مع تانيث الموصوف
وكذا ذكر في المفصل وله يذكر التذكير اكتفاء بقوله فيما
يقابله بعد والذى بمن مفرد مذكر لا غير واما النوع الثاني
من اسم التفضيل المضاف المقصود زيادة مطلقة و
عطف الشرطية على الفعلية وهى قوله ويجوز الى آخره
والمعرف باللام فلا بد لفاء جزائية وهو خبر المبتدأين
والضمير محذوف اى لا بد لهما من المطابقة للذى هو مطابقة
الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن
التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها
وقوله للمطابقة خبر لا وفي جعلها متعلقة بدو القول
بحذف الخبر نظر لانه ح يكون مضارعا للمضاف فيجب

اى حمل اللفظ على المعنى الغير المعهود

نصبه والذى استقراءا واستعمل بمن مفرد مذكر نحو زيد
والزيدان والزيدون وهند والهندان والهندات
افضل من كذا لا غير اى لا غير المفرد المذكر لكرا هة لحوق
اداة التثنية والجمع والتانيث المحضة بالاخر بما في حكم
الوسط باعتبار امتزاج من التفضيلية لكونها هى الفارقة
بينهما وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل
في فاعل مظهر لانه في الاسم نظير افعل التعجب في الفعل
وهو لا يعمل في مظهر فكذا هذا ولانه ليس بمعنى الفعل
لدلالة على الزيادة دونه وليس بمشبه باسم الفاعل حيث
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيما هو اصل استعماله لانه وهو
الاستعمال بمن فقصر عن العمل في المفعول به بلا واسطة
مطلقا مظهرا او مضمرا وفي الفاعل مظهر الا اذا وجدت الشرائط
المذكورة لنصب وانه ح بمعنى الفعل ولقيامه لضرورة في
اعماله ح كما ستعرف بيانه الا اذا كان اى في جميع الاوقات
الا وقت كون اسم التفضيل صفة كائنة لشيء كرجلا
في المثال مثلا وهو اسم التفضيل في المعنى كائنة للمسبب
اى لمسبب ذلك الشيء والتنوين بدل من الاضافة كالكحل
في المثال والمشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق
اسم المسبب دون المسبب ولعل المص استعمل غير
المشهور للتنبيه على صحته وتحققه مفضل باعتبار الموصوف
الاول وهو الموصوف لفظا كرجلا في المثال حيث نفى كون الكحل

مفضلا باعتبار عينه على نفسه اى مفضل على نفسه باعتبار غيره
والجار متعلق التفضيل عليه اى باعتبار الموصوف الثانى
كعين زيد فى المثال حيث نفى فى المثال كون الكحل مفضلا عليه
فى عينه منفيا صفة مصدر محذوف اى تفضيلا منفيا او حال
كون اسم التفضيل منفيا مثل ما رايت رجلا احسن صفة رجل
فى عينه ظرف احسن باعتبار معنى التفضيل او حال الكحل فاعل احسن
منه اى من الكحل فى عين زيد ظرف احسن ايضا باعتبار معنى التفضيل
على شئ او حال فاسم التفضيل ذو الحدثين تعلق ظرفان كل
بحدث كالتشبيه فى نحو زيد فى الدار مثله فى السوق والمقصود
مدح الكحل فى عين زيد بنفى تفضيله فى عين رجل عليه ونظيره
الحديث الذى ذكره الشارح الرضى وهو قوله عليه الصلوة
والسلام ما من ايام احب الى الله تعالى فيها الصوم منه فى عشر
ذى الحج لانه اى احب خبر مبتداء محذوف اى وهذا لانه
متعلق بمفهوم الاستثناء المذكور اى يعمل فى هذا
الصورة لكذا بمعنى حسن حيث يستلزم هذا التركيب
قولنا حسن من الكحل فى عين كل رجل حسنه فى عين زيد او
دون حسنه فى عين و بدون معه وجودا وعدما ولان مقام
المدح يستدعى ذلك ولان التفضيل بمنزلة القيد فالنفى متوجه
اليها ولما نفى التفضيل بقى اصل الفعل مثبتا لكن كونه بمعنى
حسن عارض لا يجوز عمل الممتنع باعتبار ما يرجع الى اصل
الا فى صورة تفضيل الشئ على نفسه لانه على خلاف الاصل

وكفى

وكفى فى انه خلاف الاصل انه لولا اختلاف الاعتبارين
لامتنع فاذا انتفى مثل هذا التفضيل ولو بعارض
يخرج عن حكم اسم التفضيل ويعتبر العارض لضعف المعارض
بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد حيث يجوز وان
جعله نفى التفضيل بمعنى اصل الفعل لان التفضيل فيه
ليس على خلاف الاصل لعدم كونه تفضيل الشئ على نفسه فيعتبر
بعد الزوال بعارض النفى فالحاصل ان اشتراط النفى لصيرورته
بمعنى الفعل بمعنى انتفاء قيد التفضيل واشتراط تفضيل الشئ
على نفسه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الاصل
فلا يلزم اعتباره بعد الانتفاء والاشتراط كونه صفة سببية
ليتحقق الاسم الظاهر حتى يصح عمله فى الظاهر مع انهم
حين لم يعملوا اسم التفضيل لو رفعوا احسن على انه خبر
والكحل على انه مبتداء ولا وجه يمكن سواه اذ لا دافع لفظيا و معنويا
لكادة المبتداء لاسيما اذا كان الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن
الا كون الكحل مبتداء واحسن خبرا فصلوا بينه وبين معموله
وهو منه مع انه اشنع من عمله باجنبى وهو الكحل اذ المبتداء
اجنبى من الخبر لكونه غير داخل فى خبره وغير معمول له فان قيل
كما امتنع الفصل امتنع عمل اسم التفضيل فليجز الفصل بالضرورة
كما جوز العمل قيل من اتى ببليتين يختار اهونهما وعمله
اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم التفضيل
وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا وهذا الوجه اعمة

فالامتناع اقوى فان قيل فليقدم منه قيل لا يمكن تقديمه للزوم
ايلاء المفضل عليه ما هو جهة كونه مفضلا عليه مع ايلاء المفضل
ما هو جهة كونه مفضلا وهكذا في كل ذي حدثين. كذا ذكره
الشارح في بحث هذا بسط طيب منه رطبا على انه اذا كان
المسموع تأخيرا منه واحتجنا الى تصحيح الكلام مع تأخيره فلا ينفع
التقديم فلا يرد ذلك ونقل عن المص انه قال لم يتقدم منه
لئلا يلزم عود الضمير الى المؤخر وهو مشكل لان المبتداء
رتبته التقديم وكفى في صحته عود الضمير الى المتأخر كما في
نحو في داره زيد اللهم الا ان يجعل مدار هذا الامتناع
ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتأخر في نحو هذا المثال ممتنع
لا باشتراط تقدم معاد الضمير المفضل عليه باعتبار كونه
ضمير المفضل عليه فلو قدم لزم انفصاله عما تعلق به
كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل هكذا يتاتى
في الاثبات نحو رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
قيل صحته غير محققة لعدم الاستعمال والسماع فلا يحتاج
الى تصحيحه بخلاف صورة النفي المجيئة في الاحاديث وكلام العرب
العرباء ولك خبر ان تقول بعبارة اخرى اخصر من الاولى بحذف
مضاف من مجرور من نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من
كحل عين زيد لانه تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين
ونظيره في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
من الصحيحين مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوة والسلام

ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث فان قلت في هذه
المسئلة ذكر العين. قلت بهذه العبارة ما رايت كعين احسن فيها
الكحل منه في غيرها فيلزم الفصل في هذه العبارة تقديرا اي ما رايت
مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها او ما رايت
عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى الاول كان
المفعول الاول لرأيت قوله احسن فيها وقوله كعين زيد
مفعولا ثانيا متقدما وعلى الثاني بالعكس وهذا ان كان
رايت من افعال القلوب واما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظ
كان قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا
اي ما رايت عينا مثل عين زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه
في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل مفعول
رايت ويكون قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون
كعين زيد وقوله فيها الكحل صفتين للمفعول المحذوف
اي ما رايت عينا متصفة بهاتين الصفتين. مثل قول الشاعر
مررت على وادي السباع ولا ارى من افعال القلوب او بمعنى
ابصر كوادي السباع اسم موضع ومفعول ثان متقدم او حال
متقدمة او هو مفعول لا ارى بمعنى الابصر ووادي عطف
بيان او بدل او حال موطئة او تمييز على نحو عنده مثل زيد رجلا
وانما اورد المظهر مع تقدم الذكر لان الكاف لا يدخل المضمر
ولمكان التهويل بالذكر حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه او لقوله لا ارى
واديا يشبه اي لا ارى واديا يشبه وادي السباع وقت ظلامه

واديا اقل صفة سببية لواديا او مفعول ثان ان كان كوادي السباع
حالا او تمييزا او حال بتعظيم شان الوادي بالتنكير حتى لا يكون
حالا من النكرة المحضة مؤخرا به الباء بمعنى في اي اقل فيه
والضمير للوادي ركب منهم بغيره فما ظنك بالرجاله فركب
فاعل اقل اعمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرايط والركب
جماعة الركبان وهو لبن بجمع كما مر اتوه الجملة صفة
ركب تأتيه تثبتا وتوقفا وتلبثا وهو تفعلة من تركيب
ابي يحيي يقال تأتي اي تلبث وهو تمييز من فاعل اقل او مفعول له
اي اتوه لاجل التأنية والمكث او مفعول مطلق اي اتوه اتيانا
تأئدا او حال اي اتوه ذا تأنية او ظرف اي اتوه في زمان التأنية
والنزول واخوف ركب منهم لغيره ولو كان اخوف
بمعنى المفعول كما اشتهر كان صفة لواديا غير سببية الا وفي الله
مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية اي اقل به ركب واخوف
في جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب
وبالمعنى من واتما ذكر ماذهابا الى الصفة او مستثنى منقطع
اي لكن وقاية ثابتة او وقاه الله ساريا اسم فاعل من السري
وحال من قوله ركب او مفعول وقي او صفة واديا على المجاز
العقلي من الاسناد الى المكان او صفة مصدر اخوف اي اخوف
خوفا ساريا الى الهلاك وح يكون من السراية دون السري
ولما فرغ من بيان الاسم شرع في بيان الفعل فقال الفصل
ما اي كلمة دل على معنى حاصل في نفسه اي مدلول لها او حاصل بنفسه

بقوله شعر اذا نحن اثنينا عليك بصالح فانت كما نثني
وفوق الذي نثني ولما كانت عقد قد انفسهم فتثانت
لاليه وروضة دخلت اسافله في اعاليه وكانت
اي بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر خارج واحترز به
عن الحرف كما مر مقترن باحد الازمنة الثلثة الماضي
والحال والاستقبال وضعا فلا يرد على عكسه نحو عسى
ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامد وعلى طرده
نحو هيهات وشتان فلا يرد نحو الماضي والمستقبل اذا
اريد بهما الفعلان المخصوصان اذ لا اقتران في معناهما
اذ معناهما اللفظ والاقتران فيه وانما المقترن
معنى معناهما وقد ذكرنا فيما مضى بالاستقصاء و
المضارع يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة لوجود
الواحد في الاثنين ولانه مقترن في كل وضع بواحد
وان عرض الاشتراك بغفلة الواضع او بتعدده فقوله
مقترن الخ احتراز عن الاسم ومن خواصه اي الفعل
وقد عرفت معنى الخاصة فلا يفيدها دخول قد لانها انما
يستعمل لتقريب الماضي اي الحال ولتقليل الفعل او
تحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل والسين
اي سين الاستقبال لا سين استفعال وغيره من السينات
وقدم السين على سوف لدلالتها على الاستقبال القريب
ودلالة سوف على الاستقبال البعيد ولان السين جزء سوف

وسوف لانهما وضعا للدلالة على الاستقبال الوضعي وذا ليس
الا في الفعل وللجوازم لان الجزم من خواصه فكذا المؤخر
ولانه من تخلف الاثر عن المؤثر وفيه ولانها وضعت لنفي
الفعل كلم ولما ويطلبه كلام الامر والنهي عنه كلا النهي
اولتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني كلمة
لا يتصور الا في الفعل ولحوق عطف على دخول تاء التانيث
لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يلحق الا بما له فاعل والصفة
استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة للدلالة على تانيثها
وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين اللاحقة للاسم وكانت
اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل //
ونحو تاء فعلت اي ما هو جنس تاء فعلت من الضماير المتحركة
البارزة لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل
انما يكون للفعل او فروعه وخصت فروعه عنه بمنع احد
نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الاصل والفرع وخص
البارز بالمنع لان المستكن اخفى واخص فهو بالتعميم
اجدر واليق الماضي ما اي فعل دل على زمان حاصل قبل زمانك
اي زمان سبق زمانك ولا ضير في لزوم وقوع الزمان
في الزمان لمكان العموم والخصوص والكلية والبعضية
كما يقال الزمان يوجد في الازمنة الثلثة ووقت الظهر
يوم الجمعة واضافة زمانك بادنى ملابسة اي زمان
انت فيه وللخطاب لغير معين مبني لان الاصل في الفعل البناء

لفقدان

١٥٦

لفقدان المعاني الموجبة للاعراب ولا مقتضى للعدول
عنه من المشابهة التامة في الماضي وهو خبر بعد خبر
او خبر مبتداء محذوف اي هو مبني والجملة مستانفة
لبيان حكم الماضي بعد بيان حده على الفتح لانه لما عدل
فيه عن اصل البناء الى الحركة اعتبارا لنوع المشابهة له بالاسم
في وقوع كل منها صفة لنكرة في مررت برجل ضارب وضرب اختاروا
من الحركات الفتحة لخفتها او مشابهتها السكون الذي هو
اصل في البناء مع غير الضمير المرفوع احترازا عن المنصوب نحو ضربك
المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان اخره تحرزا عن توالي اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء
بخلاف ضمير المفعول نحو ضربك والواو من الضماير
الساكنة حيث يضم لموافقة الواو والمضارع اي فعل
اشبه الاسم باحد حروف نايت اي بملابسة زيادة
احد الحروف الاربعة التي مجموعها نايت او تاني او اتين وانما
عدل عن تركيب اتين لان فيه تفريقا بين حرفي المتكلم وتقديما لحرف
الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغايب متوسط
والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا ولكن تركيب اتين يناسب
المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمنه الحروف الاربعة
واما معنى فلصلاحيته صفة الحروف المذكورة فهو تركيب
ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نايت اذ لاخفاء
في بعده عن هذا المقام في المعنى لانه من التاني بمعنى البعد

ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ولو جمعها
من تركيب انيت من الاني لكان اولى ليكون على ترتيب من كل
وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي
للنوعية من التثنية والجمع لوقوعه اى المضارع
حال كونه مشتركا بين الحال والاستقبال كاشتراك العين
والمراد الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى لكونه
مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال
الافراد وتخصيصه بالسين او سوف عطف على وقوعه
اى لتخصيصه بسبب احدا لزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد
بدخول لام العهد وكتخصيص لفظ العين باحد المعاني
بالقرينة فالهمزة الفاء للتفسير للمتكلم حال كونه مفردا
نحو افعل لتوافق صدر انا والنون له اى للمتكلم حال كونه
مفردا مع غيره واحدا او اثنين او جماعة فاذا كان معه
واحدا كان مثنى وان كان معه اثنان او جماعة كان جمعا
نحو نفعل لانه لما استوفيت الحروف الثلث التي هي الاولى
بالزيادة وهي الحروف العلة واخذ ها ما يناسبها بقي المتكلم
مع غيره بلا حرف فزادوا له حرفا مما يشبه حرف العلة وهو النون
المشابه لها في امتداد الصوت ولتوافق اول نحن والتاء
للمخاطب مطلقا اى واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا
نحو تفعل وتفعلان وتفعلون وتفعلين لانها فرع الواو
ومخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام وانما قلبت الواو

كونه

كما في تجاه وتخمة لئلا يلزم اجتماع الواوات كما في
ووجل وللمؤنث والمؤنثين غيبة حال كون المؤنث والمؤنثين
ذو غيبة نحو هند تفعل والهندان تفعلان اذ المؤنث الغا
تعارض فيه اعتباران الغيبة والتانيث والغيبة تناسب
التاء المتوسط المخرج لان الغايب متوسط بين المتكلم والمخاطب
والتانيث المستلزم للفرعية يناسب فرع الواو فعملنا بالاعتبارين
فاعطينا التاء في الواحد والمثنى والياء في الجمع ولم يعكس
لان التانيث الزم من الغيبة فاعتباره في اللفظين المقدمين
اولى والياء للغايب لتوسط مخرج الياء وتوسط الغايب
بين المتكلم والمخاطب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما
واحد المؤنث الغايب ومثناه وهو بالجر صفة الغايب وفيه
ان غيره نكرة وان اضيف الى المعرفة او بدل وفيه انه لم يوصف
مع النكارة والجواب ان التقدير غايب غيرهما او بالنصب حال
وهو الاولى لموافقة السين وحروف المضارعة التي وابد المذكورة
مضمومة في الرباعي اى فيما هو على اربعة احرف اصلية كيدحرج
اولا كيخرج ولانه لو فتح الماضي ينبغي ان يخالف اول المضارع
لكان التباس بينهما وهذا من وظايف التصريف ذكره ضمنا
واستطرادا ومفتوحة فيما سواه اى في فعل سوى الرباعي وهو
الثلاثي المجرد كيضرب وما زاد على احرف كيفتعل ويستفعل ونحو
هما للتخفيف الذي استدعا كثرة الاستعمال في الثلاثي
المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف ولا يرد

من جنس الفعل والقواعد وهذا قصر الافراد لرد قول الكوفيين
لتشريكهم الامر الحاضر في الاعراب غيره لانه لم يوجد
في الغير مقتض ولا شبه تام يخرجه عن اصله بخلاف
المضارع فانه يعرب لمشابهته الاسم مشابهة تامة في
اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في العموم
والخصوص وفي الاستعمال بوقوعه صفة للنكرة في مررت
برجل ضارب ويضرب اذا لم يتصل به ظرف لمفهوم ما سبق
من الكلام فانه اذا قال لا يعرب غير المضارع فهم منه
ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد اي بوقت
عدم اتصال ونون تأكيد او نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل
به احديهما رجع مبنيا اما نون التأكيد فلانه بدخولها يشبه
الامر الداخلة عليه هي نحو اضربن لانه اصل في لحوق
نون التأكيد فلانه بدخولها يشبه الماضي لانه الاصل
في لحوق الضماير المتحركة ولم يعتبر بشبه يضربان
ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي في لحوق الضماير
الساكنة ليس باصل واعرابه اي المضارع رفع ونصب وجزم
مكان ما منع شبهه من الجر المختص بالاسم فالصحيح احتراز
عن نحو يرمي ويدع ويرضي ويحيي المجرد عن كل ضمير بارز
بارز ظاهر مرفوع صفة اخرى وكذا قوله للتثنية نحو
يضربان وتضربان والجمع سواء كان جمع مذكر او جمع
مؤنث نحو يضربون وتضربون ويضربن وتضربن

والمخاطب المؤنث نحو تضربين بالضم خبر اي يعرب بالضمة
رفعا نحو هند يضرب والفتحة نصبا نحو لن يضرب
والسكون جزما نحو لم يضرب مثل يضرب على حسب العوامل
والمضارع المتصل به ذلك الضمير المرفوع البارز بالنون رفعا
نحو يضربان ويضربون وتضربان وتضربون وتضربين وحذفها
اي النون جزما ونصبا نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربا
ولن تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ويضربوا ولم تضربا ولم تضربوا
ولم تضربي وذلك لانها لما امتزجت مع الضمير الساكن توسط
اخر الفعل فامتنع الاعراب لفظيا كان او تقديريا والضمير اسم
على حدة فلم يكون ان يكون محلا للاعراب لفظ غيره على انه اسم
استحق اعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعتبار الفعل
فيه لفظا ولا تقديرا فزيدت بعده حرف واعراب الفعل بذلك
الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف العلة التي
هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون
لشبهها بها في امتداد الصوت فثبتت في الرفع وسقطت
في الجزم سقوط الحركة وجعل حذفها جزما كما ان الحركة حذف
الحركة كذلك وحمل النصب على الجزم للمواخاة بينهما في الخفة
والضعف ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف
يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه في باب الفعل جزئية
الحكمية اذ الفاعل كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا كان في كمال
الامتزاج فيعتبر جزئية فان قيل لما اعتبر جزءا لزم ان يكون

كونه محلاً لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف فان قيل
هو ذو وجهين كالنعامة فاعتبر في امتناع محليته
الاعراب كونه اسما على حدة وفي جواز الفعل به كونه جزء
والمعتل الاخر بالواو نحو يدعو او الياء نحو يرمي والياء
الصاق او السببية او الاستعانة بالضمة في الرفع تقديرا
لثقل الضمة على الواو والياء وهو ظرف اي في التقدير او حال
كون الضمة مقدرة او تمييز اي ملبس بتقدير الضمة و
الفتحة والنصب لفظا لاصالة الاعراب اللفظي وعدم المانع
لخفة الفتحة وبالحذف في الجزم لان اجتماع الساكنين
محال وتقدير السكون في الساكن يوجب الاستواء بين التحقيق
والتقدير في الفعل اذ اعراب الفعل ليس الا باعتبار الصورة
ولا فرق بين السكون المقدر والمحقق في الصورة وليس له معنى
حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامي
فنزل حذف حرف العلة التي هي اخت الحركة متركة حذف الحركة
وجعل حذف الحركة سكونا يكون عند العامل الجازم فان قيل
فليجعل السكون اللفظي في الجزم اعرابا كما يجعل الفو مسلمان
اعرابا دالا على الفاعلية قيل يمكن ثمة اعتبار الاختلاف
بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث يفيد المعنى بعدها
بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكونه
اللفظي صورة حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا
يتحقق له معنى ولا يزيد على الصورة شيء الا الاضافة

الى العامل بلا تأثير فافترقا وظهور الاثر في التوابع
متحقق في المبني ايضا وان لم يظهر به اثر الاضافة
الى العامل في حق المتبوع والمعتل الاخر بالالف نحو يرضى
ويخشى بالضمة رفعا والفتحة نصبا تقديرا لان الالف
لا تقبل الحركة والحذف جزما كما مر ويرفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب اي كل ناصب والجازم اي كل جازم
والرافع وقوعه موقعا يصلح للاسم وخبر كاد ايضا
واقع موقع الاسم لان اصل الخبر ان يكون اسما وان تجر
هذا الاصل في كاد استعمالا وقد يستعمل الاصل
المهجور في قوله فابت الى فهم وما كدت آيبا
نحو يقوم زيد فانه واقع موقع الاسم لان المتكلم
في ابتداء التكلم في موضع الخبرية يصلح ان يبتدأ كلامه
بالاسم او الفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل
واقعا موقعا يصلح للاسم وينتصب المضارع بان
الملفوظة لشبهها بان الناصبة للاسم في المصدرية
والصورة ولن قال الفراء اصله لا فابدل الالف نونا وقال
الخليل لا ان فقصر كايش وعلماء في اي شيء وعلى الماء وقال سيبويه
انه حرف برأسه لا اصل له اذ لا معنى لمصدرية ما بعده
ولا منع عن تقدم معموله عليه بخلاف ما في حيزان والخليل يقول
لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما انتهى
وضع مستانف وهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال

الى افادة النفي المؤكد واذن قيل اصله اذا ان فخففت وقيل
اصله اذا الظرفية ونون عوض عن المضاف اليه وكي
قيل كي واذن ناصبان بتقدير ان لا بنفسهما وهذه
الثلثة تنصب المضارع ملفوظات شبهها بان والا
استقبال وبان عطف على بان حال كونها مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها ولام كي اى سرت لادخلها ولام
الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو
نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء نحو زرني فاكرمك
والواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى ان
والا نحو لالزمنك او تعطيني حقي وذلك لان الثلثة الاول
حروف فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان
المصدرية والاخيرة بمعنى الجارة فاخذت حكم الجوار
او بمعنى الا فكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها والرابعة
والخامسة عاطفتان واقعتان بعد الانشاء فيجعل مفردا
ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم بذلك الانشاء
فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن منك زيارة
فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن
منك اكل السمك وشرب اللبن معه وكذا في ساير الامثلة
فان الفاء للتفسير اى مثال ان مثل ازيد ان تحسن الى
مثال النصب بالفتح وان تصوموا خير لكم مثال النصب
بحذف النون وان التى بعد العلم الغير المأول بالظن وان اول

فان الفاء للتفسير اى مثال ان مثل ازيد ان تحسن الى مثال النصب بالفتح
وان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وان التى بعد العلم
الغير المأول بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية ايضا فيجوز
علمت ان يخرج زيد بالنصب بمعنى ظننت هي المخففة خلافا للفراء وابن
الانباري من المثقلة المناسبة للعلم في معنى التحقيق لان ان بعد
التحقيق شاكلت ان المصدرية وهي انسب بالعلم وابعد من المصدرية
الدالة على التوقع فاذا وقعت المصدرية بعدها لم يسبق الذهن
اليها بل الى المخففة فيلزم اللبس لا سيما في الوقف والمقصود تنعت
واما الظن ففيه وجهان حيث لم يبعد المصدرية عنه بعدها
عن العلم فسادي المخففة في الملائمة فيزاحمها في صحة الوقوع فيجوز
الوجهان واما التى ليست بعد العلم والظن وما بمعناهما نحو الرجاء
والطمع والشك والوهم والاعجاب وغيرها فمصدرية لا غير
نحو حسبوا ان لا تكون فتنة قرى بالوجهين على ان الحسبان ظن غالبا
واعلم ان ان بعد التخفيف تقاصرت خطاها فلا يقع مجرد المحل
ولا يقال عجبت من ان سيقوم ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم
وما بمعناه من التيقن والتحقيق والانكشاف والظهور ونحو ذلك
او بعد الظن الغالب الذي في حكم العلم فلا يقال رجوت ان سيفعل
ولا شككت ان سيقوم وليست ان الواقعة بعد العلم هذه اى المصدرية
لمنافاة بينهما وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم التيقن واما
التى للتحقيق فيقع بعد العلم او بعد ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع
وقوعها بعد الشك لمكان التنافي بين الشك والتحقيق وفيه ان ذلك

بتأتى فى المثقلة ايضا وقد جاء شككت انك خارج ولم يثبت انك
ذاهب وليست انك عايد والحق ان ان مشدده او مخففة لا يدل
على ثبوت الخبر وتحققه بل على تاكيده والمبالغة كما هو واذا كان
أنْ التى بعد العلم هى المخففة من المثقلة بحسب فصلها عن الفعل اما
بالسين نحو علمت ان سيقوم وعلمت ان سيكون منكم مرضى او سوف
نحو واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدر او قد نحو ليعلم ان قد
بلغوا او بحرف نفى نحو علمت ان لم يقم وان لا يقوم وشذ علمت ان يخرج
بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد وان التى بعد الظن ففيها وجهان
لان الظن باعتباره لا لتدعى غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة
على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع
كليهما بعده فيجرى فى ان بعده كلا الوجهين واما التى بعد غيرهما
فمصدرية لا مخففة نحو رجوت ان يفعل وخشيت ان لا تفعل
ومثال لن نحو لن ابرح ومعناها نفى المستقبل لا نفى الحال نفيا
مؤكدا كما قال بعضهم والا لكان قوله فلن اكلم اليوم انسيا
ولن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى تناقضا ففى اطلاقه نظر وقول
معناها الخ جملة مستانفة ومثال اذن مبتداء وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبره وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتداء محذوف
اى وهذا اذا لم يعتمد والجملة معترضة لبيان حكم اذن
ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر اذن بتقدير حذف مضاف
اى عمل اذن اى نصب اذن حاصل وقت اعتماد ما بعدها على ما قبلها
وكونه مستقبلا ويكون ح قوله مثل اذن تدخل الجنة خبر مبتداء

محذوف

محذوف اى مثاله كذلك لكن الوجه الاول اى فى حيث قال فان
مثل كذا او لنا مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف
ما اذا اعتمد بكون خبر اله نحو انا اذن اكرمك وقل بنصبه ح
او جزاء الشرط السابق نحو ان تأتنى اذن اكرمك او جوابا للقسم
السابق نحو والله اذا لا فعلن ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا
على ما قبلها فى غير هذه المواضع بالاستقراء فانه اذا اعتمد ما بعدها
على ما قبلها لا ينصب لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما
اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها والتعليل بلزوم توارد
العاملين لا يتأتى فى الخبر وجواب القسم على انه لا ضير فيه
لامكان العمل باعتبارين وكان شرط اخر لعمل اذن العمل
الفعل مستقبلا لا حالا بخلاف نحو اذن اظنك كاذبا لانه
انما عمل لمشابهة ان فى الاستقبال فاذا فات الشبه فات العمل
مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بها للعمل
الاستقبال واذا وقعت اذن بعد الواو نحو قوله تعالى
واذن لا يلبثون خلفك بالرفع وقرئ فى غير السبعة
بالنصب ايضا والفاء نحو قولك فى جواب من قال انا اتيك
فاذن اكرمك فوجهان جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقبال المعطوف والرفع لاعتبار
الاعتماد بالعطف والضعف ومثال كى نحو اسلمت كى
ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما

بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور
والجملة مستأنفة وحتى اذا كان الفعل بعدها مستقبلا
لا حالا نحو مرض حتى لا يرجونه وقوله اذا خبر مبتداء
محذوف اي وهذا اذا كان كذا والجملة معترضة بين
المبتداء والخبر او خبر حتى بتقدير مضاف اي وحكم
حتى حاصل وقت كون ما بعدها كذا بالنظر الى ما قبلها
سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان المتكلم او لا بمعنى كي
اي للغرض والسببية وهو خبر مبتداء محذوف اي هو بمعنى كي
والجملة معترضة او بمعنى الى اي للغاية وفي جعل حتى
بمعنى الى ان تسامح لان ان مقدرة لا داخلة في معناها
نحو خبر قوله حتى او خبر مبتداء محذوف اسلمت حتى
ادخل الجنة ودخول الجنة مستقبل بالنظر الى الاسلام وزمان
التكلم ايضا وكنت في اتيان كنت هنا نظر سرت حتى ادخل
البلد بالنظر الى ماقبل والسير بالنظر الى وقت المتكلم يحتمل
ان يكون ماضيا او مستقبلا واسير حتى اي الى ان تغيب
الشمس فان الفاء للتعقيب فيكون هذا تقييدا على الدليل المذكور
او نتيجة للتقييد بقوله اذا كان مستقبلا اردت الحال اي
زمانها تحقيقا اي محققة زمان التكلم او حكاية اي محكية
بان الحكاية حالا ماضيا بحيث كانك تتكلم في تلك الحال او
تجعل تلك موجودة وقت التكلم كانت حتى حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة اي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق

من حيث الاعراب بما قبلها كما اذا وقعت بعدها شرطية
مستأنفة حتى اذا جاء امرنا الاية ولا نعني بذلك ان نقدر بعدها
مبتداء حيث لا يطرد في نحو زلزلوا حتى يقول الرسول فبرفع
المضارع لعدم الناصب والجازم وتجب السببية اي كون
ما قبلها سببا لما بعدها لتفيد الترتب والاتصال المعنوي
وان فات الاتصال اللفظي نحو مرض فلان حتى لا يرجونه بيان
حاله في صيرورته بحيث لا يرجى حياته والمرض سبب
لذلك فرفع الفعل حيث لم يسقط النون ومن ثمه اي لاجل
ان حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء لا جارة امتنع الرفع في كان
سيري حتى ادخلها في الناقصة اي وقت تحقق الناقصة
حيث يكون كان بلا خبر وفي اسرت حتى تدخلها اي كي تدخلها
لانه لو رفع لكان الدخول حالا مقطوعا به والسير المستفهم عنه
مشكوك فيه ومن المحال ان يكون المسبب مقطوعا به مع الشك
في السبب وجاز في وقت تحقق التامة تركيب كان اي وجد
سيري حتى ادخلها الآن حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يضره كون
حتى ابتدائية وكون ما بعدها مستأنفا وجاز ايهم اي الرجال
او وكذا ايهم بحذف الفعل او بحذف الخبر وليس بعطف
على قوله كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاح تقييده
بقوله في التامة كالمعطوف عليه سار حتى يدخلها الآن
لان الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوع ان
انما الشك في الفاعل ونظير لام كي مثل تركيب اسلمت لادخل الجنة

اى لان ادخل الجنة فان قيل للام فى مررت لاعدل وانما يريد
الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الله ليجعل
عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ويريد الله ليبين لكم
زائدة اخر بعدها ان كذا فى الشرح وصرح بذلك فى الكشاف
ايضا فلم يذكرها المص فى الحروف التى يضمر بعدها ان قيل يمكن ان يكون
هذه اللام لام كى ويكون المعنى امرت بالعدل لافعل العدل
ويريد الله ذلك اى اقامة الصلوة وايتاء الزكوة والطاعة
الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد
الوصف والغرض ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدهما
ليطهركم ويريد الله ذلك اى ذكر ما ذكر ليبين لكم ويهديكم
فلعل المص اختار هذا والاولى ان يقال انها ملحقة بلام كى
فى كونها داخلة على المراد والغرض فاكتفى بلام كى عنها وصاحب
المفصل ذكر اللام مطلقة بحيث يتناول لام كى ولام الجحود
واللام الزايدة وهو الاصوب وقد مثل لام الجحود الجحود
الانكار سميت بذلك لاستعمالها فى مقام الانكار
لام تاكيد خبر مبتداء محذوف اى وهى لام تاكيد والجملة
معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله مثل وما كان
خبر مبتداء محذوف بعد النفى ويتعلق به قوله لكان من
حيث الاستعمال لفظا كما فى المتن او معنى نحو لم يكن ليفعل
وكان هذه اللام فى الاصل هى التى فى نحو قولهم انت
لهذه الخطة اى مناسب لها لايق بها وفيه انه لو كانت

كذلك

كذلك لما اختلف اختصت بخبر كان المنفى مثل وما كان
الله ليعذبهم فان قيل مراد الفعل بمعنى المصدر بان
المقدره فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم
وما كان صفة الله يعذبهم او يقال جاز الحمل بصورة
الفعل كذا فى بعض الشروح وفيه نظر والفاء التى يضمر
ما بعدها ان ملتبس بشرطين احدهما السببية اى كون
ما بعدها سببا لما قبلها لان العدول من الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى
فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والجملة
صفة شرطين او مستانفة والثانى اى ثانى الشرطين
ان يكون قبلها احد الاشياء الستة امر نحو زرنى فاكرمك
او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك او استفهام نحو هل عندك
ماء فاشربه او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا او تمن نحو ليت لى مالا
فانفقه او عرض بسكون الراء نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا البعد
بتقدم الانشاء وانما ترك التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك
فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك
والترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
على قراءة حفص ولعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة
النصب والدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تواخذنى فاهلك
لان الاول مندرج والثانى اريد به التمنى وان كان على صيغة
الترجى والثالث مندرج فى الامر والنهى لكونهما على لفظهما غالبا

فان قيل العرض على لفظ الاستفهام مولد منه فما له ذكره
على حدة قيل معناه عرض المحبة كذا افادة الاستاد العلامة
زائر الحرمين الشريفين جمال الحق والدين وقت قراءة كتاب الفصل
وهذا المعنى معنى مقصود بنفسه من شانه ان يأتي بكل كلام خبر
او انشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الامر له
كذا في المفتاح فاعتبر لفظا على حدة باعتبار المعنى وان كان مندرجا
في الاستفهام اندراجا لفظيا اتفاقيا غير متعلق باختصاص
معنوي بخلاف التحضيض لاستلزامه تقي فعل فيندرج في النفي
والدعاء طلب فيندرج في صيغ الطلب من الامر والنهي واما قوله
عطف على معنى الترجي لاستلزام
سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون التقدم احد
الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي يضمر بعدها
ان ملتبس بشرطين الجمعية خبر مبتداء محذوف اي هما الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك اي مثل احد الامور الستة وفيه
المساهلة الآن يقال المثل متحتم اي يكون قبلها احد الاشياء الستة
المذكورة او مثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة
وذلك لانهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها
ليدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى واشترطوا احد
الامور الستة ليبعد بتقدم الانشاء عن عطف الجملة على
الجملة السابقة فتقديره زرني وازورك اي ليجتمع الزيارتان
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي تجمع بينهما واتاكل السمك
وتشرب اللبن اي اتجمع بينهما ولا تاتني وتحدث اي لا تجمع

بين الاتيان والتحديث وليتك تاتيني وتحدث اي ليتك تجمع
بينهما والا تنزل بنا تصيب خيرا اي لا تجمع بينهما واو
التي يضمر بعدها ملتبسة بشرط افادة معنى الى ان نحو
لالزمنك او تعطيني حقي والاضافة بمعنى اللام وفي ادخال ان
في معناه تسامح لانها مقدرة بعدها لا داخلة في معناها و
والعاطفة اي وحكم العاطفة في باب اضمار ان بعدها حاصل
اذا كان المعطوف عليه اسما اي وقت كون المعطوف عليه
اسما نحو قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب
عيناي الدموع لتجمدا نصب تسكب بعد الواو العاطفة ليصح عطفه
على الاسم وهو قوله بعد الدار فان قيل ان اريد العاطفة على
الاطلاق كان ذكرا في التفصيل بما لم يذكره في الاجمال السابقة
وان اريد العاطفة من الحروف المذكورة اي حتى والواو والفاء
واو وكان تفصيلا لحكم ما ذكر لا بيانا لقسم اخر لم يذكر قبل
لم يتناوله ثم اعجبني ضرب زيد ثم يشتم فان التخصيص
التنصيص في الرواية دال على عدم الحكم في غير ما ذكر وليس كذلك
لما عرفت قبل ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئت لان تكرمني ومع
ما الحق بها من اللام الزائدة نحو ارادت لان تقدم ومع العاطفة
نحو اعجبني قيامك وان تذهب لانها على تدخل على الاسماء الصريحة
في نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه وردف لكم
فيصح ان يدخل على الفعل مع ان بخلاف حتى بمعنى كي لانها لا يدخل الاسم
الصريح وحمل عليه ما هو بمعنى الى وكذا لا يدخل الاسم الصريح

وحمل عليه ما هو بمعنى الى وكذا لا يدخل لام الجحود على الاسم لاختصاصها
بخبر كان المنفي اذا كان فعلا واما الفاء والواو واو فلانها لما
اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية و الجمعية
و الانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر بعدها ويجب اظهار ان
مع لا في اللام نحو لئلا يعلم اهل الكتاب تحرزا عن اجتماع اللامين
ويجزم المضارع بلم ولما لاختصاصهما بالفعل بشهادة الاستقراء
وتعين الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص ولم يعمل
حرف التعريف و حرف الاستقبال لجريانهما مجرى الاجزاء
لشدة الامتزاج فكانها خارجة عن حقيقته ولام الامر
ولا التي في النهي لانهما يشبهان ان الشرطية في نقل المضارع
واخراجه عن الصلة حيث ينقل من الحال الى الاستقبال
وتخرجه عن القطع الى الشك وكذا ينقل لام الامر ولا في النهي
الى الاستقبال و يخرجه من الخبر الى الانشاء وكلم المجازاة
اي الى كلمات الشرط الدالة على كون الجملة الثانية جزاء
للجملة الاولى ومسببة لها فالكلم جمع كلمة او اسم جنس
كما عرف و هي ان نحو ان يكرمني اكرمك وانما عمل ان
للاختصاص بالفعل كما ذكرنا ولما وعمل غيرها لتضمنها اياها
ومهما نحو مهما تاتني آتك واذما واذا ما نحو اذما واذا ما
تاتني اكرمك وحيثما نحو حيثما تجلس اجلس واين نحو اين تذهب
اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج ومن نحو من تاتني اكرمك
ومن تمدد امدد وما نحو ما تصنع اصنع واي نحو ايا ما تدعوا

ور

فله الاسماء الحسنى واني نحو اني تذهب اذهب واما الجزم مع
كيفما واذا فشاذ اي فهو شاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد و
يجزم المضارع بان حال كونه مقدرة مستعرف من بعد فلم الفاء للتفسير
لقلب المضارع اضافة المصدر الى المفعول ماضيا مفعول ثان و
و نفيه اي المضارع نحو لم يضرب ولما مثلها اي مثل لم في قلب
المضارع ماضيا منفيا وفيها معنى التوقع اي ينفي بها فعل مترقب
متوقع ويختص لما دون لم بالاستغراق اي باستغراق ازمنة الماضي
نفيا ممتدا من وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير
وجوازا اي ويختص بجواز حذف الفعل نحو قاربت المدينة ولما اي
لما ادخلها و لام الامر اللام المطلوب صفة سببية للامر
بها اي باسماتها او بواسطتها الفعل و لا للنهي لا المطلوب بها
الترك وكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء تدخل اي كلمات
المجازاة على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل
الثاني اي كون الفعل الثاني مسببا وقيل للملازمة بينهما فلا يرد
نحو وما بكم من نعمة فمن الله ويسميان اي ويسمى
الفعلان بعد كلم المجازاة و الجملة عطف على تدخل والضمير
العائد الى المبتداء محذوف اي ليسميان عند دخولها ومعترضة
لبيان الاصطلاح شرطا اي يسمى الفعل شرطا من حيث انه مشروط
لتحقق الثاني و الفعل الثاني جزاء من حيث انه يبتني على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل وفيه لف ونشر فان كانا اي الفعلان
مضارعين نحو ان تزرني ازرك اي كان الفعل الاول مضارعا

والثاني ماضيا فخبر كان محذوف نحو ° اني وقيار بها لغريب °
والاول لعطفه علي الضمير المرفوع المتصل وهو ضمير كانا بلا تاكيد
لمكان الفصل فالجزم اي فجزم المضارع متعين لدخول الجازم
وهو ان او ما تضمنها مع صلاح المحل للانجزام بكونه معربا ان كان
الاول مضارعا واما الماضي فمبني فلا يظهر فيه اثر العامل نحو
تزدني ازرتك وهو اضعف الوجوه في الشرطية لانه في الصورة
سببية المستقبل للماضي على ان تاثير الحرف في جعل البعيد بمعنى
المستقبل مع عدم التاثير في القريب بعيد كذا في الشرح وفيه
نظر وان كان الفصل الثاني مضارعا دون الاول فالوجهان
جائزان او ففيه الوجهان نحو ان اتاني زيد اته او اتيه
فالجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف
التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول واذا كان
الجزاء شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه ماضيا
واقعا بغير قد في الاثبات ونحوها من الحروف الموجبة للفاء
نحو ما ولا في النفي حيث يجب الفاء نحو ان احسنت الي اليوم
فقد احسنت اليك امس وان تزدني فما اهنتك وان
تأتني اضربك ولا اشتمك وترك ذكرهما ولا يضر الحكم
ولو اريد الماضي المثبت لاستغنى عن هذا القيد لكنه ينافيه
قوله او معنى لان ذلك في المضارع مع لم وذلك بمعنى الماضي
المنفي اللهم الا ان يقال لم اخرج بمعنى انتفى خروجي
فيكون بمعنى الماضي المثبت معنى لفظا نفصل للماضي او بمعنى

نحو

نحو ان خرجت خرجت لم اخرج لم يجز الفاء لتاثير حرف
الشرط في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة
الي الربط بالفاء اعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر
بالسين او سوف ولن وغير مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا
يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح
فيه كل وان كان الجزاء مضارعا مثبتا نحو وان يكن منكم الف
يغلبوا الفين ° ومن عاد فينتقم الله او منفيا بلا نحو ان تدعوهم
لا يسمعوا دعاءكم ومن يؤمن بايات ربه فلا يخاف بخسا
واحترز بقوله منفيا بلا عن النفي بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى وعن المنفي بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم
تاثير اداة الشرط فيه معنى وفي اطلاقه نظر حيث يمنع ترك
الفاء في المضارع مصدرا بالسين او سوف والجواب ان ذلك
الامتناع بالمانع والموانع مستثناة عن القواعد وان لم يستثن
وقيد فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان الاتيان بالفاء
وتركها لان اداة الشرط لم يؤثر في تغيير معناه كما يؤثر
في الماضي فتؤتي بالفاء او ترك تعين حيث جعله بمعنى
الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن
قويا والا اي وان لم يكن كذلك اي ان لم يكن ماضيا بغير قد
ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى فيمتنع الفاء
ولا مضارعا مثبتا بغير السين او سوف او منفيا بلا كان
ماضيا مع قد او ما او لا او مضارعا مع السين او سوف

او منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء
واجب لان الاداة لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى
المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزم فلزمت الفاء للدلالة على
التعليق بينهما وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
على ضرورة الشعر وروي المبرد من يفعل الخير فالرحمن
يشكرها وانما نحو قوله تعالى فاذا ما غضبوا هم
يغفرون واذا اصابهم البغي هم فاذا فيه شرطية
ويجي اذا التى للمفاجأة مع جملة الاسمية الواقعة
جزاء موضع الفاء في محلها نحو قوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون لكون اذا
المفاجأة للتعقيب كالفاء ولان اذا لا يدل على المفاجأة الا
وهي مبنى على حدوث امر بعد امر عادة فاشبه الجزاء ولهذا
قارنت الفاء غالبا وان مقدرة بعد الاشياء الخمسة
الامر وبعد بعض مواضع النهي فيما اذا كان التسبب
ترك الفاء في نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف
لا تدن من الاسد يأكلك فانه لا يجوز لان السبب الاكل الدنو
والنفي لا يدل على الاثبات خلافا للكسائي فانه جوزه وكذا
الحال في لا تشتمني يكن خيرا لك ولا تشتمني اشتمك لعدم استقامة
المعنى على تقدير النفي في الثاني والاستفهام نحو هل عندكم
ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني
نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مالا انفقه

والعرض

والعرض الا تنزل بنا تصب خيرا لان المعنى ان تنزل بنا تصب خيرا
ولم يصح تقدير ما بعد النفي مطلقا لانه خبر يدل على وقوع
الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد
فيتنافيان اذا قصد السببية اي قصد كون ذلك الامر واخواته
سببا لمضمون هذا الفعل فيتاتى معنى الفعل مثل اسلم تدخل
الجنة اى ان تسلم تدخل الجنة فهو جواب الامر بغير الفاء
ولا تكفر تدخل الجنة اي لا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار
لانه ان قدر الشرط على وفق اللفظ منفيا فسد المعنى لان ترك
الكفر ليس سبب لدخول النار وان قدر مثبتا كان تقدير الشئ
لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات خلافا للكسائي فانه
اجاز تقدير الاثبات في الشرط بعد النهي بقرينة ترتيب المسبب
وهذا ليس ببعيد لو ساعده نقل لان دليل الامتناع التقدير اي تقدير
الكلام ان لا تكفر بتقدير المنفي على وفق اللفظ النهي ولا خفاء في فساد
المعنى على ذلك كما عرفت الان مثال الامر صيغة يطلب بها
اى بتلك الصيغة الفعل من الفاعل احتراز عما يطلب بها
قبول الفعل مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة
المجهول المخاطب احتراز عن امر الغايب والمتكلم لدخولهما
في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان تدخلهما جازم
كلم يضرب بحذف حرف صيغة اخري لصيغة اي صيغة
ملتبسة بحذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب ولا يرد
نحو فلتفرحوا لشذوذه وقوله بحذف الخ قيد واقعي لا احترازي

في بعض الشروح وهو احتراز عن ضمه ومده وحكم اخره اي
اخر بناء الامر حكم المجزوم اى مثل حكم اخر المجزوم او حكم
حكم المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحذف
حرف العلة اى هو موقوف اى مبني على السكون عند البصريه و
عند الكوفيين مجزوم حقيقة فان كان ما بعده بعد الحذف
ساكن وليس عطف على الشرط أو حال بر باعي اي بذي اربعة احرف
احتراز عن نحو اكرم زدت همزة وصل مضمومة صفة همزة ان
ان كان بعده ضمة للموافقة ومكسورة فيما سواه اي لفظ
سوي ما كان فيه بعد الحرف ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة
ففي الكسرة للموافقة وفي الفتحة بالحمل على الكسرة بعد امتناع
الموافقة للبس بصيغة المتكلم وقفا مثل ذكر نظائر على وجه اللف
والنشر اقتل مثال ما كان فيه بعد الحذف ضمة اضرب مثال ما كان في
بعد الحذف كسرة اعلم مثال ما كان فيه بعد الحذف فتحة وان كان
الفعل رباعيا اي ذا اربعة احرف نحو يكرم فمفتوحة مقطوعة
اى فهمزة الامر منه مفتوحة مقطوعة نحو اكرم لانها
همزة باب الافعال وهي مقطوعة فعل ما لم يسم فاعله
اي الفعل الذي لم يسم فاعله فاضافة الفعل اليه
بيانية من اضافة العام الى الخاص او فعل المفعول الذي
لم يذكر فاعله فالاضافة بادني ملابسة وهذا تقسيم اخر
للفعل المجهول الي المعروف والمجهول وقوله لم يسم يصلح
مثال ما لم يسم فاعله هو ضمير فصل ان كان ما موصولة

ومبتداء

ومبتداء مضمر لا فصل ان كان ما موصوفة لكان نهاما اي فعل
خبر هو او خبر قوله فعل ما لم يسم فاعله واذا كان خبر
هو فقوله فعل ما لم يسم خبر مبتداء محذوف اى هذا بيان
فعل ما لم يسم فاعله وقوله كذا جملة مستانفة حذف
فاعله بعد بنائه للمفعول فلا يرد عليه نحو ضرب بني وضربت
زيدا على قول الكسائي ونحو اسمع بهم وابصر عنده من جعل
المجرور فاعلا وقد حذف من ابصر لانه لا تتغير صيغته
ولا يكون مبنية للمفعول فان كان بيان تغير الصيغة
وهذا من وظايف التصريف ذكره في النحو ضمنا ماضيا ضم
اوله وكسر ما قبل اخره نحو ضرب واكرم واستخرج وتدحرج
ودحرج عندك وانما غيرت الصيغة دفعا للبس واختير
للفرع واختير هذا النوع من التغيرات لان معناه غريب
فيختار له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة
الي الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة
وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة
الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول
الدلالة ويضم الثالث لئلا يلتبس الماضي المجهول
بالامر عند الدرج والوقف نحو افتعل وانفعل مع همزة
الوصل اى فيما فيه همزة الوصل نحو افتعل واستفعل
ويضم الثاني حال كونه مقرونا مع التاء الزائدة في اوله
نحو تكلم وتعامل وتدحرج لئلا يلتبس بالمضارع من التفعل

غير مفعول وهو اسناد
الفعل الى المفعول

والفاعل والفعل له حذف مفعول له لينفية اللبس اي
لبسه بالامر في الاول والمضارع في الثاني كما عرفت ومعتل
العين فقط بخلاف نحو طوي وروي من اللفيف فانه
لم يعل عينه لئلا يفضي الي اجتماع اعلالين في يروي
ويطوي الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع فاعل
بنقل الكسرة من العين استثقالا وابدل واو قول بعد النقل
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وجاء الاشمام وهو
ان ينحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء نحو الواو
وهذا هو مراد القراء والنحاة في هذا المقام وقيل هو
ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء فقط خالصا وهذا
خلاف المشهور وانما هو الاشمام في الوقف
قال المص الغرض من الاشمام الايذان بالاصل الذي
اختير لغرض فلم يجئ الاشمام في بيض لانهم قصدوا
باتيان هذا الوزن عرضا لا يتاتى به فلا داعي لمجيء الاصل
عند تغيره ولا كذلك في بيض والواو فقيل قول وبوع بالاسكان
بلا نقل وجعل الواو ياء لسكونها وانضمام ما قبلها ومنه
في الوجوه الثلثة المذكورة او فيما ذكرت من القلب والاشمام
باب اختير وانقيد اي الماضي المجهول من معتل العين
من باب الافتعال والانفعال نحو اختير اصله اختور
وانقيد اصله انقود حيث لم يجئ الا اخلاص
الكسر دون الاشمام والضم لسكون ما قبل حرف

العلة

العلة فيهما اصلا وان كان الفعل مضارعا ضم اوله
وحرف المضارعة حملا على الماضي وفتح ما قبل اخره لخفة
الفتحة وتعل المضارع بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستكرم
ويستخرج ويدحرج ويتدحرج ومعتل العين ينقلب فيه
العين حال كونه الفا او خبر ينقلب يجعل بمعنى يصير
نحو يقال ويباع ويستغاث وذلك لما عرفت من قواعد التصريف
ان كل موضع بفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة
الي الساكن وابدل المنقول عنه بالالف ابدالا مطردا على الوجوب
اذا عري عن الموانع **المتعدي وغير المتعدي** تقسيم اخر للفعل
باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه اي من الافعال المتعدي
وغيره اي هذا بيان المتعدي وغيره فالمتعدي الفاء للتفسير
ما يتوقف فهمه ولا يرد الفعل المبهم المتوقف علي التمييز
نحو طاب زيد نفسا لان المتوقف ثم نسبته لا فهمه ولا يرد
ايضا توقف الفعل علي الظرف لانه مما يتوقف عليه وجود الفعل
لانما كان او متعديا لا فهمه ~~الا الزيادة~~ اذا الزمان لا يتوقف
عليه ما هيته الفعل بخلاف المفعول به ولهذا الدليل ما يتوقف
وجوده ولا يرد ايضا الافعال الناقصة لتوقف فهمها
على الخبر لانا نقول المراد متعلق فضلة وهذا عمدة وفيه
ان مفعولي علمت ايضا عمدة وفيه انهما فضلتان لجواز
تركهما معا بخلاف خبر الافعال الناقصة او يقال لم يقصد
بخبرهما فهمهما بل ذكرت هي لتقييد الخبر والمقصود اسناد الخبر

لا هو اسناد ها و انما هى بمنزلة الظروف و القيود فكان زيد
قائما معناه زيد قايم فى الزمان الماضى وصار زيد غنيا معناه
زيد غني الان لا فى هذا الزمان وعلى هذا فقس وهى ليست
مما يتوقف فهمه على متعلق وانما يتوقف كيفيته ذلك
المتعلق على مفهومها على متعلق خاص اى لا يتم معناه
بدون متعلق كضرب فان الضرب لا يتم بدون المضروب
وكذا المتعدي بواسطة الحرف كرغب اليه واعرض عنه فان الرغبة
والاعراض لا يتمان ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمعروض
عنه فهما متعديان بالوسائط بخلاف نحو ذهب فانه
تام بدون تعلق متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى
اذهب فيكون متعديا بالعارض وغير المتعدي
ملتبس بخلافه اى المتعدي او بخلافه ما يتوقف فهمه
على متعلق كقعد والمتعدي يكون متعديا الى واحد
كضرب ومتعديا اى الى ثلثه الى اثنين ثانيهما غير الاول
فيما صدق عليه كاعطى نحو اعطيت زيدا درهما وعلم
وثانيهما هو الاول فيما صدق عليه نحو علمت زيدا فاضلا
او متعديا الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبأ ونبأ
وخبر وحدث نحو اعلمت او اريت او انبات او نبات
او خبرت او حدثت زيدا عمرا فاضلا واجاز الاخفش الحق
واخال الى افعال القلوب وهذه الافعال مفعولها الاول
كمفعولتم اعطيت فى الاحكام وانما يقع اعطيت مضافا اليه لانه

سلوب

بتأويل اللفظ ومفعولها الثاني والثالث كمفعولي علمت
هذه الاحكام ويسمى ايضا افعال الشك واليقين افعال القلوب
ظننت وحسبت وخلت وزعمت قدم افعال الشك على افعال
اليقين لغلبة الشك فى تقدمه وجودا وعلمت ورايت ووجدت
اختصاص افعال القلوب فى السبعة اصطلاحى واستقرائى
تدخل هذه الافعال الجملة مستأنفة او خبر افعال القلوب
على تقدير ان يكون ظننت الخ بدلا على الجملة الاسمية لبيان
ما اى شك او يقين هى اي تلك الجملة صادرة او ناشية
عنه او لبيان اعتقاد تلك الجملة ناشية عنه من علم او ظن
او حسبان او نحو ذلك كذا فى الشرح وفى بعض النسخ عنده
اى لبيان صفة هى عنده الموصوف من علم او ظن فنصب الجزئين
اى جزئي الاسمية على انهما مفعولا بهما ومن خصايصها
اى افعال القلوب انها اذا ذكر احدهما اى احد المفعولين فيها يحذف
الضمير او يقال معنى قوله احدهما اى احد مفعوليها فلا حاجة
الى حذف الضمير بخلاف ما اذا لم يذكر كلاهما نحو من يسمع
يخل وقوله تعالى ظننتم ظن السوء يجب ذكر الاخر اى من
خصايصها ذكر المفعول الاخر وقت ذكر احد مفعوليها لانه لو
اقتصر على الثاني يلزم ذكر الشئ بدون ما هو توطئة ووسيلة
ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطئة وترك المقصود ولان كلا
المفعولين بمعنى مفعول واحد وترك البعض الاخر وقوله تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم من فضله هو خيرا

لهم قليل بخلاف باب اعطيت اى هذا ملتبس بمخالفة
باب اعطيت فانه يجوز ان يقول اعطيت زيدا وتسكت
واعطيت درهما وتسكت ومنها اى من خصايصها انها اي
افعال القلوب يجوز فيها الالغا اي اهمال عملها لفظا
ومعنى اذا توسطت او تأخرت اي وقت توسط افعال القلوب
بين مفعوليها او تأخر عنهما لاستقلال علة جواز الالغاء
الجزئين كلاهما حال او تميز فيمتنعان عن التأثير عند ضعف
العامل بالتأخير عن كلاهما او احدهما لمكان استقلال لهما
كلاهما ويمكن ان يؤثر فيهما العامل لقوية ذاتا فيجوز الرجحان
بخلاف اعطيت اى هذا ملتبس بمخالفة باب اعطيت فانه
لا يجوز الالغاء اذا توسطا او تاخر عنهما لان مفعوليه ليسا
مستقلين لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قائم والفعل بمعنى
المصدر الواقع ظرفا نحو زيد قائم في علمي وهذا مثال التوسط
ومثال التأخر نحو زيد قائم علمت ومنها اى من خصايص افعال
القلوب انها تعلق وجوبا اى تهمل عن العمل لفظا ويعمل معنى
بدليل صحة العطف بالنصب وهو ماخوذ من تعليق
المراة وهو ان يدعها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا
فارغة قال الله تعالى ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها
كالمعلقة وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل
ولا ملغاة تكون كالمعلقة ويونس لم يجعل التعليق
من خصايصها بل جواز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم
في

في الدار وما قلت ايهم في البيت قبل حرف الاستفهام اى اذا
دخل اداة الاستفهام ولو متضمنة على معمولها او ما اضيف اليه
نحو علمت ازيد قائم وقوله لنعلم اى الحزبين احصى وعلمت غلام
اى الرجلين قائم واعلم ان التعليق بالهمزة بالاتفاق وبهل تختلف
فيه وامثال نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة يسألونك
ماذا ينفقون فليس من التعليق بل بتقدير القول اى سل بني
اسرائيل قائلا ويسألونك قائلين او يتأول المفرد نحو سل
بني اسرائيل جواب هذا السؤال ويسألونك جواب هذا السؤال
فهي في محل النصب على انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب
ايضا مأولة بالمفرد ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع
مثل هذه الجملة بدلا نحو شككت في ازيد هو كريم اى في كرمه
وقبل حرف النفي الداخل على معمولها واللام الداخلة عليه نحو علمت
ما زيد منطلق وعلمت لزيد منطلق واما دخولها على المفعول
الثاني فلا يوجب التعليق في الاول نحو علمت زيدا من هو
وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وهو ليس بقوى
وانما علق قبل هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فا
فاقتضى بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها الى نصب
الجزئين فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى
مثل اعلمت ازيد عندك ام عمرو وذكر مثال التعليق
بالاستفهام فقيس عليه مثال اخويه ومثال ومنها
اى من خصايص افعال القلوب انها اى افعال القلوب

نحو ثم مبتداء مقدم الخبر ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
متصلين بشئ واحد اى ضميرين هما عبارتان عن شئ واحد
لان مفعوله الاول غير مفعول حقيقة بل توطئة فلا يلزم اتحاد
الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال مثل علمتني منطلقا
وقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ويلحق بها عدمتني وفقدتني
ولا يجوز ضربتني وشتمتني بل ضربت نفسي وشتمت نفسي
ولبعضها اي لبعض هذه الافعال معنى اخر غير المعنى
الذي تعدى به الى المفعولين تتعدى به بسبب ذلك المعنى
الى مفعول واحد فقط لا مع بقائها من افعال القلوب ولو لم يقيد
بذلك لورد عليه زعمت بمعنى قلت فان قلت رايت اذا كان من
رؤية العين فهو بمعنى ابصرت فليس من افعال القلوب فالجواب
انها وان كانت للابصار فمعناه ايضا العلم بالحاسة فلم يخرج من
معنى العلم وظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت وعرفت
وان كان من افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى مفعولين
استعمالا واختصاص افعال القلوب استعمالي لا عقلي ورايت
بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى صرت
احسب اى اشقر الشعر وخلت بمعنى صرت ذا خال اى خيلاء وعيت
بمعنى كلفت به وعلى المعاني لا يقتضي الا مفعولا الافعال الناقصة
تقسيم اخر للفعل باعتبار التام والناقص ثم الناقص معدودة
فاتها بالذكر ليعلم ان ما سواها تام ما اي فعل وهو كالجنس
وضع لتقرير اي تثبت الفاعل على صفة وتلك الصفة هي الجزء
وهذا القيد احتراز عما سواها من الافعال والظرف مستقرا

وسلخ وهي اي الافعال الناقصة كان وصار وقد زيد
ما يرادف صار تحوال ورجع وحال وحار واستحال وانقلب
سماعا دون انتقل وان كان بمعنى تحول ويجوز استعمال صار
ومرادفاتها تامة على الاصل واصبح واضحى وامسى وظل وبات
وراض اى رجع وعاد اى صار وغدا اى كان في الغداة وهو
ما قبل الزوال وراح اى كان في الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل ولو كان بمعنى رجع في الغداة وهو ما قبل الزوال
وراح اى كان في الرواح ورجع في الرواح او في الغداة
او دخل في الرواح كانا تامين وما زال وما انفك وما فتئ
وما برح اصل هذه الاربعة ان تكون تامة بمعنى ما انفعل
لكنها جعلت بمعنى كان فصار لا زال زيد عالما دائما وكذا
اخواته فينصب بنصب كان وما دام وليس ولم يذكر
سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما
كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظ
انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة
كما تقول يتم التسعة بهذا عشرة اى يصير عشرة اى تصير عشرة
تامة زيد عالما اى صار عاملا كاملا وقد للتقليل جاء
تركيب ما جاءت حاجتك على استفهامية وجاءت ناقصة
وضميرها اسمها وحاجتك خبرها وانث ضميرها باعتبار
الخبر كما في ما كانت امك واول لما قاله الخوارج قالوه لابن عباس
رضي حين جاءهم رسول من على رضي الله عنه وقول

الاعرابي اذ هو شفرته حتى قعدت الشفرة كانها حربة
قال الاندلسي لا يتجاوز بهما اعني جاء وقعد الموضع الذي
استعملته العرب وطرد بعضهم قال المص والاولى طرد جاء
نحو البر والقفيزين ولا معنى لجعلها حالا حيث يفيد انه جاء
في هذه الحال ولا يطرد قعد فلا يقال قعد كاتبا بل يقال قعد
كانه كاتب لكونه مثل قعدت كانها حربة تدخل الافعال والجملة
مستانفة على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر اي خبرها
حكم معناها اي معنى الافعال من مضي وانتقال ودوام ووقت
فترفع اي هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتسمية المرفوع
بها اسما اولى من تسميته فاعلا وينتصب الجزء الثاني لشبهه
بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما اي رفعا
ونصبا مثل رفع هذا الكلام ونصبه او هو مثل كذا فكان
اي كلمة كان او لفظه تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها
وتحققه حال كونه ماضيا دائما نحو كان الله غفورا رحيما
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار نحو كان
من الكافرين اي صار عطف على قوله لثبوت خبرها ويكون فيها
اي في كان ضمير الشان نحو كان زيد قائم اي الشان ويكون تامة اي
يتم بالفاعل ولا يحتاج الى خبر بمعنى ثبت نحو ان كان ذو عسرة
فنظرة الى ميسرة اي ان وجد او ثبت ذو عسرة زائدة نحو قوله
سراة بني بكر تسامى على كان المسومة العراب وقوله تعالى
تفاخر
لمن كان له قلب يتوجه الى الوجوه الاربعة وصار للانتقال

من

من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا اي انتقل من الفقر
الى الغنى واصبح نحو اصبح زيد صائما وامسى زيد مسرورا
واضحى نحو اضحى زيد بحرا بالاقتران مضمون الجملة
الواقعة باوقاتها اي الاوقات التي تدخل عليها هذه الافعال
من الصباح والمساء والضحى فاضافة الافعال اليها لادنى
ملابسة وبمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار وتكون
هذه الثلثة تامة بمعنى الدخول في الاوقات وظل نحو زيد
مسرورا وظل وجهه مسودا وبات نحو بات زيد مسرورا
وبيتون لربهم سجدا لاقتران مضمون الجملة الواقعة
بعدها بوقتيهما اي بوقتي هذين الفعلين من الليل والنهار
وانما فصلهما عن الثلثة السابقة لمكان الاقتران في قلة
مجيئهما تامين بخلاف تلك الثلثة ولذا لم يذكر مجيئهما
تامين نحو ظللت لمكان كذا وبت مبيتا طيبا وبمعنى صار ظل
زيد غنيا وبات زيد فقيرا اي صار وهو عطف على الظرفية السابقة
ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها اي دوام
خبر هذه الافعال لفاعلها مذ قبل ظرف الاستمرار ويلزمها
اي هذه الافعال النفي ان كان ماضيا فيما او لا وان كان مضارعا
فبلم او لا او ما وما دام ما مصدرية وفيما سواه من اخواته
نافية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام
زيد مثلا التوقيت امر لان المصدر قد يجعل حينا بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها وفي تانيث ما دام نظر فان تانيثه لا ياتي بتاويل

اللفظ لان كلمة ما على حدة ولذا ذكر ضمير احتاج وضمير
لانه ظرف الهمة ان يجعل كلمة واحدة على سبيل التجوز ومن ثمه
اى ومن اجل ان ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج لفظ ما دام الى كلام لانه ظرف بدل من قوله ثمه
او يقال الظرفية علة الاحتياج الى الكلام كون ما دام للتوقيت
علة لكونه ظرف وتحقق الاحتياج بناء عليه فلا يرد ما اورده
من تعليق العلتين بفعل واحد وليس لنفي مضمون الجملة حالا
اى في زمان الحال نحو ليس زيد قائما اى قيامه منتف الآن
وقيل لنفي مضمون الجملة زمانا مطلقا غير مقيد بكونه
حالا او غيره اى سواء كان نفيه حالا او غيره ويجوز تقديم
اخبارها اى الافعال الناقصة كلها اى كل الافعال الناقصة
وكل الاخبار تاكيدا او بدلا او تاكيد المضاف اليه على اسمائها
كتقديم خبر المبتداء على المبتداء بل مجالها في التقديم اوسع حيث
يتقدم معرفة ظاهر الاعراب بخلاف المبتداء لمكان اللبس
وهي اى الافعال الناقصة اى اخبارها وفيه ان قوله وهو
من كان الى باباه وفيه يمكن اصلاحه بحذف مضاف
فيتامل في تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على الافعال
الناقصة على ثلثة اقسام قسم مجرور بدلا او مرفوع خبر
محذوف المبتداء يجوز تقديم خبره عليه وتقديمه على الافعال
الناقصة وهو اي هذا القسم من كان بالغا او اصلا الى راح
لكون العامل فعلا يصلح تقديم معموله عليه ولا مانع

يمنعه وفي الى هنا نظر لانها ان كانت امتدادية يلزم
خروج راح وكونها اسقاطية لا وجه لها لعدم دخول
ما بعدها فيما قبلها حتما وجعلها بمعنى مع يأباه
من الابتدائية الملائمة لذكر الغاية والقول بزيادة
من ينافيه الاثبات وجعلها بمعنى حتى يأباه عدم كون
راح مما ينتهي بالافعال الناقصة عنده فالجواب ان ما
بعد الى هنا داخل فيما قبله بالدليل وهو الحصر وقسم لا يجوز
تقديم خبره عليه او تقديمه على الافعال الناقصة وهو
ما اى فعل في اوله ما نافية كانت او مصدرية لتحقق المانع
لان كليهما يمنع تقديم ما في حيزه مما عليهما خلافا اى
اى يخالف هذا القول خلافا لابن كيسان في غير ما دام
لعدم المانع معنى لتأويله بالمثبت فما زال عالما بمعنى
كان زيد عالما دائما وفيه ان صورة ما يستحق الصدر
النفي في المنع وقد تحققت وان كان المعنى على الاثبات واما ما لم
يوافق ابن كيسان وغيره في عدم التقديم لتحقق المانع
لفظا وقسم مختلف فيه وقول ابن كيسان في القسم الثاني
ان لا اختلاف فلا يندرج فيه وهو ليس فقد
حكمه حكم ما في اوله ما بمعنى النفي وقيل حكمه حكم كان
لعدم ما صورة افعال المقاربة ذكرها بعد الافعال
الناقصة لانها مثلها في اقتضاء الخبر لكن خبرها اخص

ماوضع لدنو الخبر رجاء اوحصولا اواخذا اى شروعا
فيه اي فى الخبر وتحلقا فى اول اجزاء الفعل والمنصوبات
تميز اى لقرب رجاء الخبر اوحصوله او الاخذ فيه فالقسم
الاول اى الموضوع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه
نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف قال الله تعالى
فابين ان يحملنها واشفقن منها اى خفن وهو اى عسى
فعل غير منصرف حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر
ونهي الي غير ذلك من الامثلة وتقول عسى زيد ان يقوم
اى قارب زيد القيام وعسى ان يخرج زيد اى قرب خروج
زيد وعسى على هذا الاستعمال تامة وقد يحذف ان من خبر عسى
تشبيها له بكاد نحو قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب والقسم الثاني وهو ماوضع لقرب
الحصول تقول كاد زيد يجئ وقد يدخل ان فى خبر كاد تشبيها له
بعسى نحو قد كاد من طول البلى ان يمضى اى ينمحي واذا دخل النفى
على كاد فهو كالافعال اى كسائر الافعال فى النفى على الاصح
والجواب عن قوله تعالى فذبحوها وماكادوا يفعلون
انه نفي قرب النفي قبل الفعل ولا يتنافي بين قرب الفعل في زمان
وحصوله فى زمان اخر وعن تخطئة ذى الرمة انه شبهه
وعن تغييره الى لم اجد انه احتياط وقيل يكون نفيه للاثبات

مطلقا اما الماضى وماكادوا يفعلون لان المراد اثبات
الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما المضارع فلتخطئة الشعراء
قول ذو الرمة ولم يكد رسيس الهوى من حيث ميه
يبرح فلو كان نفيه للاثبات لما خطؤا ولتغيير ذي الرمة
بعد التخطئة اذا لم اجد رسيس الهوى فلولا نفي كاد
للاثبات لما غير ولما قبل وقيل يكون فى الماضى للاثبات
اى لاثبات الخبر وفى المستقبل كالافعال اى كسائرها
تمسكا مفعول له لقيل بقوله تعالى دليل على المدعى الاول
فذبحوها وماكادوا يفعلون اذ المراد اثبات الذبح وبقول
ذى الرمة دليل على المدعى الثاني اذا غير الهجر المحبين عن الحب
يحكم طول الهجر ينسى لم يكد رسيس الرس والرسيس اول
الحمى والرسيس الشئ الثابت الهوى الاضافة من باب جرد
قطيفة من حيث ميه يبرح اى بت ولا خبر له يكد البراح منفي
فعلم ان النفي فى المستقبل نفي للخبر كسائر الافعال والقسم الثالث
وهو ماوضع لقرب الاخذ فى الخبر جعل وطفق وكرب
واخذ وهي اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال مثل
كاد والجملة معترضة واوشك عطف على اخذ مثل عسى ...... وهي اى اوشك مع
نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد
وكاد اي تارة يستعمل مع ان وتارة بدونها فى الاستعمال
فعلا التعجب وهو كلي وجد فيه جزئيان وهما
ما افعله وافعل به فقط كما ان الشمس كلي وجد منه جزئي

واحد فقط فلو قال فعلا التعجب ما افعله وافعل به لكان
اخص واسلم لان التحديد لانضباط الجزئيات فلما انحصر
في جزئي او جزئين لا يحتاج الى ذلك واعلم ان التعريف مع قصد
المفردين في الحد مشكل الآن يثبت ان اضافة التثنية
كاضافة الجمع في جعل المضاف جنسا لكنهم لم يصرحوا
بذلك على ذلك عند العهد في الجمع ايضا منتف ولا خفاء
هنا في عهدية الفعلين ولا معنى للجنس فيلزم التعريف للمفردين
فيقال انه تعريف لفظي لا لبيان ماهية والمعنى فعلا التعجب
ما وضع اي فعلان وضعا لانشاء التعجب بيان لا يفهم
من الملابسة في اضافة فعلا التعجب فان قلت بمخو
يدخل في الحد نحو قاتله الله من شاعر لانه لانشاء التعجب
وليس بمحض الدعاء قلت التعجب فيه استعمالي لا وضعي
والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شيء وخرج عن حد
نظائره وخفي سببه وتوهم غير الكسائي من الكوفيين
انهما اسمان واستدلوا على ذلك بتصغير ما اميلح والجواب
انه شاذ تنزل منزلة الاسم في جوازه وله صيغتان
ما افعله وافعل به بدل من قوله غير منصرفين ولا تغيران
بمضارع ومجهول وتانيث مثل بدل من قوله غير منصرفين
او آخر بعد خبر او خبر مبتدا محذوف اي نظيرهما مثل
ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب
من شيء الا مما يبنى منه افعل التفضيل من ثلاثي مجرد

قابل

قابل للتفاوت ليس بلون ولا عيب وقصر بناؤهما على ما يبنى
منه افعل التفضيل ولا عكس حيث يقول انا اضرب منك
ولا يبنيان الا من الثلاثي للسماع وقل ما اشهره وما اشتغله
كما في التفضيل وشذ نحو ما اعطاه وجوزه سيبويه
قياسا فيكون المذكور في المتن قول غير سيبويه ويتوصل في
في الممتنع اي في الذي امتنع بناؤه مما ليس بثلاثي مجرد من غير
الالوان والعيوب بل رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد
مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد به
اي باستخراجه لبناؤه من فعل لا يمتنع بناؤه منه وايقاع
الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي
التعجب لانها بعد انتقالها الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران
كما لا تتغير الامثال بتقدم المفعول به والمجرور ولا تاخير
الفعل عنهما فلا يقال ما زيدا احسن وتاخيره وهذا متروك
لان تقدم شيء يستلزم تاخر غيره لا محالة وينفصل احدهما
عن الآخر بالقصد دون التحقق فكانه اعتبر القصد او ذكره
تاكيدا كما في قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
ولا فصل بين الفعل ومعموله وبين ما والفعل وجاء الفصل
بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه خلافا
لابن كيسان وشذ الفصل باضحى وامسى نحو ما اضحى ابردها
والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية وهو
مقصور على السماع واجاز ابو عثمان المازني

الفصل بالظرف المتعلق بصيغة التعجب حيث يتسع في الظرف
ما لا يتسع في غيره نحو ما يوم الجمعة لحسن زيدا ولحسن
اليوم بزيد وما احسن بالرجل ان يقصد بخلاف نحو لقيته
فما احسن امس زيدا فانه لا يجوز واجاز ابن كيسان
الفصل باعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا يكلف زيدا
وما مبتداء اى لفظ مبتداء وتكون تامة بمعنى شيء نكرة
عند سيبويه والاخفش على احد قوليه من باب شر اهر
ذا ناب بمعنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء اعرفه جعل زيدا
حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب والمجيء عنه المعنى الاول
بدليل جواز ما اقدر الله وما ارحمه مع تنزهه عن الجعل
والتصيير وقوله عند سيبويه خبر مبتداء محذوف اى ذلك
عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام او ما مبتداء مع النكارة
عند سيبويه وقال الفراء انها استفهامية مرفوعة المحل
على الابتداء وهو قوي قل فيه جهات الضعف وما قيل
انه يلزم منه من انشاء الى انشاء لم يثبت ففيه
نظر لان الاستفهام اريد منه الامر في فهل انتم تشكرون
وفهل انتم منتهون والعرض في الا تنزل والتمني نحو الماء
فاشربه الى غير ذلك من النظائر والصور وله غير نظير
وما بعدها اى وما بعدها الخبر اى خبر ما موصولة
اى كلمة ما موصولة وما بعدها صلتها عند الاخفش
والخبر اى خبر ما الموصولة الواقعة مبتداء محذوف والمعنى

الذي جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب
حذف الخبر من غير سد شيء مسده وبه في افعل به فاعل
عند سيبويه وافعل امر بمعنى الماضي والهمزة
للصيرورة كالبن واثمر والباء زائدة في الفاعل كما في
كفى بالله وفيه نظر اما اولا فلان الامر بمعنى الماضي غير
معهود في كلامهم واما ثانيا فلان الفاعل في صيغة
الغائب لا يكون الا مظهرا او مضمرا مستترا واما ثالثا فلان
زيادة الباء على الشذوذ فلا ضمير في افعل لكون به فاعله
والفاعل واحد ليس الا مفعول خبر بعد عند الاخفش والباء
في به للتعدية اى اجعل اللازم متعديا والمعنى صيره ذا حسن
اي صفه بالحسن او زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كاخرج كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
ففيه اى في احسن ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا
اجعله حسنا بمعنى صفه به **افعال المدح والذم** ما وضع
اى افعال وضعت وذكر وضع باعتبار لفظ ما لانشاء مدح
او ذم احتراز عن نحو مدحت وامدح وذممت واذم نحو ذلك
مما وضع للاخبار بالمدح او بالذم فاذا قلت نعم الرجل زيد
فقد مدحته وانشات مدحه بالله نعم الرجل وفيه ان نحو كرم
زيد وشرف بكر كذلك وفيه انه لازم لذلك غير موضوع
بخلاف نعم الرجل زيد حيث وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق
بين كم رجل لقيتهم وكثير من الرجال لقيتهم ما عرف فهذا

دقيق فمنها اى من افعال المدح والذم نعم وبئس اصلهما
فعل بكسر العين وجاز فيه اتباع الفاء للعين واسكان فى
الوجهين ففيها اربعة نَعِم وهو الاصل ونِعِم بالاتباع
ونَعْم باسكان العين ونِعْم باسكان بعد الاتباع وهذه الوجوه
مطردة فى كل فعِل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهِد وكذا فى كل
اسم على فعِل ثانيه حرف حلق كفخِذ وشرطهما اى شرط
نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنى وهى
لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده
ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وليست
اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على ولا للاشارة الى
ما فى الذهن من الماهية كما قال المص لامتناع حمل زيد
عليه فى صورتين اللهم الا ان يغتفر الحمل على التجوز والمبالغة
كما فى نحو انت الرجل كل الرجل وزيد كل الرجل وزيد كل جنس
الرجال او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب الفرس ولو بواسطة
نحو نعم غلام صاحب الفرس بشر او بواسطتي نحو غلام اخى
صاحب الفرس بكر وان شئت فرد او مضمرا مميزا مفسرا معين
بنكرة منصوبة على التمييز نحو نعم رجلا خالد او بما مثل
فنعما هى اى نعم شيئا هى ولا حاجة الى قوله فى التحقيق لانها ايضا
بمعنى نكرة موصوفة لان المعنى فى فنعما هى الا انه ابرز نظرا
الى الصورة وواقع بعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو
اى المخصوص مبتداء ما قبله خبره الجملة صفة مبتداء

او خبر

او خبر مبتداء عطف على قوله مبتداء محذوف فى مثل نعم الرجل زيد
اى نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستانفة وقيل
لا يجوز فيه الوجه لجواز دخول نواسخ المبتداء عليه وحكى
الاندلسى ذلك عن سيبويه ايضا وشرطه اى المخصوص مطابقة
الفاعل لاتحادهما فيما صدقا عليه وتركيبه بئس مثل القوم
الذين كذبوا وشبهه جواب سوال حيث وقع المخصوص جمعا
مع افراد الفاعل متاول بتقدير الذى او بجعل الذين صفة
للقوم وحذف المخصوص اى مثل القوم المكذبين مثلهم
وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالقرينة مثل نعم
العبد اى ايوب لاتدى فى قصته ونعم الماهدون اى نحن
وساء مثل بئس فى افادة الذم ومنها حبذا وفاعله اى فاعل
هذا الفعل ذا ولا يتغير عن حاله فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
لجريانه مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد ذا المخصوص
واعرابه اى المخصوص بعد حبذا كاعراب مخصوص نعم
فى الوجهين وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان
وقيل ذا زائدة والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اى مخصوص حبذا وبعده تمييز نحو حبذا رجلا زيد لا حبذا زيد
رجلا ولم يجز فى نعم تاخير التمييز عن المخصوص وانما جاز
ترك التمييز هنا دون نعم لفضل الظاهر على المضمر ولعدم لبس
المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف نعم وبئس او حال

كائن على وفق مخصوصه اى موافقة المخصوص فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأ لكونه عبارة لاتحادهما صدقا عليه نحو
حبذا رجلا محمد وحبذ محمد رسولا صلى الله تعالى عليه وسلم
وانما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلا يتوهم
عوده الي غير المخصوص من الفاعل وغيره ولما فرغ من الاسم
والفعل شرع فى الحرف الحرف اى كلمة دلت على معنى
حاصل فى غيره اوباعتبار غيره فكلمة فى بمعنى الباء او على حقيقتها
كاللام فانه يدل على التعريف الذي هو حاصل فى الاسم ومدلوله
دلالة تضمن فان التعريف مضمون للاسم بالوضع وكنعم وبلي
فانهما يدلان على معنى وهو مدلول لغيرهما بالمطابقة
وكلم فانه على النفي الذي حاصل فى الفعل ومدلول له تضمن
وقيل انه علامة لم يتحقق معنى فى غيره ولا معنى له فى نفسه
ومن ثمه احتاج فى جزئيته اى فى كونه جزءا من الكلام وان لم
يصح ان يكون ركنا له الى اسم اوفعل حروف الجر قدمها
لكثرتها ولكثرة دورها وانما يسمى حروف الجر لانها تجر معاني
الافعال اوتجر الاسماء ما وضع لافضاء الفعل كمررت بزيد
او معناه كانا مار بزيد وزيد فى الدار او على السطح الي ما يليه
يتعلق بالافضاء وضمير فاعله يرجع الي ما الثانية وضمير مفعوله
الي ما الاول او على العكس وهي اى حروف الجر من والي وحتى
وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وباؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا

قدم

قدم من لانها للابتداء فهى بالابتداء احرى واعقبها
بالى للطبان لكونها للانتهاء واعقبها بحتى للتناسب
لكونها للانتهاء ايضا واعقب الثلثة بفي لمناسبتها اياها
لتعلق الابتداء والانتها بالمكان الذي هو احد قسمي الظرف
واعقبها بالباء لمجيئها بمعناها فى نحو اطلبوا العلم
واعقبها باللام لمناسبتها اياها فى لزوم الحرفية والكسر وكونها
على حرف واحد واعقب ما سبق مما هو نص فى الحرفية بما وقع
الاختلاف فى كونها اسما وحرفا وهو رب واعقبها بذكر
واوها لكونها فرعا لها واعقبها بذكر واو القسم لمناسبتها
فى كونها واوا وفرعا واعقبها بالتاء لكونه فرع الواو واعقبها بذكر
ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف وقدم عن لكونه بالحرف
انسب منه بالاسم لعدم وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة
احرف بخلاف علي ثم قدم على على الكاف وان كان اقرب
بالحروف لوضعها على حرف واحد لقلة مداخلها حيث
لا يدخل المضمر وقدمها على مذ ومنذ لكونهما اقل منها
مدخلا حيث يدخل ظروفا الزمانية خاصة ثم اعقبها
بما فيه جهة الفعلية وقدم منه ما كان جهة الفعل
فيه اضعف وهو حاشا على ما فيه جهة الفعلية اقوى
وهو خلا وعدا فاعرف فمن للابتداء اى لابتداء الغاية اى المغيا المكان
نحو من البصرة والتبيين وعلامته ان يصح حمله على ما يبينه
نحو عشرة من الدراهم ومن خواصه ان يكون عاملا محذوفا

وجوباً كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الكائن
منه والتبعيض نحو اخذت من المال وزائدة في غير الموجب
نحو ما جاءني من رجل خلافاً للكوفيين والاخفش فانهم
جوزوا زيادتها في الموجب في اسم الجنس ايضاً وتركيب قد كان
من مطر شبهه جواب سؤال متأول بقد كان بعض مطر او شيء
من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية نحو اتموا الصيام
الى الليل وبمعنى مع قليلاً نحو ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم
وحتى كذلك اي مثل الى في كونها للانتهاء وجاء بمعنى مع مجيئاً
او زماناً كثيراً نحو اكلت السمكة حتى رأسها اي مع رأسها
ويختص بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه وحتاك استغناءً
عنها بالى والاصوب التمسك بالاستعمال خلافاً للمبرد
فانه اجاز دخولها على المضمر ايضاً كالى وفي للظرفية لكون
ما بعدها ظرفاً وبمعنى على عطف على قوله للظرفية زماناً قليلاً
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء
للالصاق نحو مررت بزيد وبه داء وللاستعانة نحو كتبت بالعلم
والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر والمقابلة نحو
اخذته بدرهم والتعدية نحو اخذ به والظرفية نحو
اطلبوا العلم ولو بالصين وزائدة اي في خبر المبتدأ في الاستفهام
اي في وقت الاستفهام بهل لا في مطلق الاستفهام يقال هل زيد
بقائم ولا يقال ازيد بقائم والنفي بليس او بما المشبهة وقيل
بلا التبرئة ايضاً وفي اطلاق الاستفهام والنفي نظر ولعله

أراد

اراد الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم
المشهور قياساً اي زيادة قياسية او زيادة قياس او زيادة
بلا لبس القياس وفي غيره اي في غير المذكور سماعاً اي زيادة
سماعية او زيادة سماع مثل بحسبك درهم وبحسبك
زيد فدرهم خبر بحسبك وزيد مبتدأ وبحسبك خبره
على عكس المثال والتي بيده اي التي بده اي نفسه واللام للاختصاص
نحو المال لزيد والجل للفرس والتعليل نحو ضربته للتأديب
وخرجت لمخافتك وزائدة عطف على قوله للاختصاص قال الله
سبحانه وتعالى ردف لكم اي ردفكم لان ردف متعد
بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قلت له انه لم يفعل الشر
قال الله سبحانه وتعالى قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان
خيراً ما سبقونا اليه وبمعنى الواو الكائن في القسم للتعجب
نحو لله لا يؤخر الاجل وهذا اذا كان الجواب امراً عظيماً فلا يقال
لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لتقليل ما دخلت عليه
وقيل هو اسم ككم الخبرية ويشكل حرفيتها بنحو رب رجل كريم
اكرمت لتعديته اكرمت بنفسه وفيه ان الحرف لضعف العامل
بالتأخير وفيه ان التقوية انما جاءت باللام فقط ويشكل
ايضاً بنحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول
بحرف الجر والى ضميره معاً الا يقال لزيد ضربته وفيه ايضاً يشكل
بنحو رب رجل كريم جاء في جواب من قال ما جاءك رجل وقد صرح
المص بظهور الفعل في نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق به

مجرور رب على وجه القيام لا على وجه الوقوع فكان ذلك دليلا
على الاسمية لها صدر الكلام مختصة بنكرة لان التقليل انما
يلحق النكرة واما المعرفة فهي يتعين قلتها كالمفرد والمثنى او كثرتها كالجمع
موصوفة على مذهب ابي علي وابن سراج ومن تبعهما لان الوصف
يلائم التقليل وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لورود الاستعمال
على ذلك ولذا قال على الاصح وفعلها اى فعل رب ماض لكونها
للتقليل المحقق الواقع وذا لا يتصور الا في الماضي محذوف لحصول
العلم به حذفا او زمانا غالبا نحو رب رجل لقيته فلقيته
صفة رجل والفعل الذي تعلق به رب محذوف وقد جاء رب
رجل كريم حصل وقد يدخل رب على مضمر وهذا المضمر نكرة مبهم
مميز بنكرة لابهامه منصوبة على انها تمييز نحو ربه رجلا
ليس له معاد معين والضمير مفرد مذكر نحو ربه رجلا
وربه امراة وربه رجلين وربه رجالا خلافا للكوفيين
في مطابقة التمييز فيقولون ربه رجلا وربهما رجلين
وربهم رجال وربها امراة وربهما امرأتين وربهن نسوة
ويلحقها ما الكافة اي المانعة عن العمل فيدخل رب بعد
دخول ما على الجملة وقد يكون ما زائدة فيدخل الاسم
والجر نحو ربما ضربة بسيف وواوها اي واو يقدر بعدها
رب وفي عدها من حروف الجر تسامح ويدخل على نكرة موصوفة
مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وواو القسم
انما استعيرت الواو للقسم بمعنى الباء توسعة لصلات القسم

فلو

فلو اظهر الفعل لم يبق استعارة عادة او يكون القسمين
لو ابقى القسم انما يكون اى لا يكون الا عند حذف الفعل
لغير السؤال فلا يقال والله اجلس مختصة خبر ثالث ليكون
بالظاهر لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء لتخصيصه
باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته فلا يقال وك لافعلن
كذا والباء دخلت في المختص به دون المختص والتاء مثلها
اى مثل الواو في الاختصاص بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة حال او خبر آخر باسم الله تعالى تقليلا لانحطاطها
عن حال اصلها وهو الواو بالتخصيص ببعض المظهرات
وخص منها ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى
نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يقال بالرحمن وتالرحيم
قوله تعالى جملة معترضة والباء اعم منهما اي
من الواو والتاء في الجميع اي في حذف الفعل وكونها لغير
السؤال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله تعالى
حيث ما يجوز فيه اظهار الفعل نحو اقسمت بالله و
واستعمالها في قسم السؤال بالله لا اجلس واستعمالها
في مقسم به ظاهر او مضمر نحو بالله وبالرحمن وبك
لافعلن كذا ومعنى كونها اعم في هذه الامور انها
لا يختص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان يكون
في هذه الامور او خلافها فان قيل الجميع يتناول الاختصاص
المذكور ايضا ولا معنى لاعمية الباء حيث لا يصح ان يقال

الباء يوجد في الاختصاص بالظاهر بدونه لمكان التنافي
قيل ويتلقى اي يجاب القسم باللام اي مع اللام نحو بالله
لاكيدن اصنامكم وان كلاهما في الاثبات نحو ان سعيكم
لشتى في جواب والليل اذا يغشى وحروف النداء في النفي
نحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى ويحذف
جوابه اي القسم اذا اعترض اي وقت اعتراض القسم
بين جزئ القضية او تقدم اي القسم ما يدل عليه اي
على الجواب نحو الهلال والله كانك قيل والله لهذا الهلال
وعن للمجاوزة والبعد عن الشيء وذلك اما بزوال وصول
الي الثاني نحو رميت السهم عن القوس او بالوصول وحده
نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اذنبت عنه الدين
كذا قيل وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على الشيء وعليه دين
وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بدخول اي عند دخول
من نحو من عن يميني اي جانب يميني والكاف للتشبيه نحو
الذي عندي كزيد والكاف في قولهم خلق الاشياء كما شاء
وحمدته كما يجب كاف التشبيه ولم يرد به معنى
آخر وقوله كما يكون تعلى عنكم تشبيه التولية بالكون
في الملابسة بخير او شر وقد يكون الكاف للقران في الوقوع
نحو آتيك كما طلع وزائدة اي ليس كمثله شيء
وهو السميع البصير اي ليس مثله شيء ويمكن ان لا يكون
الكاف زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية

و

وقد يكون الكاف اسما نحو يضحكن عن كالبرد المنهم
ويختص بالظاهر فلا يقال كه وينتقض بنحوه ما انا كانت
ومذ تدم لخفتها ومنذ للزمان للابتداء بدل الاشتمال
من قوله للزمان اي مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي انتفى رؤيتي اياه من يوم
الجمعة وهما في الزمان الماضي كمن في المكان والظرفية
اي بمعنى في في الحاضر مثل ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا
اي انتفى رؤيتي في شهرنا وفي يومنا ولا يدخلان على المستقبل
لوضعها للماضي والحال وحاشا وعدا وخلا نحو ما جاء في حاشا
زيد وعدا زيد وخلا زيد واللام في حاشا لله زائدة ٣
ومتعلق حاشا في حاشا لله ما علمنا محذوف اي انصف
كل موجود بالسوء وحاشا لله فلا يتنزه يوسف عن كل سوء لكنا
ما علمنا عليه من سوء فاعرف فانه من مكان الاشكال
للاستثناء لكن حاشا يستعمل في الاستثناء عن سوء للتنزيه
نحو ساء القوم حاشا زيد الحروف المشبهة بالفعل
في انقسامها الي ثلاثيه ورباعيه والبناء على الفتح كالماضي
واقتضائها الاسماء ان وان وكان ولكن وليت ولعل
اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة
لها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فهي الفاء للتفسير
بعكسها اي بعكس ما سواها اي يلزم فيها عدم الصدر
والتعلق بغيرها ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى .

هذه الحروف بعد لحوق ما لانّ الكافّة تكفّها عن العمل على
الافصح وقد يعمل تدخل هذه الحروف اى حين اذا يلحقها
على الافعال لانّ الكافّة اُخرجتها عن العمل وعن لزوم
دخولها على الاسم نحو انّما حرّم عليكم فان لا تغيّر معنى الجملة
بل تقرّره وانّ مع جملتها الاضافة بادني ملابسه اي
جملة واقعة بعدها فى حكم المفرد ويأوّل بجعل مصدر
الخبر مضافا نحو بلغني انّ زيدا ان تعطه يشكرك اى بلغني
شكر زيد عند اعطائك اياه او مضافا الى ما يضاف اليه اذا كان
سببا نحو بلغني انّ زيدا ابوه قايم اي بلغني قيام اب زيد وان
لم يكن في الخبر والجزاء كذلك اى لم يكن فى الخبر والجزاء مصدر
يقدّر فعل عام ويضاف كذلك ومن ثمّه اى لاجل ان ان تغيّر
معنى الجملة وان يجعلها فى حكم المفرد وجب الكسر اى اتيان
انّ المكسورة فى موضع الجمل والفتح اى اتيان المفتوحة
فى موضع المفرد فكسرت الفاء للتفسير ابتداء اى كسرت همزة
مادة انّ فى ابتداء الكلام وبعد القول نحو قلت ان زيدا قائم
والموصول نحو الذي انك ضربته فى الدار وفتحت همزة
مادة ان فاعلة نحو بلغني انك قايم ومفعولة نحو عرفت
انك قايم وتسميتها بهذه المذكورات مجاز لان الفاعل مع
انّ مع ما بعدها لا انّ وحدها وكذا البواقي وقالوا لولا انك
لانّه اى ما بعد لولا مبتداء عند البصريين والمبتداء انما يكون
مفردا وقالوا لو انك لانّه اى ما بعد لو لا فاعل لفعل محذوف

بعد بدلاً

بعد بدلالة ان والفاعل انما يكون مفردا قال الله تعالى
ولو انهم صبروا اى لو ثبت صبرهم فان جاز التقديران
اي تقدير المفرد والجملة جاز الامران اي فتح ان وكسرها مثل من
يكرمني فاني اكرمه فهو على تقدير كسر انّ جملة اسمية جزائية
وعلى تقدير فتحها بتأويل المفرد مبتداء محذوف الخبر اى فثابت
اني اكرمه والجملة جزائية واذا انّه عبد القفا واللهازم
اى سيم يخدم قفاه اي همته اي يكتسب ليأكل ولعظم قفاه ولهازمه
قال بعض الحكماء من كان همته ما يدخل فى جوفه فقيمته ما يخرج
من جوفه واللهزمتان عظمان فى اللحيين تحت الاذنين جمعها
الشاعر بارادة ما فوق الواحد وبارادتهما مع حواليها تغليبا
واوّله وكنت ارى زيدا كما قيل سيّدا اي بمعنى اظن وزيدا
مفعول ثان له وسيدا ثالث وكما قيل معترضة فيجوز في انّه
الكسر على انّه جملة واقعة بعد اذا الفجائية والفتح على انه
مفرد واقع مبتداء محذوف الخبر اى اذا ثبت انه عبد القفا
واللهازم ولذلك اي ولاجل انّ المكسورة لا تغيّر معنى الجملة
كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانّها كالعدم لانّ فايدتها
التأكيد وجاز العطف على محل اسم انّ المكسورة لفظا نحو انّ زيدا
قايم وعمرو او حكما وهى التى بعد العلم فانّها وان كانت مفتوحة
فى معنى المفرد فانّها فى حكم المكسورة لسدّها مسدّ الجزئين
حيث قامت مقام مفعولي علمت انّ زيدا قايم وعمرو بالرفع
الباء بمعنى مع او للملابسة اي جاز العطف ملتبسا بالرفع

دون المفتوحة حال اي متجاوزا عن المكسورة اذا لم يبق
مع مفتوحة مع الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم
مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة وقيل
انّ المفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل مثل انّ زيدًا قائم
وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو ويشترط في جواز العطف
على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا كالمثال المذكور او تقديرا
نحو والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اي انا بغاة
وانتم بغاة خلافا للكوفيين فانهم لم يشترطوا معنى الخبر
متمسكين بنحو والّا فاعلموا انا وانتم الخ وسيبويه حمل على تقديم
الخبر ولانّه في الجواز بدون مضي الخبر لكون اي اسم انّ
مبنيا كما في البيت وكقوله تعالى انّ الذين امنوا والذين
هادوا والنّصارى والصابئون بعطف والصّابئون على محل
الذين قبل مضي الخبر عند بناء الاسم وهو الذين خلافا
للمبرد والكسائي لانهما فرقا بين الاسم المعرب والمبني في ذلك
فاجازا في المبني قبل الخبر وشرطا في المعرب مضيّه والاطلاق مذهب
الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو
في مثل انك وزيد ذاهبان يتجوز الحمل على محل اسمها قبل
مضي الخبر لكون الاسم وهو الكاف مبنيا ولكن كذلك اي مثل ان
في جواز الحمل على محل اسمها ولذلك اى ولاجل انّ انّ المكسورة
لا تغير الجملة والمفتوحة بجعلها بمعنى المفرد دخلت
اللام اي لام الابتداء مع المكسورة لانّ اللام انما يدخل

لتاكيد

لتاكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة
بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو انّ زيدا لقايم دونها
اى دون المفتوحة على الخبر يتعلق بدخلت وكان حقها ان
يدخل اول الكلام لكن لما كان معناها هو معنى انّ اعني
التاكيد وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما
فاخروها وصدروا انّ ترجيحا للعامل منهما على ما ليس بعامل
فادخلوها على الخبر المنفصل عنها بالاسم او متعلقه او الاسم
المنفصل بالخبر وذلك عند كونه ظرفا متعديا للاعتبار والاسم
اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اي بين انّ بظرف وهو
خبر متقدم نحو وانّ من شيعته لابراهيم او على ما بينهما
اى بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم عليه نحو انّ زيدا
لطعامك آكل وفي لكن ضعيف اي الحاق لام الابتداء في لكنّ
ضعيف وذهب الكوفيون الي دخولها مع لكنّ ايضا كانهم
متمسكون بقوله ولكنني من حبها لعميد وبانها لا تغير معنى
الجملة كانّ فيلحق بها والبصريون مستضعفون وقالوا
ينبغي امتناعها في انّ ايضا لبطلان صدارة اللام بالتوسط
اغتفر فيها لقوة مناسبتها لها لاتحاد معناهما بقي في غيرها على
الامتناع وحملوا البيت على الشذوذ كقوله انّ ام الحليس
لعجوز شهربة او على الاصل لكن انّي فنقص كما يقال علماء
في على الماء وايش في اي شيء وتخفف المكسورة الهمزة لثقل
التشديد وكثرة الاستعمال اي المكسورة بعد التخفيف فيلزمها اللام

لجبر النقصان اعملت او اهملت اما في الاهمال فللفرق بين المخففة
والنافية واما في الاعمال فللطرد والجمهور على عدم لزوم اللام
في الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك يلزم اللام
مع الاعمال حذف اللبس وذلك في المثنى والمقصور واللام لام
الابتداء وعند ابي علي واتباعه ليست هذه لام الابتداء والا
لوجب التعليق في ان علمتم زيدا القائما ولما دخلت فيما لا يدخله
لام الابتداء نحو ان قتلت لمسلما والجواب ان التعليق انما يجب
لو دخلت على المفعول الاول وههنا ليس كذلك ونحو ان قتلت
لمسلما شاذ ويجوز الغاؤها عن العمل غالبا نحو وان كل لما جميع
لدينا محضرون ويجوز اعمالها وان كلا لما ليوفينهم ربك
اعمالهم تخفيف ان وعند الكوفيين يجب الغاؤها والا يدعليهم
ويجوز دخولها اي ان بعد التخفيف على فعل من افعال المبتداء
كان وعلمت واخواتهما لئلا تخرج بالكلية عن اصلها وح
يلزم اللام ان كان ذلك الفعل دعاء لان الدعاء لا يدخل ان
النافية فلا لبس خلافا اي يخالف هذا القول خلافا للكوفيين
في التعميم اي تعميم دخولها على كل فعل او في الدخول على كل
فعل وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وبقوله ان تزينك لنفسك وان تشينك
لهيه وذلك عند البصريين شاذ وتخفف المفتوحة فيعمل
ان المفتوحة بعد التخفيف ابقاء لعملها لقوة شبهها بالافعال
في ضمير شان مقدر فيدخل ان المفتوحة بعد التخفيف على

الجمل

الجمل مطلقا سواء كان اسمية او فعلية وشذ اعمالها في غير
اي غير ضمير الشان نحو فلو انك في يوم الرخاء التي فراقك لم ابخل
وانت صديق ويلزمها اي ان المفتوحة المخففة حال كونه مقرونا
مع الفعل اي مع ظرف اي عند دخولها على الفعل المتصرف بخلاف
ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين
نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو واعلم فعلم المرء
ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا
رسالات ربهم او حرف النفي افلا يرون الا يرجع اليهم
ومع الاسمية يجوز التصدير بلا نحو اشهد ان لا اله الا الله
وباداة الشرط نحو وعلمت من ان ضربك اضربه او بكم نحو
علمت ان كم غلام لي ويجوز التجرد عن ذلك نحو قوله في فتية
كسيوف الهندي قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكان للتشبيه
نحو كان زيدا الاسد وقد يكون للتشكيك نحو كانك تمشي ويخفف
كان فيلغي عن العمل نحو صدر مشرق اللون كان ثدياه حقان على
على الافصح ولكن للاستدراك اي لطلب ادراك السامع بدفع
ما عسى ان يتوهم وهي مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان
المكسورة المقدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة
الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة تتوسط خبر مبتداء محذوف
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى سواء كان النفي لفظا نحو
جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ او لا نحو زيد حاضر لكن عمرو مسافر
ويخفف لكن فيلغى عن العمل والاخفش ويونس اجاز اعمالها

مخففة ولا اعرف له شاهدا كذا في الشرح ويجوز معها
اي مع لكن مشددة او مخففة الواو وهي عاطفة للجملة
علي الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعني وليت
للتمني نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفرّاء ليت زيدا قائما
بنصب الجزئين ولعل للترجي نحو لعل زيدا عالم والفرق بين التمني
والترجي ومستحيل ومستبعد جدا والمرجو ممكن جدا وشذ الجر بها
اي للعل نحو لعل ابي المغوار قريب وفي بيان المصطلح اشكال

الحروف العاطفة

الواو والفاء وثم وحتي واو واما وام ولا وبل ولكن قدم الواو
ولكونها اصلا في باب العطف ولكونها لمطلق الجمع واعقبها بذكر
ما يشاركها في الجمع ثم قدم منها الفاء علي ما للتراخي والتدرج
واخر حتي لانها للتدرج فحقها التاخير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهي او
واما وام ثم عقب ما للنفي والاضراب والاستدراك فاعرف فالاربعة
الاولي للجمع بين المفردين في كونهما مسندين او مسندا اليهما
او مفعولين او حالين ونحو ذلك وبين الجملتين في حصول
مضمونهما فان قلت يعلم حصول مضمونهما بلا عطف ايضا فما
فائدة العطف قيل الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا او كون
الاولي غير مقصودة او غلطا فالواو يفيد النص علي كونهما مقصودين
وعدم كون الاولي غلطا فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيه والفاء
للترتيب مع الوصل وثم مثلها اي مثل الفاء للترتيب بمهلة اي مع
مهلة ومنها يفهم الوصل الذي في الفاء وحتي مثلها في الترتيب
لكن الترتيب فيها معتبر بحسب الذهن لا الخارج بان يكون تعلق

ما تعلق به حتي بما قبلها اقرب واولي عند الذهن من تعلقه بما بعدها
وان كان في الخارج متاخرا نحو مات كل اب لي حتي آدم معطوفها
جزء من متبوعه حقيقة نحو اكلت السمكة حتي رأسها او حكما نحو نمت
البارحة حتي الصباح فانه قدر من متبوعه ليفيد هذا العطف
قوة في المعطوف نحو قدم الجيش حتي الامير او ضعفا نحو قدم
الحاج حتي المشاة والظرف يتعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف
بها جزء المتبوع ليفيد قوة او ضعفا لان عطف الجزء علي ما يتعلق
بالنسبة جملة تكون من حيث المعني تاكيدا وتخصيص بعض الاجزاء
بالتاكيد دون بعض لا تكون الا بتحقيق مميز له عن غيره من الاجزاء
يوجب احتمالا في ثبوت الحكم فيه او ضعف من قوة او ضعف
ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار يفعل ذلك
ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف في تحمل
تلك النسبة وهذا انما هو ملحوظ في وضعه اذ حتي وضعت
للتدرج اي ليعطف بها جزء من المتبوع لافادة هذا الغرض وهذا
وان كان يتأتي من الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد واذا افاد
هذا المعني ما هو جزء حقيقة افادها ما هو في حكم الجزء حكما
واو واما وام لاحد الشيئين او الاشياء مبهما غير معين والفرق
بين او واما انك في اما تبني اول كلامك علي الشك وفي او
تبتدئ علي القطع ثم تظهر الشك وفرق آخر وهو ان يجيء
او بمعني الي والا وتجيء ايضا للاضراب نحو قوله تعالى مائة الف او يزيدون
ومعني الاضراب في كلام الله تعالى ان الاول كان اخبارا علي ما عند الناس

فاضرب عمّا يغلط عند النّاس من عدد هم وقال او يزيدون
اي ارسلنا الي جماعة وعدد هم عند النّاس مائة الف
وليس كذلك بل يزيدون واو في غير الموجب نحو لا تطع منهم
آثما او كفورا على اصلها والعموم مستفاد من وقوع الاستفهام
في سياق النّفي وام المتّصل احتراز عن المنقطعة لازمة لهمزة
الاستفهام ولو تقديرا نحو لعمري ما ادري وان كنت داريا بسبع
رمين الجمر ام بثمان يليها اى يقرب ام المتّصلة ويتّصل بها دون
الهمزة لانّ الهمزة عريقة في الاستفهام احد المستويين والامر
الاخر يليها اى همزة الاستفهام نحو رجل في الدّار ام امرأة
واضرب زيدا ام اكرم بعد ثبوت احدهما اي الامرين عند المتكلّم
لطلب متعلّق يليها التّعيين ومن ثمّة اى ولاجل انّ ام المتّصلة
يليها احد المستويين والامر الاخر الهمزة لم يجز تركيب ارايت زيدا
ام عمرا حيث لم يل احد المستويين لانّ المستويين زيد وعمرو
ولم يليها احدهما بل ولي رايت وهو ليس احد المستويين
وقال سيبويه وهو جائز حسن وازيدا رايت ام عمرا احسن
ولعلّه اعتبر المعنى اذ المعنى ارايت زيدا ام ارايت عمرا
ومن ثمّة اى ولاجل انّها لطلب التّعيين كان جوابها اى ام المتّصلة
بالتّعيين فيقال في جواب ارجل في الدّار ام امراة رجل او يقال امرأة
بتعيين احد الجنسين او بنفي كليهما لاحتمال الغلط في اعتقاد
المتكلّم بتحقق احدهما دون نعم او لا وام المنقطعة كبل
والهمزة اى للاضراب عن الاوّل مع الشّكّ في الثّاني

مثل

مثل تركيب انّها اى هذا المقطع لابل ام شاة اى بل اهي شاء وهي
الاستفهام المستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار
او العطف بالتّابع وبل انّه لما اضرب عن الاوّل وشكّ في الثّاني
كانّه قال بعد قوله انّها لابل ليست كذلك وشكّ فيها فقال
ام شاء اهي غير شاء ام شاء فيأوّل على الوجه الي المتّصلة
من حيث المعنى وكلمة امّا قبل ظرف لازمة المعطوف عليه بها
لازمة استعمالا مع امّا نحو جاءني امّا زيد وامّا عمرو ولوضعها
لبناء اوّل الكلام على الشّكّ وقد يقدّر نحو تلمّ بدار قد تقادم
عهدها وامّا باموات الم خيالها اي امّا بدار وامّا باموات
جائزة مع او اى امّا مع او فيجوز ان تحمل كذلك بتقدير امّا قبل
المعطوف عليه وبهذا يجعل دالة على عروض الشّكّ وذهب
ابو عليّ الى انّ امّا ليست بعاطفة لتقدّم الواو عليها وتقدمها
على المعطوف عليه واجب بان امّا المتقدمة ليست بعاطفة
والواو زائدة لتأكيد العطف لمجيئها غير عاطفة اوجيت لمقارنتها
غير العاطفة في التّركيب بخلاف لكن ولا لنفي الحكم عن مفرد بعد
ايجابه للمتبوع فلا تجيء الّا بعد الايجاب ولا يعطف بها الّا
الاسم وعطف المضارع بها نادر قليل اذ هو موضوع لعطف
المفردات وبل للاضراب وهو جعل الاوّل وجبا او غير موجب
كالمسكوت عنه يحتمل ان يكون صحيحا كانّه غير مذكور اصلا
وما بعدها في الموجب موجب بالاتّفاق وفي غير الموجب
اختلاف فما جاء زيد بل عمرو ومعناه بل جاء عمرو وقيل بل ما جاء

ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا
واثباتا من حيث المعنى كما مرّ في لكنّ المشدّدة لاحدهما
اي احد الامرين معينا ولكن لازمة للنفي وهي نقيضة لا حيث
لازمة سبق الايجاب نحو جاءني زيد لا عمرو واستعمالا
مثاله ماجاءني زيد لكن عمرو فنفي مجئ زيد باق بحاله لم يكن
الحكم به غلطا منك وانّما جئت بلكنّ دفعا لتوهّم المخاطب
بان عمرو لم يجئ ايضا حروف التنبيه الا واما وها فالا واما لتأكيد
مضمون الجملة يبتداء بهما الكلام لايقاظ السامع ليتمكّن
الجملة في ذهنه ويدخلان على الجملة خبرية وطلبية
امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك دون المفرد بخلاف ها
فانها تدخل في المفردات ويكثر في اسماء الاشارة ويفصل
بينها وبين اسم الاشارة امّا بالقسم نحو ها لله ذا وها
لعمري ذا واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم هؤلاء
واما بغيرهما فقليل نحو فقلت لهم هذا لهما ها
وذا ليا حروف النداء يا اعمّها اي هي اعمها والجملة
معترضة وقال الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المصنّف اولى
لاستعمالها في القريب والبعيد على السّواء وايا وهيا للبعيد
اي هما للبعيد والجملة معترضة واي والهمزة
هما للقريب ووا للندبة وقد يستعمل للنداء حروف الايجاب
حروف الايجاب لو اريد بالايجاب ايجاب النفي السابق
لم يتناول نعم ونحوها ولو اريد اثبات ما قبلها اي تقريره

وتحقيقه

وتحقيقه كما هو نفيا او ايجابا لم يتناول بلى والظاهر
انّه سمّاها ايجابا تغليبا والا فنعم مقرّرة لما سبق ايجابا
او نفيا نعم وبلى واجل واي وجير بالفتح والكسر وان فنعم
وفيها اربع لغات نعم بفتحتين ونعم بكسر العين ونعم بكسرتين
ونحم بفتح النّون وقلب العين حاء مقرّرة اي محقّقة لما سبقها
اثباتا ونفيا ولم يقل لتصديق ما سبقها لانّ التّصديق انّما
يكون للخبر ونعم يعم القسمين الخبر والاستفهام فهما
في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى
لم يقم زيد وبلى في جوابه بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب
الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى هنا نعم
لكان كفرا وهذا قول ابن عباس وقيل يجوز استعمال نعم ايضا
لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي ويؤيد
هذا القول ما ورد في حديث الخثعميّة من قولها نعم بعد قوله
عليه الصلوة والسلام لو كان ابيك على دين فقضيته ماكان
تقبل منك منه فانّه ايجاب للقبول لا تصديق للنفي وقد اشتهر هذا
في العرب كذا في الشرح وبلى مختصة بايجاب النّفي اي نقيض النّفي السابق
وجعله ايجابا خبرا او استفهاما فلا يقع بعد الايجاب ولا
بعد النفي لتصديق النّفي بل لجعلها ايجابا وشذّ استعمالها
لتصديق الايجاب نحو قوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها
بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدنّ بالنون الخفيفة واي
اثبات اي حرف مثبت بعد الاستفهام وذكر بعضهم انها يجئ لتصديق

الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره الشيخ
ابن الحاجب رواية ويليهما القسم اى لا يستعمل الا مع القسم
فيقال اى والله واى ربي ولا يصرح فعل القسم بعدها فلا يقال
اى اقسمت بربي وفي اى ها الله ذا اذا تجرد عنها عن هاء التنبيه
وجوه ثلثة حذف الياء للساكنين وتحريكها والجمع بين الساكنين
مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لعون اخرها عن التحريك
والحذف وان كان يلزم اجتماع الساكنين على حده لكونها في الكلمتين
اجراء لهما مجرى كلمة واحده وهذا ايضا من خصايصها لفظ
واجل وجير وان تصديق للمخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا
ولا يقع بعد الاستفهام وساير ما فيها معنى الطلب وقد جاء
ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله
ناقة حملتني اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها
وهذا خلاف ما ذكره المص من كون ان تصديقا للمخبر وقوله
بكر العواذل في الصباح يلمنني والومهنه ويقلن شيب قد
علاك وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون للتصديق
والهاء ها السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة
والهاء ضمير والخبر محذوف اى انه كذلك حروف الزيادة اي التي
من شانها ان تقع زيادة لا انها لا تقع الا زائدة وسميت
حروف الصلة ايضا وفايدتها في الكلام التاكيد وتزيين النظم
وكلاهما وسميت زائدة لكونها زائدة على المعنى ان وان وما
ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية اي زيادة ان ها صلة

مع

مع ما النافية كثير لتاكيد النفي ويجوز نفي ما ولا عند ارادة
اللفظ للحكاية والاعراب وح تضعف بزيادة الف مجعولة
همزة للساكنين وقلت ان اي زيادة يحذف المضاف من الضمير
او الضمير عايد الى زيادتها اذ التقدير قلت زيادة ان حال
كونها مصاحبة مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي
ولما عطف على المصدرية على نحو لما ان قام زيد والكثير بعد لما
زيادة وان مع لما اى ان المفتوحه الزايدة المكانية مع لما نحو
فلما ان جاء البشير وبين لو عطف على لما والقسم نحو والله
ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها او مجي ان الزائدة مع
الكاف كان ظبية وقد يزاد مع حرف الانكار نحو انيه وليست
في قوله تعالى وان عسى ان يكون ولو استقاموا وامت تدان فم
زائدة بل توهم بعضهم بل الاولان مخففتان والثالثة مفسرة
ويزاد ما مع اذا او زيادة ما كاينة مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج
ومتى نحو متيما تذهب اذهب واي نحو ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى واين نحو اينما تجلس اجلس ومع ايان قليل
وان نحو اما انطلقت شرطا اى حال كونها ذات شرط او وقت
افادة الشرط وهو قيد لجميع ما ذكر لانها كلها يستعمل
شرطا او غير شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله
لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وقلت زيادة ما كائنة
مع المضاف نحو لا يسما زيد اي سما زيد ومن غير ما جرم ومثل
ما انكم تنطقون ولا كائنة مع الواو العاطفة بعد النفي

نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ولو معنى نحو غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وكذا النهي نحو لا تضرب
زيدًا ولا عمرًا او بعد عطف على قوله مع الواو ولا على قوله
بعد النفي لفساد المعنى ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت اي قل مجيء لا
الزائدة او زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة
ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على
جلاء القضية بحيث يستغني عن القسم فيبرز ذلك
في صورة نفي القسم وشذت زيادتها او مجيء الزيادة
كائنة مع المضاف نحو قوله في بئر لا حور سري وما شعر
اي في بئر الهلاك وذهب بالليل وما علم ومن والباء واللام
الزائدة تقدم ذكرها اي ذكر زيادتها في باب حروف الجر

حرفا التفسير اي هو تفسير لكل مبهم مفرد كجاء زيد
اي ابو عبد او جملة كقوله وترمينني بالطرف اي انت
مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي وان فان مختصة بما
اي بفعل في معنى القول ظرفية اعتبارية او على القلب ولا يقع
بعد صريح القول ولا بعد ما ليس بمعناه بل ما كان بمعناه
كالامر والنداء والكتابة ونحوها بشرط ان يكون
ما بعدها غير متعلق بما قبلها الخبرية او عمل فقوله تعالى
واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست
فيه مفسرة لكون ما بعدها خبرا لما بعدها او نحو قوله تعالى

ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسير للامر
لا للمفعول والفعل قبل ان اما حذف منه مفعول عام
وهو يفسره او نزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير فمعناه
قوله وناديناه ان يا ابراهيم اي وناديناه شيء او بلفظ
هو قوله يا ابراهيم او يقال معنى ناديناه فعلنا النداء فاحتاج
الى بيان المنادى له ففسره مستأنفا فقال ان يا ابراهيم
وقد يذكر المفعول العام نحو كتبت اليه بشيء ان قم
وامرته بما يفلح به ان امن بالله ونحو قوله تعالى واوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت **حروف المصدر**
اي حروف تجعل الجملة مصدرا فالاضافة بيانية وهي ستة ملا
ما وان وان وقد جاء كي ولو مصدريتين في بعض الا
استعمالات فالاولان اي ما وان للفعلية هذا عند
سيبويه وجوز غيره ما المصدرية الاسمية ايضا كقوله
اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام
المخلس واما ان فمدخولها فعل متصرف لا غير ماضيا
او مضارعا واجاز سيبويه كونه امرا او نهيا وان للاسمية
اي للجملة الاسمية ما صدرها الا اذا خففت او كفت بما
فيجوز فيها الالغاء ويعمل جزئها ويجعلها مصدرا وقد
عرفت كيفية ذلك **حروف التحضيض** اي حروف تدل على التحريض على الفعل
الاتي واذا دخلت على الماضي افادة التقديم والتوبيخ على ما فات
هلا وبلا ولولا ولوما لها صدر الكلام كدلالتها

على انواع الكلام فيصدّر ليدلّ من اوّل الامر على انّ الكلام
من ذلك النّوع ويلزمها الفعل لفظا نحو هلا تضرب
او تقديرا نحو هلّا زيدًا يضربه وقد جاء الاسميّة بعدها
في الضّرورة نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة
اليّ فهلّا نفس ليلى شفيعها **حرف التوقّع قد** اى يكون ما
بعدها متوقّعا كقولك لمن يتوقّع ركوب الامير وينتظره
قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعد قد نحو قوله التّرحل ازف
غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكانّ قد اى كانّ قد زالت
فحذفت الماضي لدلالة الكلام عليه وهو لما تزلّ وهي
في المضارع للتّقليل اى لتقليل الفعل نحو انّ الكذوب قد
يصدق وقد يستعمل للتّكثير في موضع المدح نحو قد يعلم
الله الّذين الخ وقوله وقد انزل القرن مصفرا انامله
حرفا الاستفهام سقطت نون التّثنية بالاضافة والاستفهام
طلب الفهم الهمزة وهل لهما صدر الكلام ولا يتقدّمهما
ما في حيّز هما لانّهما يدلّان على احد انوع الكلام وهو
الاستفهام فيصدّران للدّلالة من اوّل الامر انّ الكلام
من ذلك النّوع ويدخلان على الاسميّة والفعليّة تقول
في الاسميّة ازيد قايم وفي الفعليّة اقام زيد وكذلك هل
نحو هل زيد بقائم وهل قام زيد والهمزة اعمّ تصرّفا من هل
وتصرّفا تميز وانّما كان اعمّ لانّها تدخل الاسم عند وجود
الفعل في الكلام دون هل لكونها في الاصل بمعنى قد المختصّة

بالفعل فاذا وجدت تذكرت العمل السّابق وحنّت اليه
ولم تتسلّ بغيره بخلاف ما اذا لم تجده فانّها تصير وتذهل
عنه ولا يجوز هل زيد يخرج وهل زيد ضربت بخلاف
هل زيد قايم ومن حيث انّها تستعمل في الانكار ايضا وهل
وانّها تستعمل مع ام مطردا وهل لا تستعمل الّا شاذا ومن حيث
انّها تدخل على الحروف العاطفة وتدخلها هي بخلاف هل
وذلك لانّ الهمزة اصل في الاستفهام واخصر من هل وهي
بكثرة الاستعمال اليق تقول جملة مستانفة ازيدا ضربت
ولا تقول هل زيدا ضربت حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل
في التّركيب بخلاف هل زيد قايم وانضرب زيدا والحال انّه
هو اخوك بمعنى انكار ضرب زيد في حال الاخوة ولا تقول
هل تضرب زيدا وهو اخوك لانّ هل لا تستعمل للانكار
وازيد عندك ام عمرو ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو
لانّ ام لا يقابل الّا الهمزة واثمّ اذا ما وقع امنتم به الان
بدخول الهمزة على ثمّ العاطفة ولا تقول هل ثمّ اي اذا كان
وقت العذاب وقع اثمّ اذا ما وقع به وح لا ينفع الايمان
واعلم انّه اذا دخلت الهمزة على العواطف فصاحب الكشّاف
حمل على حذف المعطوف عليه فقدّر في نحو اوكلّما عاهدوا
عهدا نبذه فريق منهم كفروا اوكلّما عاهدوا عهدا الاية
وذكر الشّارح انّها ليست بعاطفة على محذوف والّا جاز
وقوعها في اوّل الكلام قبل تقدّم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ منه

حروف الشرط

الا مبنيا على كلام مقدم فجعل قوله او كلما عاهدوا عطفا
على اتخ لنا وافمن كان على بينة من ربه اى افمن كان على بينه
من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا فهو مبتداء محذوف الخبر
بدلالة ما سبق والجملة معطوفة اي امن كان مؤمنا
كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا
اومن كان ميتا فاحييناه فمن مبتداء خبره قوله كمن مثله
في الظلمات والجملة معطوفة على مقدر اي آمن كان
آمن كمن لم يؤمن ومن كان ميتا فاحييناه كمن مثله في الظلمات
دون هل اي باستعمال الهمزة دون هل ان ولو واما لها
صدر الكلام لانها نوع من انواع الكلام فان للاستقبال وان
دخل في الماضي نحو ان خرجت خرجت ولو عكس اى ولو للمضى
وان دخل في المستقبل نحو ولو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم
ويلزمان اى ان ولو الفعل لفظا نحو ان تكرمني ولو طلعت الشمس
او تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك ولو ذات
سوار لطمتني ومن ثمه اى ومن اجل انهما يدخلان الفعل
قيل لو انك بالفتح لانه فاعل باعتبار لزوم الفعل
المحذوف بعد لو اي لو ثبت انك وقوله لانه دليل على ثبت
على ذلك الدليل فلا يلزم ان من جنس واحد وانطلقت
بالفعل عطف على قوله لو انك اى قيل في خبر لو انك انطلقت
بصيغة الفعل موضع اي في موضع منطلق الا للضرورة
ليكون لفظ الفعل كالعوض عن ثبت المحذوف فايراد الفعل

في الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو وقوله
اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها ولو ان النصح
مقبول بصيغة اسم المفعول على تقدير ولو ان النصح
مقبول فالخبر جامد مقبول صفة الخبر لا خبر او وارد
على قول البعض وفيه انه يكون من باب ضعف التاليف
بمخالفة الجمهور وفيه ان الكلام الوارد قبل وضع
قاعدة النحو من العرب الموثوق بعربيتهم لا يكون ضعيفا ولا
ممتنعا وان خالف الجمهور والكل بل شاذ وان كان الخبر
جامدا جاز وقوع الاسم لتعذره اى الفعل نحو لو ان زيدا
وقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واذا تقدم
القسم احترز عن صورة التوسط اول الكلام ظرف تقدم
يتضمن الدخول اي اذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول
الكلام والا فلا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا
مبهما على الشرط لزم المضي اى لزم القسم ان يكون الشرط
الواقع بعده ماضيا او لزم ذلك الماضي لانه لما انقطع
عن عمله في الجواب فالتزم الماضي في الشرط لئلا يعمل
فيه ايضا فيتوافق في عدم العمل الحرف لفظا او معنى بدخول
لم على المضارع وكان الجواب للقسم لفظا وللشرط معنى
ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال مثل والله ان اتيتني
مثال الماضي لفظا او ان لم تاتني مثال للماضي المعنوي لاكرمتك
وان توسط القسم بتقديم الشرط او غيره اى غير الشرط

جاز ان يعتبر القسم او الشرط وان تلغي القسم او الشرط
نحو قولك انا والله لاتيك باعتبار القسم والغاء
الشرط وتقدير القسم كلفظه اى المقسم المقدر
كالمقسم المقدر كالقسم الملفوظ او تقدير القسم كتلفظ
القسم في اعتباره والغائه كما مر مثل والله لئن
اخرجوا لا يخرجون والله لئن اطعتموهم انكم
لمشركون واما للتفصيل اى لتفصيل ما اجمله المتكلم
نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر
فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه وقد جاء للاستيناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوايل الكتب
والتزم حذف فعلها اي اما لتضمنها معنى الابتداء وعوض
عن الفعل المحذوف بينها اى بين اما بين اما وبين فائها اي فاء
اما جزء مما في حيزها اى حيز جوابها او حيز فائها وهو
اما مبتداء نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق منطلقا
اي زمانا منطلقا سواء كان ما بعد اما مما يمتنع تقدم
ما في حيزه عليه اولا وهذا مذهب المبرد واختاره المص
وقيل هو اى ما بعد اما معمول الشرط المحذوف فيكون
واخلا في الشرط مطلقا اي زمانا مطلقا سواء كان
مرفوعا او منصوبا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق
بتقدير اما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه

لوصار

لوجاز نصبه بتقدير يذكر لجاز فيه بتقدير حصل لكنه
لم يجز ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير مهما
يذكر زيدا فهو منطلق لكنه وقيل وهذا قول المازني ان كان
ما بعده جائز التقديم نحو اما يوم الجمعة وانا خارج
فمن الاول اي فهو من القسم الاول اي فهو جزء الجزاء
والا اي وان لم يكن جائز التقديم فمن الثاني اي معمول الشرط
المحذوف لضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع التقديم
نحو اما زيدا فاني ضارب لان ان تقطع ما بعدها عن العمل
فيما قبلها وجوز ابو العباس المبرد وجعل لاما خاصية
تصحيح التقديم لما يمتنع حرف الردع كلا الردع المنع والزجر
وهو اما لردع المخبر نحو قولك كلا لمن قال فلان يتفضل او
الطالب نحو قوله تعالى كلا بعد قوله رب ارجعوني
لعلي اعمل صالحا ومعنى كلا ليس كذلك وقد جاء
بمعنى حقا نحو كلا ان الانسان ليطغى ولا يبعد كونه
اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق
الجملة كان ونحو ثم ليطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا
عنيدا يحتمل كونها للردع ومعنى حقا تاء التانيث الساكنة
احترز عن المتحرك فانه تلحقه لتانيث الاسم لا لتانيث
المسند اليه يلحق الماضي نحو ضربت واكرمت هند لتانيث
المسند اليه للاتصال بينهما واما لالحاق علامة التثنية
والجمعين في الفعل عند الفاعل الظاهر بخلاف ضمير

بحذف

التثنية والجمع في الفعل على نحو الحاق علامة التانيث نحو
قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك للدلالة على
ان المسند اليه متنى او مجموع مذكرا او مؤنث كدلالة
تاء التانيث وضعيف اي فهو ضعيف للزوم صورة تعدد
الفاعل وجاز ذلك في اسم الفعل نحو هاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا
بلا ضعف وهذه العلامة ليست بضمير بل حروف تزاد للدلالة
على اول الامر على ان المسند اليه مثنى او مجموع او مذكر
او مؤنث ويدل عليه انه لو كان ضميرا لامتنع الواو في غير
العقلاء كاكلوني البراغيث والنون في المذكر العقلاء نحو
يصفون اقاربه **التنوين** نون ساكنة وضعا فلا يرد تحريكها
لاجتماع الساكنين تتبع حركة الاخر في الوجود لا في السقوط ونحو
اب واخ ودم تنوين تابع حركة الوسط لكنه بعد ما صار
اخرا بحذف الاخر نسيا منسيا لا لتاكيد الفعل احتراز عن
النون الخفيفة وهو اى التنوين للتمكن نحو زيد والتنكير نحو
صه واف والعوض عن المضاف اليه نحو اف وحينئذ اي اذا
كان كذا وحين اذا كان كذا والمقابلة نحو مسلمات ومايرد توهم
تنوين التمكن بثبوته حين تسميتك بها امراة يمنع للعلمية والتانيث
والترنم وهي التنوين اللاحقة قافية الشعر مطلقة او مقيدة نحو
اقلي اللوم عاذل والعتابن فقولي ان اصبت لقد اصابن
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ويحذف التنوين من العلم حال كونه
موصوفا بابن حال كونه مضافا الى علم اخر تخفيفا لطول اللفظ

وثقل العلم وكثرة الاستعمال ويحذف الف ابن خطا
للتخفيف في الكتابة والدلالة على الامتزاج وحذفها
في غير ذلك نحو قل هو الله احد الله الصمد فيمن قراء من
الشواذ وقوله لا ذاكر الله الا قليلا على الضرورة واما
قوله جاد به من قيس بن ثعلبه فعلى الضرورة
نون التاكيد خفيفة ساكنة قدم الخفيفة وان كانت
فرعا لخفتها وثقيلة مفتوحة لخفة الفتحة مع غير الالف
مكسورة معها لتشبيهه بنون الاعراب والتعادل بين
ثقل الكسرة وخفة الالف سواء كان الف الضمير او الالف
الزائدة في جمع المؤنث نحو اضربان واضربنان يختص
نون التاكيد او كل واحد منهما والجملة مستانفة بالفعل
المستقبل الكائن في الامر نحو اضربن والنهي نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله
لافعلن وانما يختص النون بالمستقبل الموصوف لانها وضعت
لتاكيد الطلب والطلب انما يتحقق بالمستقبل الذي
يكون امرا او نهيا او نحوهما مما ذكر ولشبه جوابات القسم
بالمطلوب لدلالة القسم على اعتنائه بشانه وزيادة اهتمام
له كالمطلوب وقلت نون التاكيد في النفي نحو انت لا تفعلن
تشبيها بالنهي ويلحق بالنفي قلما يقولن وربما يقولن
لان القلة تلحق بالعدم وحمل عليه للمضادة كثيرا ما يقولن

ولزمت اى نون التأكيد فى مثبت جواب القسم نحو والله
لافعلن خلافا للكوفيين والاضافة من باب جرد قطيفة
وانما لزم لان القسم محل التأكيد فكى هو ان يؤكد والفصل
بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يخصه
ويتصل به وهو النون بعد صلاحه له وكثرت نون التأكيد
فى مثل اما تفعلن واما ترين من البشر اي فى الشرط المؤكد
حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصد وا تاكيد الفعل ايضا لئلا
يقصر المقصود من غيره وما قبلها اى نون التأكيد
مع ضمير المذكرين وهو الواو مع حال من قوله مضموم
للدلالة على الواو المحذوف للساكنين ومع المخاطبة
اى مع ضمير الانثى المخاطبة اى الانثى التى خوطبت مكسور
للدلالة على الياء المحذوفة للساكنين وفيما عداه اى فيما عدا
المذكور مفتوح للخفة حقيقة نحو اضربن او حكما نحو
اضربان اذ الالف فى حكم الفتحة او فى حكم العدم لانها
غير حاجز حصين سكونها وضعفها وضعا وما قبلها
مفتوح او المراد اذا لم يكن قبلها الف بدلالة قوله وتقول
انت فى التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان بزيادة
الالف للفصل لئلا تجتمع النونات واغتفر التقاء الساكنين
لجعل التقائهما على حده باعتبار الاتحاد الحكمى لحذف اللبس
بالواحد فى التثنية ولزوم اجتماع النونات فى جمع المؤنث
بحذف الالف ولا تدخلهما اى التثنية والجمع المؤنث الخفيفة

لانه لو بقى فيهما الالف لزم التقاء الساكنين لا على حده لعدم
التشديد ولو حذفت لزم اللبس واجتماع النونين خلافا
اى يخالف هذا القول خلافا ليونس فانه اجاز ذلك وجعل
التقاء الساكنين مغتفرا كما فى الوقف وليس بمرضى عند الاكثر
وهما اى نونا التأكيد الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى غير
التثنية والجمع حال كونهما مع الضمير البارز نحو اضربوا كا[اللفظ]
المنفصل فى حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل اى يجب ان يعامل
آخر مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة من الساكنة
الصدر من حذف او تحريك نحو اضربُنَّ واضربِنَّ واضربَنَّ والمقصود
هنا بيان حكم المعتلات عند اتصالها فان لم يكن ضمير بارز
فكالمتصل فهما كالساكن المتصل ومن ثمه اي ولاجل انه
مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
وقيل هل ترين لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة
كان زوال سكون الاخر لازما فيعود ما حذف للسكون فيقال
ترينّ بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية فى الاتصال
فلم يعل اللام معها نحو هل ترينّ وهل ترمينّ كما لم يعل
مع الف التثنية المتصلة نحو هل تريانّ وهل ترميانّ
وغزون بضم الواو لعدم كونها مدة حتى يحذف لالتقاء الساكنين
على نحو تحريكها كذلك فى الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر
كما يقال اخشوا القوم لا ترين بكسر الياء للساكنين كما فى
اخشي الله وهذه امثلة المضارع واما امثلة الامر

فقوله واغزن باعادة الواو المحذوفة لزوال سكون الاخر
فيما هو كالكلمة المتصلة كما في اغزوا وارميا واغزن بحذف
الواو كما في اغزوا الجيش ولو كان النون كالمنفصل لكان هذا
من التقاء الساكنين على حده لكون الاول مدة والثاني
مدغما فيما هو كالكلمة الواحدة بناء على الاتصال واغزن
والمخففة بحذف للساكنين اي بملاقاة الساكن بعدها لا تهين
الفقير عليك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين تشبيها
بحذف المدة في امتداء الصوت وحطا لها عن التنوين
اللاحق بالاسم واللام في للساكنين للوقت اي النون المخففة
بحذف وقت ملاقات الساكنين بدليل عطف الظرف عليه
وقوله وفي الوقف فيرد اي اذا حذف في الوقف او اذا لم يكن
مفتوحا ما قبلها فيرد ما حذف لزوال التقاء الساكنين
نحو اضربوا في اضربن واضربي في اضربن لانها لما شبهت بحروف
المد حتى حذفت للساكنين ولم تحرك حذفت في الوقف ايضا
مثلها والمفتوح ما قبلها تقلب الفا للوقف نحو اضربن
يقال في الوقف عليه اضربا قياسا على التنوين في زيدا وقوله
الفا تمييز او مفعول ثان بتضمن الجعل ذكر التنوين ونون التاكيد
المختص بالاخر في اخر الكتاب ثم اخر النون المختص
باخر الفعل عن التنوين اذ الفعل يستحق التاخير
عن الاسم ثم ختم بحث النون بانقلابها الفا
في الوقف وهذا كما ترى من باب حسن المختتم نيط

بيد اتمام جمع هذه الفوائد ونظم هذه الفوائد الكاشفة
الستور عن وجه المشكلات والمبعدة القيود عن رقاب
المعضلات المحتوية على حقايق لباب اراء المتقدمين
المنطوية على دقايق نتايج افكار المتأخرين الموضحة لغوامض
الكتاب ومعضله والمقربة على قوايد مجمله ومفصله
حين توزع البال وتشتت الاحوال وفرط الحال لكن جلت
حكمته قد وفقني للاتمام وحققني الفوز بهذا المرام
الحمد لله على التمام والصلوة والسلام على
سيد الانام وعلى اله واصحابه
العظام وعلى علمائه الكرام

قد وقع تمامه في اوايل شهر
ربيع الاولى من شهور سنة
ثلث وثمانين والف بيده
قسطنطينية حماها الله
عن البلية
م م م م

تحقيق لسعى
فمن يمس هذا الكتاب صيغوا على من كان مؤلفا ويشرحوا
فما لك الراهين من الوكتاب الالقضاء كان مؤلفا

لا بدّ لها من

قال فی دیباجة المطوّل بل لا بدّ لها من قوانین کلّیة ای لا فراق منها من قولهم بَدّه یَبُدّه بدّا ای فرّقه والتبدید التفریق وتبدّد ای تفرّق او لا عوض منها من البُدّ وهو العِوض کذا للجوهری ثم الجارّ والمجرور اعنی لها متعلق بالمنفی اعنی بدّ علی قول البغدادیین حیث اجازوا لا طالع جبلا بترك تنوین الاسم المطوّل اجراءً له مجری المضاف کما اجری مجراه فی الاعراب وخرّجوا علی ذلك قوله علیه السلام لا مانعَ لما اعطیت ولا معطی لما منعت والبصریّون اوجبوا فی مثله تنوین الاسم لکونه مضارعا للمضاف معربا مثل لا خیرًا من زید وجعلوا متعلّق الظرف فیما بنی الاسم فیه علی الفتح کما فی ما نحن فیه محذوفا هو خبر المبتداء ای لا بدّ ثابت لها وقوله من قوانین خبر مبتداء محذوف ای البدّ المنفیّ من قوانین کلّیة وهذه الجملة السدّ لا محلّ لها لانها مستأنفة لفظا ویجوز ان یکون من قوانین متعلق بما دلّ علیه لا بدّ ای لا یبدّ من قوانین واشار الشریف فی اواخر بیان المفتاح الی انّ الظرف فی مثله خبر للا حیث قال فی قوله لا تلغی لا شارته ان لا شارة لیس معمولا لتلغی والّا لوجب نصبه علی التشبیه بالمضاف بل هو خبر لا فتأمّل وقس علی ما ذکر نظایر هذا الترکیب حسن چلبی لمطوّل

قوله لا طریق الیه الّا طول خلاصة هذین العلمین الظرف اعنی الیه لغو متعلق بطریق علی قول البغدادیین لما فیه من معنی الافضاء والّا طول بدلٌ من محلّ اسم لا لانّه مبتداء فی الاصل وخبر لا محذوف ای لا طریق موجود او خبر او بدل من الخبر المحذوف علی رأی الاکثرین وهو جواز حذف المبدل منه فی باب الاستثناء ویمکن ان یکون الظرف مستقرًّا خبرًا والّا طول بدلا منه او صفة لاسم لا والّا طول علی ما ذکر من الوجوه حسن چلبی لمطوّل

الفرق بین المقام بفتح المیم وبین المقام بضمّه هو انّه اذا قیل اقیم الفلان او قام الفلان مقام الفلان مثلا نظر الی الفلان الثانی ان کان المقام له یقال بالفتح سواء قرئ اقیم او قام وان کان المقام لغیر الفلان الثانی فی نفس الامر یقال مقام بالضمّ سواء قرئ اقیم او قام کالباء فی حرف القسم لانّها اصل فی القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو فاذا قیل التاء اقیم مقام الواو یقال المقام بضمّ المیم لانّ المقام لیس للواو بل للتاء واذا قیل الواو اقیم مقام الباء یقال بفتح المیم لانّ المقام للباء فی نفس الامر لانّها اصل فی القسم وعلی هذا ظهر فساد ما قیل انّ الفعل اذا قرئ من الثلاثی یکون المقام بفتح المیم واذا قرئ من المزیدات یکون المقام بضمّ المیم کذا حقّقه المولی ابو السعود العمادی

نقل من شرح الاظهار لقضابزاده

برادمده اغری وضنی اولسه اردیجی بیقه کول ایلیه بعده اون بیمرطه بی صیه صاری سین ایره بیاضی ایله بش درهم بیاض کونالك دوکم محکم قوش دیره اردج کولنه قتوب اغری وضنی اوستنه اوده ساکن اوله ان شاء الله تعالی

اعلم ان النسب الاربع بین الکلّیات
تباین مثل لا شیء من الانسان بحجر ولا شیء من الحجر بانسان
وتساو مثل کلّ انسان ناطق وکلّ ناطق انسان
وعموم وخصوص مطلق بعض [illegible] الحیوان انسان ولیس بعض الحیوان بانسان وکلّ انسان حیوان
وعموم وخصوص من وجه مثل بعض الانسان ابیض ولیس بعض الانسان بابیض وبعض الابیض انسان وبعض [illegible] الابیض لیس بانسان

طتلو و اكشي انار صوين الكس قيولجه قيندوب عللكه كوزه جكسلر غايت كوره كره ايليه
فزل نخودي وايبيطوني اوزرلك تخمي وسماق فرونده طبراق طواده قويوب كول
صويو ايله بالجوق ايدوب يتسودن صكره التنقيوب اوزدنه بنه وبزيابشديره كوزه نافعدر

معجون براي تقويت بخش جماع

دارفلفل بسباسه جوزبوا جدوار بهمن ابيض بهمن سرخ

١٠ ٦ ٥ ١ ٥ ٥

لفاح مصطكي كوندر دارچيني قرنفل عاقرقرحا

١ ٣ ٣ ٥ ٥ ٣

زعفران نانخوله دزبناكر ترياق فاروقدن

٢ ٣ ٢ ٢

عسل صافي اوچ ادويه مقداري اوله بر درهم صباح واخشم تناول اولنه

براي قبض اسهال

سماق انار قبوغي مازو مرسين يپراغي افيون صوبي ايله حب اوله

٢ ٧ ١ ٢ ٢

معجون مقوي مرحوم سلطان مراد استعمال ايدر ايمش تركيب

اكير درهم قره جوزك اوتي مصطكي كوننلك درهم آنوز كوكي

٥ ٥ ٥

مذكوري اجزالري سحق ايدوب الكدن كچوره اوچ كندي مقداري عسل ايله

برمق طينجي مقداري بر مثقال استعمال ايده غايت مقويدر

معجون سلطاني

جوزك اوتي جوزبوا قرنفل زنجبيل دارچيني دارفلفل

درهم درهم درهم درهم درهم درهم

٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

قاقوله كبابه بلوط دارشانه انسون معدنوس تخمي

درهم درهم درهم درهم درهم درهم

٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

كوه فوتخمي عسل درهم بو جمله اجزالري سحق ايدوب بالي

درهم ٣ ٥

٥ طنجره يه قويوب كوبوكيني الدقدنصكره

قوام كلنجك محل اندروب بر مقدار حرارتي كيده بو جمله اجزالري قاتوب

معجون ايده لر تصرحه لوحقه ايجنه قويوب اخشامده وصباحده بر مثقال استعمال ايده لر

معجون وجع

غايت نافعدر

انار اق اكيري بحوق وقيه بال بر بحوق وقيه معجون ايدوب بر مثقال تناول ايده لر

وفقده غايت نافعدر باذن الله طبراق تادده فرونده قاورلر دوكلمه بالي

قوام ايده لر برمق طينجق قدر صوده لر

Copyright © King Saud University